

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
1430هـ - 2009م.

المركز الإسلامي للدراسات

الصحيح

من سيرة الإمام علي ×
(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الثامن عشر

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثالث:

أحداث جرت في الحصار..

عثمان يستقيل من الخلافة:

قال حويطب بن عبد العزى: أرسل إليَّ عثمان حين اشتد حصاره، فقال: قد بدا لي أن أتهم نفسي لهؤلاء، فأت عليا وطلحة والزبير، فقل لهم: هذا أمركم تولوه، واصنعوا فيه ما شئتم.

فخرجت حتى جئت عليا، فوجدت على بابه مثل الجبال من الناس، والباب مغلق، لا يدخل عليه أحد.

ثم انصرفت، فأتيت الزبير، فوجدته في منزله ليس ببابه أحد، فأخبرته بما أرسلني به عثمان.

فقال: قد والله قضى ما عليه أمير المؤمنين، هل جئت علياً؟!

قلت: نعم، فلم أخلص إليه.

فقمنا جميعاً، فأتينا طلحة بن عبيد الله فوجدناه في داره وعنده ابنه محمد، فقصصنا عليه ما قال عثمان، فقال: قد والله قضى ما عليه أمير المؤمنين، هل جئتم علياً؟!

قلنا: نعم، فلم نخلص إليه.

فأرسل طلحة إلى الأشر، فأتاه فقال لي: أخبره، فأخبرته بما قال عثمان.

فقال طلحة وقد دمت عيناه: قد والله قضى ما عليه أمير المؤمنين.

فقام الأشر فقال: تبعثون إلينا، وجاءنا رسولكم بكتابكم، وها هو ذا. فأخرج كتاباً فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

من المهاجرين الأولين وبقية الشورى، إلى من بمصر من الصحابة والتابعين..

أما بعد.. أن تعالوا إلينا، وتداركوا خلافة رسول الله قبل أن يسلبها أهلها، فإن كتاب الله قد بدل، وسنة رسوله قد غيرت، وأحكام الخليفين قد بدلت، فننشد الله من قرأ كتابنا من بقية أصحاب رسول الله والتابعين بإحسان، إلا أقبل إلينا، وأخذ الحق لنا، وأعطاناه.

فأقبلوا إلينا إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وأقيموا الحق على المنهاج الواضح الذي فارقتم عليه نبيكم، وفارقتكم عليه الخلفاء.

غلبنا على حقنا واستولى على فيئنا، وحيل بيننا وبين أمرنا، وكانت الخلافة بعد نبينا خلافة نبوة ورحمة، وهي اليوم ملك عضوض.

من غلب على شيء أكله.

أليس هذا كتابكم إلينا؟

فبكى طلحة، فقال الأشر: لما حضرنا أقبلتم تعصرون أعينكم، والله لا نفارقه حتى نقتله، وانصرف.

قال: ثم كتب عثمان كتاباً بعثه مع نافع بن طريف إلى أهل مكة ومن حضر الموسم يستغيثهم، فوافى به نافع يوم عرفة بمكة، وابن عباس يخطب، وهو يومئذ على الناس، كان قد استعمله عثمان على الموسم، فقام نافع ففتح الكتاب، فقرأ، فإذا فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله عثمان أمير المؤمنين، إلى من حضر الحج من المسلمين.

أما بعد..

فإني كتبت إليكم كتابي هذا وأنا محصور، أشرب من بئر القصر، ولا أكل من الطعام ما يكفيني، خيفة أن تنفذ ذخيرتي. فأموت جوعاً أنا ومن معي، لا أدعى إلى توبة أقبلها، ولا تسمع مني حجة أقولها. فأنشده الله رجلاً من المسلمين بلغه كتابي إلا قدم علي، فأخذ الحق في، ومنعني من الظلم والباطل.

قال: ثم قام ابن عباس، فأتم خطبته، ولم يعرض لشيء من شأنه.

وكتب إلى أهل الشام عامة، وإلى معاوية وأهل دمشق خاصة:

أما بعد.. فإنني في قوم طال فيهم مقامي، واستعجلوا القدر في، وقد خيروني بين أن يحملوني على شارف من الإبل إلى دخل. وبين أن أنزع لهم رداء الله الذي كساني. وبين أن أقيدهم ممن قتلت.

ومن كان على سلطان يخطئ ويصيب، فيا غوثاه يا غوثاه، ولا أمير عليكم دوني، فالعجل العجل يا معاوية، وأدرك ثم أدرك، وما

أراك تدرك(1).

ونقول:

تضمن هذا النص بعض ما يحتاج إلى بيان، فلاحظ ما يلي:

بدا له أن يتهم نفسه:

تقدم: أن عثمان بدا له أن يتهم نفسه، ونقول:

إن هذا التعبير الذي بدا به عثمان حركته باتجاه المعترضين عليه، وناصحيه، لا يبشر بخير كثير. بل هو بالمناسبة أشبه منه بالقرار الجدي الحازم.. إذ قد يترأى للناظر فيه: أن عثمان لم يكن مقتنعاً حتى وهو يقوم بهذه المبادرة أنه قد أخطأ أو خالف في شيء مما يأخذه عليه الآخرون.

على أن عثمان لو كان جاداً في الأمر لكان قد بادر إلى إصلاح بعض ما فسد، ولو بعزل واحد من عماله، وإرجاع بعض الحقوق إلى أصحابها أو بعض الأموال المستلبة إلى بيت المال، أو نحو ذلك.

القرار عند علي ×:

وقد أظهر النص المتقدم: أن الناس كلهم كانوا ينظرون إلى علي «عليه السلام»، لأنهم يعلمون أنه مع الحق والحق معه، فإن صادقاً

(1) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 37 و 38 و (تحقيق الشيرازي)

ج 1 ص 53 - 55 والغدير ج 9 ص 189 - 190

«عليه السلام» على هذا الفعل من عثمان أو ذاك علموا: أن عثمان قد أناب إلى الحق، وخضع له، أو علموا: أن مصلحة الإسلام والمسلمين هي القبول منه، ولو على سبيل الإمتحان والإختبار..

وإن جاهر «عليه السلام» بالرفض علموا: أنه لا سبيل لهم إلى الإستمرار فيما هم عليه.. لأن الرفض العلوي دليل على أن الله لا يرضى بذلك الفعل.. وعلي «عليه السلام» لا يمكن أن يرضى بما يسخط الله تعالى..

وإن سكت وأعرض علموا: أن الأمر لا يبلغ درجة الخطورة القصوى.. وأن لهم فسحة في مواصلة الاعتراض. وأن كل إنسان سيكون مرهوناً بعمله. ويؤخذ بما يكون منه، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

ولأجل ذلك سأل الزبير وطلحة حويطاً إن كان أتى علياً «عليه السلام» أم لا.. لا لأجل أن علياً «عليه السلام» كان هو الذي يدير الأمور، ويتزعم الحركة، بل ليعرفوا إن كان له موقف مناهض لهم، لكي يتجنبوه، ولا يصطدموا به..

وشاهدنا على ذلك: أن الناس كانوا على باب علي «عليه السلام» كأمثال الجبال، وهو مغلق بابه دونهم، لأنه لا يريد أن يدخل في هذا الأمر، لأنه يعرف أن هناك طامحون وطامعون.. وأنهم سوف يواصلون حركتهم إلى حين تحقيقهم غاياتهم مهما تكن النتائج.

ولا يريد «عليه السلام» أن يكون مطية لهؤلاء، كما أنه لا يريد

أن يبرئ عثمان وعماله من المخالفات، ولا أن يحامي عنها وعنهم، خصوصاً وأنهم مصررون عليها..

فجلس في بيته، وأغلق بابه دون الناس.. الذين كان يعرف أن فيهم المؤمن الخالص.. وفيهم الساعي وراء أهوائه.. وفيهم من لا يدرك الكثير مما يجري حوله.. بل يتأثر بالشعارات، أو ينفذ أوامر هذا أو ذاك.

غير أن ثمة حقيقة ناصعة، وهي أنه «عليه السلام» كان هو الوحيد الذي يمنحه الناس كل ثقتهم.. ولا يختلفون في ذلك.. ولا يراود أياً منهم شك أو ريب فيه.. ولم يكن لغيره هذه المكانة في نفوسهم..

طلحة والأشتر:

وقد حاولت الراوية المتقدمة إظهار رقة طلحة على عثمان، حتى لقد دمعت عيناه وإظهار مدى إنصافه هو وصديقه الزبير حين قالوا: إن عثمان برسالته هذه قد قضى ما عليه..

ولا شك في كذب هذه الفقرات فطلحة والزبير.. كانا من أشد الناس على عثمان، فلماذا تدمع عيناها من أجله؟!

مع أنهما يعلمان أن عثمان قد وعد أكثر من مرة، وأخلف، وأقسم الايمان وحنث بها، وأعطى المواثيق ونقضها.

كما أن طلحة نفسه هو الذي منع عثمان الماء، حتى استغاث بعلي «عليه السلام»، فأغاثه أكثر من مرة، وقد نجح في بعضها، وتمكن

طلحة من رد طلبه في بعضها الآخر، كما ذكرناه في هذا الكتاب.

فهل هذا القاسي هنا هو ذلك الباكي الذي يعتصر عينيه هناك؟!!

أم أن المقصود هو إظهار غلظة الأشر، وقسوته، وتكريس اتهامه بقتل عثمان، لأنه كان من أنصار علي ومحبيه، والتخفيف من مظاهر قسوة طلحة، الذي منع الماء عن عثمان، لمجرد أنه حارب علياً، فغفر الأمويون له ذنبه، وأرادوا أن تنصب النقمات والأحقاد على رأس الأشر، دون طلحة؟!!

عثمان يستقيل ويستنجد:

وقد أظهر النص المتقدم تناقضاً صريحاً في موقف عثمان، فهو يرسل إلى علي «عليه السلام»: «هذا أمركم تولوه واصنعوا فيه ما شئتم»، ثم هو يصرح بأنه لم يكن لينزع قميصاً ألبسه الله إياه، يعني الخلافة.. ففي أيهما كان جاداً وصادقاً يا ترى؟!!

ينتحي علي × فيطمع طلحة والزبير:

وذكروا أنه لما اشتد الطعن على عثمان: استأذنه علي في بعض بواديه ينتحي إليها! فأذن له؟

واشتد الطعن على عثمان بعد خروج علي. ورجا الزبير وطلحة أن يُميلا إليهما قلوب الناس، ويغلبا عليهم، واغتتما غيبة علي، فكتب عثمان إلى علي إذ اشتد الطعن عليه.

أما بعد.. فقد بلغ السيل الزبى!
 وجاوز الحزام الطبيين.
 وارتفع أمر الناس في شأني فوق قدره!
 وزعموا أنهم لا يرضون دون دمي.
 وطمع في من لا يدفع عن نفسه.
 وإنك لم تفخر عليك كفاخر
 ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب
 وقد كان يقال: أكل السبع خير من افتراس الثعلب: فأقبل، علي أو
 لي.
 فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما
 أمزق(1).

ونقول:

لا بأس بلاحظة الأمور التالية:

1 - انظر إلى هذين الرجلين: طلحة والزبير، بماذا يفكران، وإلى
 أي شيء يسعيان، ولا تنس أن تتأمل كيف أنهما لا يرجعان إلى قاعدة
 إيمانية، أو شرعية، أو وجدانية.. فلم ينظرا إلى أن علياً «عليه
 السلام» يملك صفات الإمامة العظمى، وليس لهما شيء من ذلك، وقد

(1) الإمامة والسياسة ج1 ص37 و (تحقيق الزيني) ج1 ص37 و (تحقيق
 الشيري) ج1 ص52 وراجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج4 ص1200 و
 1201.

أثبتنا عملياً أنهما ليست لديهما.. ولا يهتمهما ما يصلح حال الناس، ولم يكونا بصدد اختيار الأصلح للأمة، بل رجيا أن يميلا إليهما قلوب الناس. واغتتما غيبة علي!!

2 - إن هذه الرسالة تبين الحال المزرية والذليلة التي انتهى إليها حال عثمان.

3 - إن عثمان أراد أن يستعطف علياً «عليه السلام» من خلال إثارة العصبية القبلية، من حيث هو ابن عم عثمان.

4 - إنه أراد أن يحرك فيه عاطفة الرحم، فذكره بأنه ابن عمته، فكيف يرضى بأن يقتل؟!!

ولم يدر أن علياً وهو أوصل الناس، وأبرهم بأرحامه، كان ينظر إلى الأمر أولاً وقبل كل شيء من ناحية التكليف الشرعي، فهو لا يهتم للرحم ولا لغيره، إذا كان الأمر يتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو يرتبط بحد أو قصاص، أو عقوبة على جريمة اقتضت ذلك.. فالمعيار عنده هو حكم الله، وما يحقق رضاه تبارك وتعالى..

بل إن الرحم تدعوه لأن يكون أحرص الناس على ذوي رحمه عن المنكرات ودفعهم لالتزام المعروف، وليس العكس.

5 - إن عثمان اعتبر أن الخلافة التي تقمصها هي من النعم التي تعود على علي «عليه السلام». وهي من شؤون علي «عليه السلام»، ومن أمره الذي يعنيه حفظه والدفاع عنه..

مع أن هذه الخلافة بالذات هي ذلك الحق الذي اغتصبه هو نفسه

من علي «عليه السلام» بالذات.

ولا بد لنا من أن نذكر عثمان هنا بأنه لم ينصر علياً «عليه السلام» حين أخذ منه أبو بكر، نفس هذا الأمر، وسلبت منه هذه النعمة فور وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بل كان عثمان من الممالئين على ذلك، والمساعدين عليه.. ثم ساعد على صرفه عنه إلى عمر، ثم يقبضه منه الآن، ويسعى لتكريسه في بني أبيه.

6 - إن ما ذكرناه آنفاً يدلنا على عدم صحة دعواهم أن علياً «عليه السلام» قال: صدق - والله - عثمان. لا نترك ابن الحضرمية يأكلها (والمراد هنا طلحة) خصوصاً وأن الذي أكلها وأخذها من علي يوم السقيفة هو ابن عم طلحة هذا.. أعني أبا بكر التيمي

7 - يضاف إلى ذلك أن كلمة: يأكلها.. لا تتسجم مع نظرة علي «عليه السلام» للخلافة، فليست هي عنده أكلة له، ولا لغيره. بل هي مسؤولية وواجب كما هو معلوم.

8 - إن تفرق الناس عن طلحة في هذه المناسبة إن كان قد حصل، فإنما حصل لمجرد خروج علي «عليه السلام» للصلاة، وهذا يدل على موقعه «عليه السلام» في القلوب.. وعلى أن متابعة الناس لطلحة لا تعني إعجابهم به، ولا تفضيله على غيره، بل هي مجرد مشاركة في الوصول إلى هدف واحد، ثم يكون أمر الخلافة تابعاً لضوابطه وشرائطه.

على أننا نحتمل أن يكون تفرق الناس عن طلحة واعتذاره لعثمان

قد حصل مرتين: مرة عند منعه الماء عن عثمان، ومرة عند صلاة علي «عليه السلام» بالناس.

9 - ما زعمته الرواية من أن عثمان قد ادعى لنفسه الإجتهاـد والخطأ فيه ربما يكون مصنوعاً من قبل محبي عثمان.

علي ؑالفؑ يفرق الناس عن طلحة يوم الحصار:

قال أبو مخنف: صلى علي بالناس يوم النحر، وعثمان محصور، فبعث إليه عثمان ببيت الممزق، (أي الممزق العبدى: شاس، بن لها، بن الأسود) وهو قوله:

وإن كنت مأكولاً فكـن خير آكل وإلا فأدركنى ولما أمزق

وكان رسوله به عبد الله بن الحارث، بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، ففرق علي الناس عن طلحة، فلما رأى طلحة ذلك دخل على عثمان فاعتذر.

فقال له عثمان: يا ابن الحضرمية، ألبت علي الناس، ودعوتهم إلى قتلى، حتى إذا فاتك ما تريد جنئت معذراً؟! لا قبل الله ممن قبل عذرك(1).

وفي نص آخر:

أخرج الطبري بالإسناد قال: حصر عثمان وعلي بخيبر، فلما قدم

(1) أنساب الأشراف ج5 ص77 والغدير ج9 ص96.

أرسل إليه عثمان يدعوه، فانطلق.

فقلت: لأنطلقن معه ولأسمعن مقالتهما، فلما دخل عليه كلمه عثمان فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

أما بعد..

فإن لي عليك حقوقاً: حق الإسلام، وحق الإخاء، وقد علمت أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين آخى بين الصحابة آخى بيني وبينك، وبين حق القرابة والصهر، وما جعلت لي في عنقك من العهد والميثاق.

فوالله لو لم يكن من هذا شيء، ثم كنا إنما نحن في جاهلية كان مبطاً على بني عبد مناف أن يبتزهم أخو بني تيم ملكهم.

فتكلم علي «عليه السلام»، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

أما بعد..

فكل ما ذكرت من حقك عليّ على ما ذكرت.

أما قولك: لو كنا في جاهلية لكان مبطاً على بني عبد مناف أن يبتزهم أخو بني تيم ملكهم، فصدقت وسيأتيك الخبر.

ثم خرج فدخل المسجد، فرأى أسامة جالساً، فدعاه، فاعتمد على يده فخرج يمشي إلى طلحة، وتبعته، فدخلنا دار طلحة بن عبيد الله وهي رجاس (1) من الناس. فقام إليه فقال: يا طلحة! ما هذا الأمر الذي

(1) الرجاس: صوت الشيء المختلط العظيم.

وقعت فيه؟!!

فقال: يا أبا حسن! بعد ما مس الحزام الطبيين؟!
فانصرف علي ولم يحر إليه شيئاً حتى أتى بيت المال.

فقال: افتحوا هذا الباب.

فلم يقدر على المفاتيح.

فقال: اكسروه.

فكسر باب بيت المال.

فقال: أخرجوا المال.

فجعل يعطي الناس، فبلغ الذين في دار طلحة الذي صنع علي،
فجعلوا يتسللون إليه حتى ترك طلحة وحده. وبلغ الخبر عثمان فسر
بذلك.

ثم أقبل طلحة يمشي عائداً إلى دار عثمان.

فقلت: والله لأنظرن ما يقول هذا، فتنبعتنه، فاستأذن على عثمان
فلما دخل عليه قال: يا أمير المؤمنين! أستغفر الله وأتوب إليه، أردت
أمراً فحال الله بيني وبينه.

فقال عثمان: إنك والله ما جئت تائباً، ولكنك جئت مغلوباً، الله
حسيبك يا طلحة(1).

(1) الغدير: ج 9 ص 93 و 94 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 430 و (ط)

ونقول:

هنا أمور يحسن التنبيه إليها، وهي التالية:

حق الإخاء:

ما زعموه من أن لعثمان حق الإخاء على علي «عليه السلام»، غير مقبول لما يلي:

أولاً: قال الأميني لا صحة لقوله: «وحق الإخاء»، لسببين:

أولهما: أن المعتزلي قد نقل هذا النص عن الطبري وليس فيه ذكر لحق الإخاء، فقد قال: «روى الطبري في التاريخ»: أن عثمان لما حصر كان علي «عليه السلام» بخير في أمواله، فلما قدم أرسل إليه يدعوه، فلما دخل عليه قال له: إن لي عليك حقوقاً: حق الإسلام، وحق النسب، وحق مالي عليك من العهد والميثاق، ووالله، أن لو لم يكن من هذا كله شيء، وكنا في جاهلية، لكان عاراً على بني عبد مناف أن يبتزهم أخو تيم ملكهم - يعني طلحة -.

فقال: سأتيك.. الخبر.. إلى آخر الحديث باللفظ المذكور (1).

مؤسسة الأعلمي ج 3 ص 453 والكامل في التاريخ ج 2 ص 286 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1198 و (ط أخرى) ج 4 ص 1202 والتمهيد والبيان ص 122 و 123 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ص 397 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 148 و 153 و 154.
(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 10 ص 8 والغدير ج 9 ص 95.

الثاني: أنه «رحمه الله» قد ذكر حديث المؤاخاة عن مصادر كثيرة جداً وكلها تؤكد: أنه «صلى الله عليه وآله» قد آخى بين علي «عليه السلام» وبين نفسه «صلى الله عليه وآله»، لا بينه وبين عثمان.

ثانياً: إن علياً «عليه السلام» إن كان قد بايع عثمان، فإن بيعته لم تكن عن اختيار منه، بل كانت تحت طائلة التهديد بالقتل، كما صرحت به النصوص.. فلا معنى لأن يقول له عثمان: «وما جعلت لي في عنقك من العهد والميثاق».

ثالثاً: إن عثمان اعتبر أن ابتزاز طلحة - وهو من بني تيم - الملك منه، عيب لا يجوز أن يرضى به بنو عبد مناف، بل لا بد من أن يتصدوا لمنع بني تيم من ذلك.

والسؤال هو: إذا صح هذا فلماذا أعان عثمان أخا تيم الآخر - أعني أبا بكر التيمي على ابتزاز بني عبد مناف حقهم، الذي هو لعلي «عليه السلام»؟!

وسؤال آخر: وهو أنه إذا لم يجز لتيمي أن يبتز حق بني عبد مناف، فهل يجوز لبني أمية أن يبتزوا حق بني هاشم في الخلافة؟! وأليس عثمان يبتز علياً حقه هذا بالذات؟! فكيف يطالبه بدفع طلحة عن ابتزازه منه؟! وكيف جرّت باء عثمان، ولم تجر باء طلحة؟!.

قاتل عثمان يطلب ثأر عثمان:

لا شك في أن طلحة كان من أعظم المجليين على عثمان، ويكفي

أن نذكر: أن مروان بن الحكم هو الذي قتل طلحة حين وقعت عليهم الهزيمة في حرب الجمل، وذلك ثأراً منه بدم عثمان (1).

ويذكر المؤرخون هنا: أن علياً «عليه السلام» نادى طلحة يوم الجمل.

فقال له: «يا أبا محمد، ما الذي أخرجك؟!»

قال: الطلب بدم عثمان..

قال علي «عليه السلام»: قتل الله أولانا بدم عثمان (2)..

وقد ذكر العلامة الأميني طائفة كبيرة من النصوص الدالة على

(1) راجع نصوص ذلك في كتاب الغدير ج 9 ص 95 - 100 وراجع: الإستيعاب (ط دار الجيل) ج 2 ص 766 ورسائل المرتضى ج 4 ص 75 والإحتجاج للطبرسي ج 1 ص 239 ومناقب آل أبي طالب ج 2 ص 343 والملاحم والفتن لابن طاووس ص 223 والصراط المستقيم ج 3 ص 170 وبحار الأنوار ج 32 ص 177 و 201 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص 373 و 374 والمستدرك للحاكم ج 3 ص 369 والطبقات الكبرى ج 3 ص 223 وتاريخ مدينة دمشق ج 68 ص 155 وج 69 ص 261 وتهذيب التهذيب ج 5 ص 20 والوافي بالوفيات ج 16 ص 272.

(2) مروج الذهب ج 2 ص 382 والغدير ج 1 ص 186 وج 9 ص 99 و 102 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 33 وخلاصة عبقات الأنوار ج 7 ص 353 والنصائح الكافية ص 48 و 49 والكنى والألقاب ج 1 ص 239.

مشاركة طلحة، وعظيم أثره في قتل عثمان فراجع (1).

بماذا فرق علي عليه السلام الناس عن طلحة؟!

وذكر النص المتقدم: أن علياً «عليه السلام» فرق الناس عن طلحة، وفك الحصار عن عثمان، لمجرد أنه فرق أموال بيت المال في الناس، فإن هذه الأموال هي حقهم الذي يطالبون به عثمان.. أي أنهم حين شعروا: أن حقهم قد وصل إليهم لم يعد لديهم اعتراض..

مما يعني: أن قتالهم لعثمان لم يكن لأنهم ييغضون شخصه، بل كان لأنهم يريدون تحصيل حقهم، وإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح.. فكانت مبادرة علي «عليه السلام» إلى إيصال حقهم لهم بمثابة إعلان عام بأن ما يريدونه قد تحقق.

يضاف إلى ذلك: أن هذا قد أفهم طلحة: أن الذين حوله لا يرونه إماماً لهم، فعليه أن لا يعول على كثرتهم وعلى اجتماعهم عنده.

عذر طلحة أقبح من ذنب:

واعتذار طلحة لعثمان كان بمثابة اعتراف بأنه كان بصدد ارتكاب جريمة، وأن الذي منعه من ذلك هو عجزه عنها، وليس هو خوف الله تعالى، لأنه قال لعثمان: «أردت أمراً فحال الله بيني وبينه..».

(1) الغدير ج 9 ص 91 - 101.

ولأجل ذلك قال عثمان: ما جئت تائباً، ولكنك جئت مغلوباً.. وقد صدق عثمان في قوله هذا..

تصديق علي عليه السلام لعثمان:

أما بالنسبة لقول علي «عليه السلام» لعثمان: «أما قولك: لو كنا في جاهلية لكان مبطاً على بني عبد مناف أن يبتزهم أخو تيم ملكهم، فصدقت»..

فهو يدين عثمان نفسه حسبما أوضحناه آنفاً، فإن عثمان قد مالاً بني تيم على ابتزاز بني عبد مناف أمرهم، في قضية السقيفة، حين ساعد أبا بكر على ابتزاز علي حقه..

وهو يؤكد على أن ابتزاز الناس حقوقهم مرفوض حتى في منطق أهل الجاهلية.. وإن كان أهل الجاهلية يُدخلون الإعتبارات القبلية أيضاً في حسابات الصواب والخطأ..

سرور عثمان لم يدم:

لقد قدم علي «عليه السلام» درساً لعثمان يعلمه فيه كيفية الخروج من المأزق الذي وضع نفسه فيه، وقد سر عثمان بالنتائج التي حققها تصرف علي «عليه السلام» هذا..

ولكنه سرور لم يدم لأن عثمان عاد فنقض هذا التدبير، وأعطى مناوئيه الذريعة لمعاودة حصاره، واقناع الناس بأنه لا يفي بعهوده ووعوده، كيف وقد نقضها أكثر من مرة!!

الفصل الرابع:

إعتماء عثمان على معاوية..

معاوية يشير بقتل علي ×:

ابن عباس قال: خرجت إلى المسجد فإني لجالس فيه مع علي حين صليت العصر، إذ جاء رسول عثمان يدعو علياً.

فقال علي «عليه السلام»: نعم.

فلما أن ولى الرسول أقبل علي فقال: لم تراه دعاني؟!!

قلت له: دعاك ليكلمك.

فقال: انطلق معي.

فأقبلت فإذا طلحة والزبير وسعد، وأناس من المهاجرين، فجلسنا، فإذا عثمان عليه ثوبان أبيضان، فسكت القوم، ونظر بعضهم إلى بعض، فحمد الله عثمان، ثم قال:

أما بعد، فإن ابن عمي معاوية هذا قد كان غائباً عنكم وعما نلتُم مني، وما عاتبتكم عليه وعاتبتُموني، وقد سألتني أن يكلمكم، وأن يكلمه من أراد.

فقال سعد بن أبي وقاص: وما عسى أن يقال لمعاوية أو يقول إلا

ما قلت أو قيل لك؟!!

فقال على ذلكم، تكلم يا معاوية، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

أما بعد يا معشر المهاجرين وبقية الشورى، فإياكم أعني، وإياكم أريد، فمن أجنبي بشئ فمنكم واحد، فإني لم أرد غيركم، توفي رسول الله «صلى الله عليه وآله» فبايع الناس أحد المهاجرين التسعة، ثم دفنوا نبيهم، فأصبحوا سالماً أمرهم، كأن نبيهم بين أظهرهم.

فلما أيس الرجل من نفسه بايع رجلاً من بعده أحد المهاجرين، فلما احتضر ذلك الرجل شك في واحد أن يختاره، فجعلها في ستة نفر بقية المهاجرين، فأخذوا رجلاً منهم لا يألون عن الخير فيه، فبايعوه وهم ينظرون إلى الذي هو كائن من بعده، لا يشكون ولا يمترون.

مهلاً مهلاً معشر المهاجرين، فإن وراءكم من إن دفعتموه اليوم اندفع عنكم، ومن إن فعلتم الذي أنتم فاعلوه دفعكم بأشد من ركنكم، وأعد من جمعكم، ثم استن عليكم بسنتكم، ورأى أن دم الباقي ليس بممتنع بعد دم الماضي، فسددوا وارفقوا، لا يغلبكم على أمركم من حذرتكم.

فقال علي بن أبي طالب «عليه السلام»: كأنك تريد نفسك يا بن اللخناء، لست هنالك.

فقال معاوية: مهلاً عن شتم بنت عمك، فإنها ليست بشر نسائك.
يا معشر المهاجرين، وولاة هذا الأمر، ولاكم الله إياه فأنتم أهله، وهذان البلدان مكة والمدينة مأوى الحق ومنتهاه، إنما ينظر التابعون إلى السابقين، والبلدان إلى البلدين فإن استقاموا استقاموا.

وأيم الله الذي لا إله إلا هو لئن صفت إحدى اليدين على الأخرى

لا يقوم السابقون للتابعين، ولا البلدان للبلدين، وليسلمين أمركم، ولينقلن الملك من بين أظهركم، وما أنتم في الناس إلا كالشامة السوداء في الثور الأبيض، فإني رأيتم نشبتم في الطعن على خليفتم، وبطرتم معيشتكم، وسفهتم أحلامكم. وما كل نصيحة مقبولة، والصبر على بعض المكروه خير من تحمله كله(1).

قال: ثم خرج القوم، وأمسك عثمان ابن عباس، فقال له عثمان: يا بن عمي ويا بن خالتي، فإنه لم يبلغني عنك في أمري شيء أحبه ولا أكرهه علي ولا لي، وقد علمت أنك رأيت بعض ما رأى الناس، فمنعك عقلك وحلمك من أن تظهر ما أظهروا، وقد أحببت أن تعلمني رأيك فيما بيني وبينك فأعذر.

قال ابن عباس: فقلت يا أمير المؤمنين، إنك قد ابتليتني بعد العافية، وأدخلتني في الضيق بعد السعة، ووالله إن رأيي لك أن يجلسنك، ويعرف قدرك، وسابقتك، والله لو ددت أنك لم تفعل ما فعلت مما ترك الخليفان قبلك، فإن كان شيئاً تركاه لما رأيا أنه ليس لهما علمت أنه ليس لك كما لم يكن لهما، وإن كان ذلك لهما فتركاه، خيفة أن ينال منهما مثل الذي نيل منك تركته لما تركاه له، ولم يكونا أحق بإكرام أنفسهما منك بإكرام نفسك.

(1) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 33 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 47 - 48 وعن بهج الصباغة ج 6 ص 59.

قال: فما منعك أن تشير علي بهذا قبل أن أفعل ما فعلت؟!

قال: وما علمي أنك تفعل ذلك قبل أن تفعل؟!

قال: فهب لي صمتا حتى ترى رأيي.

قال: فخرج ابن عباس، فقال عثمان لمعاوية: ما ترى، فإن هؤلاء المهاجرين قد استعجلوا القدر، ولا بد لهم مما في أنفسهم.

فقال معاوية: الرأي أن تأذن لي فأضرب أعناق هؤلاء القوم.

قال: من؟!

قال: علي وطلحة والزبير.

قال عثمان: سبحان الله! أقتل أصحاب رسول الله بلا حدث أحدثوه، ولا ذنب ركبوه؟!

قال معاوية: فإن لم تقتلهم فإنهم سيقتلونك.

قال عثمان: لا أكون أول من خلف رسول الله في أمته بإهراق الدماء.

قال معاوية: فاختر مني إحدى ثلاث خصال؟!

قال عثمان: وما هي؟!

قال معاوية: أرتب لك ها هنا أربعة آلاف فارس من خيل أهل الشام، يكونون لك رداءً، وبين يديك يداً.

قال عثمان: أرزقهم من أين؟!

قال: من بيت المال.

قال عثمان: أرزق أربعة آلاف من الجند من بيت مال المسلمين لحرز دمي؟! لا فعلت هذا.

قال: فتأنية.

قال: وما هي؟!!

قال: فرقههم عنك، فلا يجتمع منهم اثنان في مصر واحد، واضرب عليهم البعوث والندب، حتى يكون دبر بعير أحدهم أهم عليه من صلاته.

قال عثمان: سبحان الله!! شيوخ المهاجرين، وكبار أصحاب رسول الله، وبقية الشورى، أخرجهم من ديارهم، وأفرق بينهم وبين أهلهم وأبنائهم؟! لا أفعل هذا.

قال معاوية: فتألة.

قال: وما هي؟!!

قال: اجعل لي الطلب بدمك إن قتلت.

قال عثمان: نعم هذه لك، إن قتلت فلا يطل دمي⁽¹⁾.

ونقول:

قد تضمن هذا النص العديد من الأمور التي يحسن التوقف عندها، فلاحظ ما يلي:

(1) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 33 و 34 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 48 - 49.

المهاجرون التسعة:

حين ذكر معاوية: أن الناس بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» بايعوا أحد المهاجرين التسعة، كأنه يريد الإيحاء بأن الخلافة إنما هي للمهاجرين دون غيرهم، فالمهاجرون متقدمون على من عداهم. وإن هؤلاء التسعة هم المتقدمون على سائر المهاجرين، فتكون الخلافة منحصرة فيهم. وبذلك يكون ما فعله أبو بكر مشروعاً وخلافته صحيحة.. وما فعله سعد بن عباد خارجاً عن دائرة الشرعية.

وهو كلام باطل، فإن الأمر بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» لرسول الله «صلى الله عليه وآله» يضعه حيث يشاء، وليس للبشر فيه أي خيار، ولا يحق لهم الاختيار.

وقد اختار الله ورسوله علياً «عليه السلام».. وقد نصبه رسول الله «صلى الله عليه وآله» للناس ولياً وهادياً في غدير خم، وفي سواه.. وكل من تصدى لهذا الأمر سواه فهو غاصب له منه، معتد فيه عليه..

لماذا يدعو عثمان علياً وسواه؟!:

ذكر النص المتقدم: أن عثمان أرسل إلى علي «عليه السلام»، وهو في المسجد يدعوه.. فلما أتاه وجد جماعة من الصحابة. وجرى ما جرى..

وظاهر السياق: أن عثمان أراد أن يهدد علياً «عليه السلام» وطلحة، وسعداً، والزبير، وغيرهم من خلال معاوية.. وقد دلت كلمات عثمان بالذات على ذلك، فقد قال لهم: إن معاوية كان غائباً عنكم وعما نلتهم مني، وما عاتبتكم عليه وعاتبتموني.. فظهر ما يلي:

1 - إنه يأتي بعلي من المسجد ليوجه له ولمن أمرهم أن يأتوا معه اتهاماً صريحاً بأنهم قد نالوا منه،

2 - إنه يريد من معاوية أن يدلي بدلوه في هذا الأمر، ويصدر هذا التهديد لهم.

3 - إنه يريد من علي «عليه السلام» أن يسمع ما يقوله لهم معاوية.

4 - إن معاوية يبادر إلى ذلك، ويتهدد هؤلاء الصحابة بالفعل..
ويا ليتة يتهددهم بأهل الشام، وإنما هو يتهددهم بنفسه. ويعتبر أن ركنه أشد من ركنهم، وجمعه أهد من جمعهم.. وأن دماءهم مهدورة إن قتل عثمان.. وكأن البلاد ملك له، والعباد خول عنده.

5 - إن علياً «عليه السلام» بادر إلى كسر طغيانه، ولجم اندفاعه بكلمة واحدة، انقلبت بها الآية، وتهاوت الأحلام، وتبخرت الأوهام، وتحولت إلى ملاينة وملاطفة، ونصيحة..

يا ابن اللخناء!!:

وقد قال له علي «عليه السلام»: «كأنك تريد نفسك يا ابن

اللخناء؟! لست هناك».

فقد تضمنت هذه الكلمة أمرين:

الأول: وصف هند أم معاوية باللخن، وهو النتن. ولم تكن لهند حرمة، لأنها كانت من أهل النار كما دل عليه قول النبي «صلى الله عليه وآله» فيها، لأنها حين أكلت من كبد حمزة «رضوان الله تعالى عليه» حين استشهد في أحد، ولاكتها ولم تستطع أن تسيغها، قال «صلى الله عليه وآله»: إن الله حرّم على النار أن تذوق من لحم حمزة شيئاً أبداً⁽¹⁾.

أو قال: ما كان الله ليدخل شيئاً من حمزة النار⁽²⁾.

-
- (1) الطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 13 وتاريخ مدينة دمشق ج 70 ص 175
 = = وإمتاع الأسماع ج 1 ص 166 والسيرة الحلبية ج 2 ص 244 و (ط دار المعرفة) ج 2 ص 529 والنصائح الكافية ص 112 والإكمال في أسماء الرجال ص 41 وسبل الهدى والرشاد ج 4 ص 241.
- (2) مسند أحمد ج 1 ص 463 وتفسير القرآن العظيم ج 1 ص 413 و (ط دار المعرفة) ج 1 ص 422 والسيرة النبوية لابن كثير ج 3 ص 81 وينايع المودة ج 2 ص 217 والبداية والنهاية ج 4 ص 41 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج 4 ص 46 والدر المنثور ج 2 ص 84 والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 492 وذخائر العقبى ص 182 ومجمع الزوائد ج 6 ص 110 وتفسير الميزان ج 4 ص 14 وتفسير القمي ج 1 ص 117 وبحار الأنوار ج 20 ص 55 عنه.

وزعم بعضهم: أن مراده «صلى الله عليه وآله» بكلمته هذه: أنها «لو أكلت منه أي استقر في جوفها لم تمسها النار»⁽¹⁾.

وهو كلام زائف، إذ لو صحّ ذلك لكان اللازم أن تسيغ هند ما أكلته، لأنها صحابية، لا بد أن تدخل الجنة - بزعمهم - فلتكن تلك القطعة في جوفها كي تستقر معها في الجنة.

وهذه الإجابة العلوية، وتراجع معاوية يدل على:

ألف: هيبة علي «عليه السلام»، في صدورهم، وشدة تأثير ومدى وقع كلامه عليهم.

ب: إنه «عليه السلام» واجه معاوية بأصعب الأشياء، وهو وصف أمه بما يشينها، ليبين مدى جبن معاوية وضعفه في نفس هذا الوقت الذي يبرق فيه معاوية ويرعد!! ويتوقع منه أن لا يسكت على هذا التحدي.. وأن يتصرف بما يتناسب مع تلك العنجهية التي أظهرها، وإذ به يتراجع ويتضاءل وكأنه زق منفوخ، وقد ثقب، فتغيرت اللهجة، وكانت غاية جهده: أنه طلب من علي «عليه السلام» الرفق، وعدم تناول بنت عمه.

والأغرب من ذلك: أنه لم ينكر ما قاله علي «عليه السلام»، وإنما اكتفى بادعاء أنها ليست بشرّ النساء.. مما يعني: أنها شر، ولكنه يدعي أن ثمة من هو شر منها!!

(1) السيرة الحلبية ج 2 ص 244 و (طدار المعرفة) ج 2 ص 529.

الأمر الثاني: إنه «عليه السلام» أسقط تهديدات معاوية عن الاعتبار بكلمة واحدة هي قوله: لست هناك..

ولم يجب معاوية على ذلك. ولو بكلمة واحدة تشير إلى أن لديه من القدرة ما يتمكن من استعراضه والتهويل به..

بل انقلب تهديده بقدراته إلى التهديد بأمر غامض، بالإحالة على أناس لا يُعرفون. وهم التابعون الذين يأتون بعدهم، وسينتقضون عليهم من سائر البلاد، وهم أكثر عدداً منهم، ثم نصحهم بالصبر على بعض المكروه حتى لا يتحملوا المكروه كله..

وقد زاد تجلي هذا الفشل الأموي فيما جرى بين عثمان وابن عباس، بعد أن انفض المجلس الأول، وخرج من كان قد حضره.. فلاحظ حوارهم معه.

مشورة معاوية على عثمان:

ولا شك في أن ما عرضه معاوية على عثمان كان مجرد جعجة من دون طحين.. أراد بها التغطية على فشله الذريع.. لأنه لو أراد أن يفعل شيئاً مما عرضه على عثمان، ويتعرض لقتل أحد من الصحابة.. لأهلك بذلك نفسه، وجميع من حوله، لا سيما وأن علياً «عليه السلام»، سيكون له بالمرصاد.

وإذا كان معاوية يريد أن يوقع بعثمان، بهذه المشورة، فذلك يدل على خبث طويته، وعلى أنه كان يريد الفتنة، ظناً منه أن عرشه في الشام سوف يسلم بذلك.. وإن إثارة فتنة كهذه هي الطريق الأقصر

للوصول إلى الخلافة بأقل قدر ممكن من الخسائر.

الأربعة آلاف مقاتل:

وقد عرض معاوية على عثمان أن يرتب له أربعة آلاف مقاتل، وزعمت الرواية أن عثمان رفض ذلك أيضاً.. غير أن النصوص الأخرى لا تؤيد ذلك.

فأولاً: هناك ما يدل على أنه كان لدى عثمان من أهل بيته ومواليه وأصحابه أكثر من أربعة آلاف رجل، ولكنه لم يجرؤ على تحريكهم للدفاع عنه..

ثانياً: قول الرواية: إن عثمان رفض الأربعة آلاف، لأنه لا يريد أن يرزقهم من بيت المال.. غير مقبول لما يلي:

ألف: إن رفضه هذا كان - فيما يبدو - خوفاً من أن لا يتمكنوا من الدفع عنه.. ولذلك نرى: أنه حين ضاق عليه الخناق، واشتد الحصار أرسل إلى معاوية، وغيره من عماله يستغيث بهم، ويستحثهم إرسال العساكر إليه..

ب: إن عثمان لم يكن يهتم لإنفاق بيت المال، وكانت عطاياه لأقاربه بمئات الألوف والملايين.. فهل يتأثم من أعطاه الرواتب من بيت المال لمن يدافع عنه وعنهم؟! والحال أن أعظم بلائه كان بسبب إنفاقه بيت المال على غير المستحقين ممن لعنهم الله ورسوله، وطردهم، وأباح دمهم. ونزلت الآيات فيهم، مثل: مروان، والحكم، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، والوليد، وسعيد بن العاص وغيرهم..

ثالثاً: بالنسبة لتفريق الصحابة في البلاد، وضرب البعوث عليهم.

نقول:

ألف: إن معاوية كان غاشاً لعثمان في ذلك أيضاً، لأن عمر قد علمهم أن السماح لكبار الصحابة بالتفرق، معناه: أن يفسح المجال لالتفاف الناس حولهم، وظهور علم العلماء منهم، ونشر الكثير مما كانت السياسة العمرية تقضي بعدم التفوه به، وتعاقب من يفعل ذلك.. وما كان الذي جرى على أبي ذر إلا بسبب ذلك.

ب: إن ذلك سوف يمكن الناس من رؤية الأمور على حقيقتها، وسيعترضون، ويحرضون الناس على الاعتراض على مخالقات عثمان وممارسات عماله المخالفة لأحكام الدين والشرع، ولسنة رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسيرته..

ج : إن أبا بكر وعمر لم يستطيعا حمل علي «عليه السلام» على المشاركة في حروبهما، ولا حتى على السفر إلى أي من البلاد، ولو برفقة الخليفة نفسه، وقد تقدم في الفصول التي تكفلت بعرض ما جرى في عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب بعض من ذلك..

رابعاً: جعل عثمان لمعاوية الطلب بدمه إذا قتل لا يصح.. إذ ليس لعثمان، ولا لغيره جعل ذلك لأي كان من الناس. لأن الله سبحانه قد جعل هذا الحق لخصوص ورثة مال المقتول، وليس معاوية منهم.. وليس للمقتول أيضاً أن يهبه لأحد، ولا أن يسلبهم هذا الحق. كما أنه ليس حقاً للمقتول قبل أن يقتل ولا بعده..

خامساً: يضاف إلى ذلك: أن عثمان قد منع من الإقتصاص من عبيد الله بن عمر.. وأعطى لنفسه الحق في العفو عنه.. فلماذا لا يحق للخليفة الذي يتولى الأمر بعده أن يعفو أيضاً عن قاتلي عثمان؟!!

سادساً: لم يثبت أن حكم قاتلي عثمان هنا هو القصاص، فقد يقال: إن القتل قد حصل لشبهة عرضت لهم، وهم صحابة مجتهدون، ولا يقتل المجتهد إذا أخطأ، ولا يعاقب على خطأه في اجتهاده..

ولأجل ذلك لم ير أتباع الخلفاء أن أحداً من محاربي علي «عليه السلام» يستحق القتل، بل رأينا بعضهم يحكم باجتهاد أبي الغادية قاتل عمار (1). وباجتهاد ابن ملجم قاتل علي «عليه السلام» (2). والذين قتلوا عثمان، أو أمروا بقتله كانوا من الصحابة، وفيهم عائشة وطلحة وغيرهما، فلماذا لا يحكمون على طلحة وعائشة باستحقاقهما القتل؟!!

كتاب عثمان لمعاوية:

قال ابن شهر آشوب:

-
- (1) راجع: الفصل لابن حزم ج 4 ص 161 والإحكام في أصول الأحكام (مطبعة العاصمة - القاهرة) ج 2 ص 205 والإصابة ج 4 ص 151 والغدير ج 1 ص 328 ونظرة في كتاب الفصل في الملل ص 131.
- (2) راجع: المحلى لابن حزم ج 10 ص 484 والجواهر النقي (مطبوع بهامش سنن البيهقي) ج 8 ص 58 عن الطبري في التهذيب. وخلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 61 والغدير ج 9 ص 393.

نقلت المرجئة والناصبية، عن أبي الجهم العدوي - وكان معادياً لعلي «عليه السلام» - قال: خرجت بكتاب عثمان - والمصريون قد نزلوا بذئ خشب - إلى معاوية، وقد طويته طياً لطيفاً، وجعلته في قراب سيفي، وقد تنكبت عن الطريق، وتوخيت سواد الليل، حتى كنت بجانب الجرف، إذا رجل على حمار مستقبلي ومعه رجلان يمشيان أمامه، فإذا هو علي بن أبي طالب «عليه السلام» قد أتى من ناحية البدو، فأثبتني، ولم أثبته حتى سمعت كلامه، فقال: أين تريد يا صخر؟! صخر!

قلت: البدو، فأدع الصحابة.

قال: فما هذا الذي في قراب سيفك؟!!

قلت: لا تدع مزاحك أبداً، ثم جزته(1).

ونقول:

لا يحتاج هذا النص إلى توضيح، فقد تضمن:

1 - أن علياً «عليه السلام» قد أخبر حامل الرسالة عن أمر غيبي يفترض بمن عاينه وشاهده أن يقلع عن مناوئته وبغضه فإن مقام معرفة الغيوب لا يناله إلا الأوحدي من الناس. الذي يستحق كل محبة

(1) مناقب آل أبي طالب ج2 ص259 و 260 و (ط المكتبة الحيدرية) ج2 ص96 وبحار الأنوار ج31 ص480 و 481 وج41 ص305 و 306 والمسترشد ص672 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص265 و 366.

وولاء وطاعة.

2 - إن المرجئة والناصبية هم الذين يروون هذا الحدث عن رجل لا يتوهم فيه أن يظهر أو أن يقرّ بأية كرامة وفضيلة لـعلي «عليه السلام»، بل يهمله إشاعة عكس ذلك، ولو عن طريق الدس والتزوير.

3 - إن الظاهر من هذا الحديث: أن المطلوب كان هو التخفي بكتاب عثمان إلى معاوية، خصوصاً من المصريين، ومن علي أيضاً. ربما لأن ذلك الكتاب يتضمن طلب عثمان من معاوية أن ينجده بالعساكر، ولعله تضمن أيضاً هجوماً شرساً على المصريين ومن معهم.

4 - كان عثمان يخشى إطلاعهم على ذلك الكتاب.. لكي لا يتخذوه دليلاً على صحة نسبة الكتاب الذي ضبطوه مع غلامه حيث كان ذاهباً به إلى ابن أبي سرح بمصر، وفيه أمره بالقتل وبالتنكيل بعدد منهم..

5 - إن حامل الرسالة ظن أنه كان ذكياً حين حول الكلام مع علي «عليه السلام» إلى المزاح، ثم جاز عنه ومضى. وكأنه يتغافل عن حقيقة أن من يخبره بكتابه في قراب سيفه عارف بكل ألامه، وهو قادر على أن يأخذه بنفسه، ولكنه «عليه السلام» يتغافل عنه، لأنه لم يكن يريد منه أكثر مما كان.

6 - إن هذا ليس هو الكتاب الوحيد الذي أرسله إلى معاوية أيام الحصار، فإن كتبه إليه تعددت، لأنه كان يريد منه ومن سائر عماله أن ينجدوه، ولكنهم لم يفعلوا..

عثمان يستقوي بمعاوية:

قالوا: وقدم معاوية بن أبي سفيان على أثر ذلك من الشام، فأتى مجلساً فيه علي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وعمار بن ياسر، فقال لهم:

يا معشر الصحابة، أوصيكم بشيخي هذا خيراً، فوالله لئن قتل بين أظهركم لأملأنها عليكم خيلاً ورجالاً.

ثم أقبل على عمار بن ياسر فقال: يا عمار، إن بالشام مئة ألف فارس، كل يأخذ العطاء، مع مثلهم من أبنائهم وعبدانهم، لا يعرفون علياً ولا قرابته، ولا عماراً ولا سابقته، ولا الزبير ولا صحابته، ولا طلحة ولا هجرته.

ولا يهابون ابن عوف ولا ماله، ولا يتقون سعداً ولا دعوته.
فإياك يا عمار أن تقعد غداً في فتنة تنجلي، فيقال: هذا قاتل عثمان، وهذا قاتل علي.

ثم أقبل على ابن عباس، فقال: يا ابن عباس، إنا كنا وإياكم في زمان لا نرجو فيه ثواباً، ولا نخاف عقاباً، وكنا أكثر منكم، فوالله ما ظلمناكم، ولا قهرناكم، ولا أخرجناكم عن مقام تقدمناه، حتى بعث الله رسوله منكم، فسبق إليه صاحبكم، فوالله ما زال يكره شركنا، ويتغافل به عنا حتى ولي الأمر علينا وعليكم.

ثم صار الأمر إلينا وإليكم، فأخذ صاحبنا على صاحبكم لسنه، ثم

غير فنطق، ونطق على لسانه، فقد أوقدتم ناراً لا تطفأ بالماء.

فقال ابن عباس: كنا كما ذكرت حتى بعث الله رسوله منا ومنكم، ثم ولى الأمر علينا وعليكم، ثم صار الأمر إلينا وإليكم، فأخذ صاحبكم على صاحبنا لسنه، ولما هو أفضل من سنه، فوالله ما قلنا إلا ما قال غيرنا، ولا نطقنا إلا بما نطق به سوانا، فتركتم الناس جانباً، وصيرتمونا بين أن أقمنا متهمين، أو نزعنا معتبين.

وصاحبنا من قد علمتم، والله لا يهجهج مهجهج إلا ركه، ولا يرد حوضاً إلا أفرطه.

وقد أصبحت أحب منك ما أحببت: وأكره ما كرهت، ولعلي لا ألقاك إلا في خير (1).

ونقول:

إن هذا النص موضع ريب، بل نحن نجزم بكذبه، أو بتحريفه، فلاحظ ما يلي:

أولاً: إن معاوية لم يكن له من الصولة، والدولة ما يخوله تهديد صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعلى رأسهم علي «عليه السلام» بهذه الطريقة الوقحة والفجة..

ثانياً: إن النص الذي يليه في نفس ذلك الكتاب، وهو كتاب:

(1) الإمامة والسياسة ج 1 ص 28 و 29 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 32 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 46 و 47 ومواقف الشيعة ج 3 ص 27 و 28

الإمامة والسياسة صرح: بأن عثمان أرسل إليهم فحضرُوا، فأعلمهم أن معاوية يريد أن يكلمهم.. فتكلم معاوية بما فيه شائبة التهديد. فقال له علي «عليه السلام»: «كأنك تريد نفسك يا ابن اللخناء، لست هناك.

فلم يجرؤ معاوية على مواجهته، بل قال له: «مهلاً عن شتم بنت عمك فإنها ليست بشر نسائك» (1). وقد تقدم ذلك.

مع أن معاوية كان مستنصراً في ذلك المجلس بعثمان، وهو الخليفة، الذي لا يراعي الناس، ولا يتأمل كثيراً فيما يقدم عليه في أمثال هذه المواقف.

وأنا على يقين من أن معاوية لو كان قال لعلي: لأملأنها عليكم خيلاً ورجالاً، أو هددهم بمئة ألف فارس في الشام لا يعرفون علياً ولا قرابته.. وقال: إياك يا عمار أن تقعد غداً في فتنة تنجلي، فيقال: هذا قاتل عثمان. وهذا قاتل علي - نعم لو أن معاوية قال ذلك أو بعضه بحضور علي «عليه السلام»، لسمعنا لعلي «عليه السلام» زئيراً يجعل معاوية يحدث في ثيابه، ولكان يقول لمعاوية ما هو أشد من قوله له:

«أنا أبو الحسن حقاً، قاتل جدك عتبة، وعمك شيبة، وخالك

(1) الإمامة والسياسة ج 1 ص 30 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 33 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 48.

الوليد، وأخيك حنظلة، الذين سفك الله دماءهم على يدي في يوم بدر. وذلك السيف معي، وبذلك القلب ألقى عدوي»(1).

ثالثاً: لماذا يخص معاوية الخطاب بعمار بن ياسر، ولم يخاطب ابن عوف، أو سعداً أو الزبير، أو طلحة، أو علياً «عليه السلام» نفسه لو كان لديه كل هذه الشجاعة؟!

رابعاً: لو كانت الشام تحشد مئتي ألف مقاتل، فلماذا لم يحشد معاوية في صفين أكثر من مئة وعشرين ألفاً مع كل ما أثاره من شبهات، وقام به من دعايات؟! ومع أن الأمر كان بالنسبة إليه قضية حياة أو موت؟!

خامساً: ذكرت الرواية أموراً وصفاتٍ نسبها لأشخاص بأسمائهم. مع أن التحقيق يثبت أنهم لا علاقة لهم بتلك الصفات، ولا يصح نسبتها إليهم.

مثل قوله: ولا طلحة ولا هجرته.. ولا يتقون سعداً ولا دعوته.. فإن الناس كانوا يعرفون أن طلحة وسعداً ليسوا بهذه المثابة..

(1) مناقب آل أبي طالب ج2 ص351 وبحار الأنوار ج32 ص572 وراجع ج33 ص102 و 124 والفتوح لابن أعمش ج2 ص435 و (ط دار الأضواء) ج2 ص536 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج3 ص11 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص62 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج15 ص79 و 82.

سادساً: ما العلاقة بين الهيبة وبين كثرة المال.. لكي يقول معاوية ولا يهابون ابن عوف ولا ماله.. بل هم يتزلفون لصاحب المال، ويراعون خاطره طمعاً بالانتفاع..

سابعاً: هل يمكن لمعاوية أن يطلق هذه الكذبة الفاجرة من دون أن يعترض عليه أحد فيها، فيقول له: «كنا أكثر منكم، فوالله، ما ظلمناكم، ولا قهرناكم، ولا أخرناكم عن مقام تقدمناه»..

فقد ظلموهم، وقهروهم، «صلوات الله وسلامه عليهم» وأخروهم عن مقامهم..

ثامناً: قد أثبتنا في كتابنا الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله»: أن أبا بكر لم يكن أول من أسلم، بل كان علي «عليه السلام» أول الأمة إسلاماً، أما أبو بكر فتأخر إسلامه عدة سنوات. فما معنى أن يدعي معاوية أن أبا بكر أول من أسلم، ويسكت عنه علي «عليه السلام»، وعمار وغيرهما ممن حضر؟!

تاسعاً: ما معنى هذه الموافقة الظاهرة لمعاوية من قبل ابن عباس، وكيف سكت علي «عليه السلام» وعمار عليها؟! وكيف؟ وكيف؟

الفصل الخامس:

وساطات مع الوفد المصري..

علي × ووفد المصريين:

ورد عن ابن أعثم: أنه جماعة من مصر من الوجهاء، جاؤا إلى المدينة، يشتكون عاملهم، ودخلوا إلى المسجد النبوي، فرأوا عدة من المهاجرين والأنصار، فسلموا عليهم، فردوا عليهم السلام، وسألوهم عن الأمر الذي دعاهم للحضور، فقالوا: لقد جننا استنكارا لبعض الاعمال التي صدرت عن عاملنا.

فقال لهم علي بن أبي طالب «عليه السلام»: لا تتعجلوا في أمركم، وأخبروا الإمام (يعني عثمان) ما تريدون مشافهة، وقولوا: إن العامل كان يفعل ما يشاء. بحسب رأيه، وليس حسب أوامر الخليفة، وأخبروه بكل الأمور التي تنكرونها عليه.

ثم هو يعاتبه ويستدعيه، فيحصل مطلوبكم.

أما إذا لم ينكر عليه وتركه في مكانه، حينئذ تأملوا في وجه المصلحة وما يجب أن تفعلوه.

فدعا له المصريون وقالوا: نأمل أن تتلطف بنا، وتكلف نفسك بالمجيء معنا إلى عثمان.

فقال علي «عليه السلام»: لا حاجة لكم بحضوري ففيكم الكفاية.

فقالوا: صحيح، ولكننا نرغب في حضورك لتشهد علينا.

فقال علي: هناك شاهد أقوى مني سيكون.

(وكل ما يجري سيراه ويسمعه.

فقالوا: من ذاك الذي ستكون شهادته أعظم من شهادتك، وحضوره أعظم من حضورك، وأنت أخ للرسول «صلى الله عليه وآله»؟!!

فقال علي: الله جل جلاله).

إنه أعظم من جميع المخلوقات، وأرحم بعباده من أنفسهم، (فاتركوني وشأني واذهبوا إلى أمير المؤمنين وشرحوا حالكم، وما تنقمونه على العامل فقولوا: لعله يحصل مقصودكم، وتكونون راضين).

حينئذ توجه المصريون إلى منزل عثمان، وطلبوا الإذن عليه، فلما أذن لهم دخلوا وسلموا عليه⁽¹⁾. ثم تذكر الرواية ما جرى لهم معه.

ونقول:

1 - يبدو لنا: أن هذا النص مترجم عن النسخة الفارسية لكتاب الفتوح، ولذلك لا نراه متوافقاً مع السياق العام للكتاب، لا في المتانة ولا في الرصانة، ولا في الدقة في المصطلحات، ولا في التعابير عن

(1) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 2 ص 403.

المقاصد..

2 - إن علياً «عليه السلام» أرشد الوفد المصري إلى لزوم مراجعة الخليفة نفسه، ليتولى هو معالجة الأمر. ولم ير من المصلحة طرح المشكلة على سائر الناس، لأن ذلك سيكون ضرره أكبر من نفعه.. وهذا هو التصرف الحكيم والمسؤول؛ ووفق ما يمليه الحق والوجدان. ولو أنه «عليه السلام» كان يريد الكيد لعثمان لدعاهم إلى التشهير به، وإثارة الناس ضده..

3 - إنه «عليه السلام» رفض طلبهم بمرافقته، لكي لا يخرج عثمان بوجوده، وحتى لا تذهب بعثمان الظنون والأوهام في أن يكون له «عليه السلام» أي أثر في تحريكهم، أو في الإيحاء إليهم بشيء، أو في تدبير الأمر معهم..

4 - إنه «عليه السلام» لم يقل لهم: إذا لم يستجب عثمان لمطالبكم: جاز لكم أن تتصرفوا كما يروق لكم، بل ارجعهم إلى ضابطة قيدهم بها، وهي أن يراعوا المصلحة في أي تصرف، فلا يجوز أن يفقدوا توازنهم، ولا أن يدفعهم غيظهم وانفعالهم إلى تصرف أرعن يزيد الأمر سوءاً.. ويكون ذلك من مبررات اتخاذ مواقف حادة ضدهم، ثم إيذاؤهم والتنكيل بهم..

5 - إنه «عليه السلام» قد جعل الله تعالى رقيباً وشاهداً عليهم.. لأنهم يدركون: أنه سبحانه عالم بسرهم ونجواهم، مطلع على ضمائرهم وسرائرهم.. ويجب أن يشعروا برقابته وهيمنته أكثر من

أي من المخلوقين والمربوبين.. كما أنه تعالى هو الضامن والكافل والمعين..

المصريون غضبوا لله:

وكتب «عليه السلام» إلى أهل مصر، حين ولى عليهم الأشر: «من عبد الله علي أمير المؤمنين، إلى القوم الذين غضبوا لله حين عصي في أرضه، ودُهب بحقه، ف ضرب الجور سراقه على البر والفاجر، والمقيم والطاعن، فلا معروف يستراح إليه، ولا منكر يتناهي عنه(1)»..

فقد يقال: ان هذا الكتاب تضمن ثناءً على أهل مصر، لأجل ما فعلوه بعثمان.. وهذا لا ينسجم مع سياسات علي «عليه السلام» في موضوع عثمان.

ونقول:

1 - قال المعتزلي: «هذا الفصل يشكل عليّ تأويله، لأن أهل مصرهم الذين قتلوا عثمان، وإذا شهد أمير المؤمنين أنهم غضبوا لله

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 63 وبحار الأنوار ج 29 ص 622 و 595 والغدير ج 9 ص 74 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 16 ص 156 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 96 والغارات للثقفى ج 1 ص 263 - 266 والأمالى للمفيد ص 79 - 82 والإختصاص ص 79 و 80 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 366.

حين عصي في الأرض، فهذه شهادة قاطعة على عثمان بالعصيان، وإتيان المنكر»⁽¹⁾.

2 - إن كلمات علي «عليه السلام» تدل على أن الجور كان قد عم الأمة الإسلامية بأسرها.. وشمل الصالح والطالح، والطاعن والمقيم، والبر والفاجر، وكان هو المهيمن والمسيطر.

3 - ودل كلامه أيضاً: على أن المعروف كان قد اختفى من بين الناس، ولم يعد يرى له أثر..

4 - إن المعروف هو الذي يعطي الناس الطمأنينة والراحة..

5 - لم يعد الناس ينهى بعضهم بعضاً عن المنكر..

6 - إنه قد دُهِبَ بحق الله، وحقه تعالى هو العبودية له، والإعتراف بألوهيته، وربوبيته، فأصبح الناس عبيداً للدنيا، وأسرى لشهواتهم وأهوائهم..

7 - إن هذه الرسالة التي كتبها «عليه السلام» إلى أهل مصر بعد سنوات من قتل عثمان، تدل.. على أن المصريين كانوا مخلصين في عبوديتهم لله حين ثاروا على عثمان.. وأنهم لم يغضبوا لأنفسهم، ولم يطلبوا الدنيا في ثورتهم تلك، بل غضبوا لله تبارك وتعالى ، على

(1) بحار الأنوار ج33 ص596 والغدير ج9 ص74 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص156 ونهج البلاغة (صبحي الصالح) الكتاب 38 ص410.

عكس ما يذكره عثمان عنهم في رسالته لعماله التي يطلب فيها إرسال ألف كر إليه..

وهذه الرسالة تدل على أنه ينبغي حفظ الفضل لأهل الفضل، والثناء عليهم لأجله، وأن تطاول الزمن لا يقلل من قيمة العمل.

8 - إن هذا الإخلاص، المصاحب للتضحية والجهاد، وبذل الجهد، لا يسقط عن الاعتبار لمجرد الخطأ في بعض مفردات الممارسة، فإن من يعطي ماله في الصدقة قربة لله، لا ينقص من ثوابه وقوعها بيد الغني، لأجل خطأ في تشخيص مورد الإستحقاق.

عثمان يرسل المغيرة إلى الثائرين:

قال ابن أعثم: ثم طلب المغيرة بن شعبة وقال له: اذهب إلى أولئك القوم واسترضهم.

وتعهد لهم بأداء كل ما يطلبونه.

وأخبرهم: بأن عثمان يحتكم وإياهم إلى كتاب الله وسنة رسوله (وفي كل حال لا يود خلافكم).

فقال المغيرة: أفعل.

فذهب إليهم، وحين اقترب منهم صاحوا به: ارجع يا أعور، ارجع يا فاسق، ارجع يا فاجر.

فرجع المغيرة، وأخبر عثمان بما أسمعوه إياه.

ثم استدعى عثمان عمرو بن العاص، وحمله إليهم الرسالة

السابقة.

فكان ردهم عليهم أقبح، وقالوا له: لا سلام عليك، ارجع يا عدو الله!! يا بن النابغة، فلست عندنا بمأمون ولا نثق بك!!
فعاد عمرو بن العاص، وأخبر عثمان بما لقي منهم.
حينئذ قال عبد الله بن عمر: يا أمير المؤمنين، إن أولئك القوم لم يستمعوا إلا لعلي بن أبي طالب، فإن أرسلته إليهم يمكن أن يسمعوا كلامه فيطيعوا الأمر(1).

ونقول:

لا بأس بملاحظة ما نذكره ضمن العناوين التالية:

ارجع يا فاسق!! ارجع يا فاجر!!

1 - لقد ظن المغيرة أن الناس لا يعرفون تاريخه، أو أنهم نسوا ما اشتهر عنه من الغدر، وأنهم ذهبوا عنهم قضية زناه، حين كان والياً من قبل عمر، وإن عمر قد سعى لدرء الحد عنه، فكان له ما أراد، حسبما أوضحنا في فصل سابق من هذا الكتاب.
على أن المغيرة كان قد تولى الكوفة والبصرة، وعرفه أهل تلك البلاد، وعرف أيضاً أهل المدينة فسقه وفجوره، ونالهم من ظلمه وعسفه الشيء الكثير.

(1) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 2 ص 410.

وها هو يريد الآن أن يتوسط بين الخليفة وبين الثائرين عليه ليتبجح بذلك، ويستطيل به على غيره، ويظهر للناس أنه من أهل الكرامة والسؤدد.

ويبدو أنه توهم أن المصريين يجهلون هذه الأمور عنه.. وإذ به يفاجأ بهذا الموقف الصريح والحازم، الذي عرفه حجمه، وموقعه، وأفهمه أنه لا كرامة له عندهم. وأن فسقه وفجوره ليس بخاف عنهم. وأنه قد سارت به الركبان، حتى بلغ أهل مصر..

يضاف إلى ذلك: أن أهل مصر الذين جاؤوا إلى المدينة لم يكونوا فيها منعزلين عن سائر الناس، بل كان فيهم من أهل المدينة، ومن أهل العراق، فهل يسكت هؤلاء، ولا يخبرون الناس الذين حولهم بمخازيه؟!

2 - هل يستطيع الذي غدر بالأبرياء، وقتلهم⁽¹⁾ في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» أن يقنع الناس في مثل هذه القضية الحساسة والخطيرة بأنه سيفي بما يتعهد به لهم؟! وهل يرون أن عثمان يقبل ضمانه، ويراعي مقامه وشأنه.

وهل يمكن أن يصدقوا أن المغيرة وأمثاله يهتمون لإصلاح عثمان، وحمله هو وعماله على الالتزام بأحكام الشرع والدين.. وهل يرى المغيرة ضرورة الوفاء بهذا الالتزام؟!

(1) راجع: قاموس الرجال ج 9 ص 84.

وهل الفاجر والفاسق يقتنع بذلك، أو يستطيع أن يقنع غيره به!
إن الجواب البديهي الذي سيسمعه هو: لماذا لا تصلح أنت نفسك، وتعود إلى شرع الله، وتسلم نفسك لتقام الحدود عليك؟!

3 - إن عثمان حين يوسط للتائرين عليه أمثال المغيرة وعمر بن العاص، يكون قد أعلن عن إفلاسه من تأييد أي من الصحابة الكبار، والأبرار الأخيار في هذه الأمة.. ولم يبق عنده إلا أمثال هؤلاء..

إن إرساله لهؤلاء يدينه عند التائرين، ويضعف من درجة الثقة به إذا رأوا أن أمثال المغيرة وابن العاص هم ثقافته، وهم بطانته، ومن يعتمد عليهم في مهمات أموره.

وأما علي «عليه السلام» فالناس يعرفون صدقه، وطهارته، وجهاده، ورأيه في عثمان وعماله ومخالفاتهم، وهو يسعى لإصلاحه وإصلاحهم على الحقيقة..

عمر بن العاص ليس بمأمون:

وأما عمرو بن العاص فإن إرساله إلى التائرين كان الأغرب والأعجب، فهو:

أولاً: كان يحرض على عثمان منذ أن عزله عثمان عن مصر، وولّاه عبد الله بن سعد بن أبي سرح، فإنه قدم المدينة وجعل يأتي علياً فيؤلبه على عثمان بزعمه، ويأتي الزبير، ويأتي طلحة، ويلقي الركبان يخبرهم بأحداث عثمان.

فلما حصر عثمان، خرج إلى أرض فلسطين، وتربص حتى قتل

عثمان، فقال: أنا أبو عبد الله، إني إذا نكأت قرحة أدميتها(1).

وتربص حتى قتل طلحة والزبير، فلحق بالشام.

فإذا كان ابن العاص لم يزل يؤلب ويحرص على عثمان، فكيف
يوسطه عثمان لدى الثائرين عليه؟!..

ثانياً: إن عمرو بن العاص كان والياً على مصر قبل عبدالله بن
سعد بن أبي سرح، وهم يعرفونه حق المعرفة، وقد ذاقوا الويلات
معه. فكيف يجعله عثمان رسوله إليهم؟!..

أم يعقل أن يكون عثمان لا يعرف عن عمرو بن العاص والمغيرة

(1) راجع: بحار الأنوار ج 31 ص 290 و 291 عن الثقي، والواقدي،
وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 144 وج 6 ص 291 وتاريخ الأمم
والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 558 والوافي بالوفيات ج 17
ص 101 والنصائح الكافية ص 58 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج 3
ص 918 و 919 ترجمة عبد الله بن سعد بن أبي سرح، والكامل في
التاريخ ج 3 ص 163 وأنساب الأشراف ج 5 ص 74 و (ط مؤسسة
الأعلمي) ص 283 والقول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع
للأصبهاني ص 223 والغدير ج 2 ص 135 و 153 ج 9 ص 138 و 139
وأعيان الشيعة ج 1 ص 442 والحجة على الذهاب إلى تكفير أبي طالب
ص 232 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 283 وشرح إحقاق
الحق (الملحقات) ج 11 ص 214 وج 26 ص 543 وتاريخ مدينة دمشق
ج 39 ص 426 وج 55 ص 28 ونهج السعادة ج 2 ص 68 وتاريخ عمرو بن
العاص للدكتور حسن إبراهيم حسن ص 235.

ما يعرفه عنه غيره، من استهتار وتعد على أحكام الشرع والدين؟! على أنه لو كان بين أولئك الناس من لا يعرف عمرواً وأفاعليه، فقد كان من بينهم الصحابة الذين يعرفونه وهو بينهم ومعهم، وهو سيخاطب عليه القوم. وهم إما من الصحابة أو من أعيان البلاد، ومن الرؤساء الذين سيسألون الصحابة عن هذا الوسيط، وعن موقعه، وعن إمكانية الاعتماد على أقواله، وتعهداته وضمائنه.

ثالثاً: يلاحظ: أنهم لم يرضوا برد السلام على عمرو، بل قالوا له: لا سلام عليك.. مما يدل على أنهم لا يرونه من أهل الإيمان والإسلام، ولعلمهم رأوا منه بعض ما يدل على كفره وعداوته لله تبارك وتعالى..

فإن رد السلام واجب على الفاسق والفاجر، إذا كان مسلماً.. دون الكافر.

رابعاً: لقد خاطبوه بخطاب مقذع، حين قالوا له: «يا ابن النابغة»، فدل على أنهم كانوا يعرفون أن أم عمرو بن العاص كانت من ذوات الرايات في الجاهلية، وقد حملت به وولدت من عهر وسفاح. وقد اختلف فيه أربعة، فغلب عليه جزارها. أعني العاص بن وائل. فلا مجال للتخفي في أمرها وأمره. فلم تكن له ولادة شريفة ولا طاهرة..

مشورة ابن عمر:

وتقدم: أنه بعد أن رجع المغيرة وابن العاص خائبين أشار ابن عمر على عثمان بأن يرسل علياً «عليه السلام» إليهم، فإن مكانته

تفرض عليهم القبول منه.

ولا نظن أن عثمان كان يجهل ذلك. ولكنه كان يكابر، ويحاول أن يتجاهل الحقيقة الناصعة.. لأنه يتوهم أن علياً هو الذي سيفوز بالأمر من بعده.. ولا يريد أن يقبل أية مشورة تأتي من قبله.

ولعل إصرار علي «عليه السلام» على إصلاح الأمور، قد زاد توهمات عثمان، وأذكاها، وهو يرى أنه «عليه السلام» لا يخطئ ناصحي عثمان ومنتقديه، بل هو يشاركهم الرأي في لزوم إصلاح للخلل، والتراجع عن الأخطاء..

مع أنه لا مبرر لخوفه، فإن علياً أثبت له بالعمل قبل القول: أنه يريد الإصلاح، ولا يريد الانتقام، ولا الحصول على أي امتياز..

وقد اظهرت الوقائع قبل وبعد قتل عثمان: أن غير علي «عليه السلام» كان هو الطامح والطامع، وعلي «عليه السلام» وحده هو البعيد كل البعد عن التفكير بهذه الطريقة، بل بلغ به الأمر: أنه بعد مقتل عثمان كان يهرب منهم، ويقول: دعوني والتمسوا غيري، وبقي خمسة أيام يدافعهم، ويتواري عنهم في حيطان (أي بساتين) المدينة. وهم يلاحقونه ويصرون عليه.

إن حب عثمان للخلافة، وشدة تعلقه بها، والتزامه حماية عماله وأقاربه، والدفاع عن كل جرائمهم، ومخالفاتهم هو الذي كان يأسره ويهيمن عليه.. ويفسح له المجال للتبصر في الأمور، وتفهم حقيقة موقف علي «عليه السلام»، وأهدافه..

الفصل السادس:

ليست توبة.. بل حوبة..

توبة عثمان.. وعودته عنها:

أخرج الطبري من طريق علي بن عمر، عن أبيه، قال: إن علياً جاء عثمان بعد انصراف المصريين فقال له: تكلم كلاماً يسمعه الناس منك، ويشهدون عليه ويشهد الله على ما في قلبك من النزوع والإنابة، فإن البلاد قد تمخضت عليك، فلا آمن ركبا آخرين يقدمون من الكوفة فتقول: يا علي إركب إليهم.

ولا أقدر أن أركب إليهم، ولا أسمع عذراً.

ويقدم ركب آخرون من البصرة فتقول: يا علي إركب إليهم.

فإن لم أفعل، رأيتني قد قطعت، رحمك، واستخففت بحقك.

قال: فخرج عثمان وخطب الخطبة التي نزع فيها، و أعطى الناس من نفسه التوبة، فقام فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: أما بعد.. إلخ..(1).

وذكرت الروايات: أنه بعد أن أعلن عثمان توبته على المنبر،

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص395 والكامل في التاريخ ج3 ص164 والغدير ج9 ص172 وعن أنساب الأشراف ج6 ص180.

ودفعه مروان إلى التنصل منها، وزبر الناس حين اجتمعوا على باب عثمان مبتهجين.

«بلغ علياً الخبر، فأتى عثمان وهو مغضب، فقال: أما رضيت من مروان ولا رضي منك إلا بإفساد دينك، وخديعتك عن عقلك؟! وإني لأراه سيوردك ثم لا يصدرك. وما أنا بعائد بعد مقامي هذا لمعاتبتك».

ولامته زوجته نائلة بنت الفرافصة. وقالت له: «قد أطعت مروان، ولا قدر له عند الناس ولا هيبة».

فبعث إلى علي، فلم يأتته(1).

وقال عبد الرحمان بن الأسود بن عبد يغوث:

فجئت إلى علي فأجده بين القبر والمنبر، وأجد عنده عمار بن ياسر، ومحمد بن أبي بكر، وهما يقولان: صنع مروان بالناس وصنع.

قال: فأقبل عليّ عليّ فقال: أحضرت خطبة عثمان؟!

قلت: نعم.

قال: أفحضرت مقالة مروان للناس؟!

قلت: نعم.

(1) الغدير ج9 ص 172 و 174 وج8 ص331 وتاريخ الأمم والملوك ج4

ص360 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص397 وشرح نهج البلاغة

للمعتزلي ج2 ص147 والكامل في التاريخ ج3 ص166.

قال علي «عليه السلام»: عياذ الله يا للمسلمين، إني إن قعدت في بيتي قال لي: تركتني وقرابتي وحقي، وإني إن تكلمت فجاء ما يريد يلعب به مروان، فصار سيقه له يسوقه حيث شاء، بعد كبر السن، وصحبة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

قال عبد الرحمن بن الأسود: فلم يزل حتى جاء رسول عثمان: إنَّتني.

فقال علي بصوت مرتفع عال مغضب: قل له: ما أنا بداخل عليك ولا عائد.

قال: فانصرف الرسول. فلقيت عثمان بعد ذلك بليتين جائئاً، فسألت ناتلاً غلامه من أين جاء أمير المؤمنين؟

فقال: كان عند علي، فقال عبد الرحمن بن الأسود: فغدوت فجلست مع علي «عليه السلام» فقال لي: جاءني عثمان البارحة فجعل يقول: إني غير عائد وإني فاعل.

قال: فقلت له: بعد ما تكلمت به على منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأعطيت من نفسك، ثم دخلت بيتك، وخرج مروان إلى الناس فشتهم على بابك ويؤذيهم؟!

قال: فرجع وهو يقول: قطعت رحمي، وخذلتني، وجرأت الناس علي.

فقلت: والله إني لأذب الناس عنك، ولكني كلما جئتكم بهنة أظنها لك رضى جاء بأخرى. فسمعت قول مروان علي، واستدخلت مروان.

قال: ثم انصرف إلى بيته.

فلم أزل أرى علياً منكباً عنه، لا يفعل ما كان يفعل (1).

فرصة مروان:

إن مروان لم يكن قادراً على شيء من الفساد والإفساد، لو لم يكن يجد السبيل ممهداً لدى عثمان قبل وقد أعلن هذه التوبة لأنه خاف القتل، تماماً كما أعلن التوبة في المقدمة الأولى التي كانت لأهل مصر.. ولكن حين شجعه مروان على نقضها عاد فنقضها، ولم يهب

أخرج الطبري من طريق عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: كتب أهل المدينة إلى عثمان يدعونه إلى التوبة، ويحتجون ويقسمون له بالله لا يمسون عنه أبداً حتى يقتلوه، أو يعطيهم ما يلزمه من حق الله.

فلما خاف القتل شاور نصحاءه وأهل بيته، فقال لهم: قد صنع القوم ما قد رأيتم فما المخرج؟!

فأشاروا عليه أن يرسل إلى علي بن أبي طالب، فيطلب إليه أن يردهم عنه، ويعطيهم ما يرضيهم، ليطولهم حتى يأتيه أمداده.

فقال: إن القوم لن يقبلوا التعليل، وهم محملي عهداً. وقد كان مني في قدمتهم الأولى ما كان، فمتى أعطهم ذلك يسألوني الوفاء به.

(1) الغدير ج 9 ص 175 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 359 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 398 والكامل في التاريخ ج 3 ص 165.

فقال مروان بن الحكم: يا أمير المؤمنين! مقاربتهم حتى تقوى أمثل من مكائرتهم على القرب، فاعطهم ما سألوك، وطاولهم ما طاولوك، فإنما هم بغوا عليك فلا عهد لهم.

فأرسل إلى علي فدعاه، فلما جاءه قال: يا أبا حسن! إنه قد كان من الناس ما قد رأيت. وكان مني ما قد علمت، ولست آمنهم على قتلي، فارددهم عني؛ فإن لهم الله عز وجل أن اعتبهم من كل ما يكرهون، وأن أعطيهم الحق من نفسي ومن غيري، وإن كان في ذلك سفك دمي.

فقال له علي «عليه السلام»: الناس إلى عدلك أحوج منهم إلى قتلك، وإنني لأرى قوما لا يرضون إلا بالرضا، وقد كنت أعطيتهم في قدمتهم الأولى عهدا من الله لترجعن عن جميع ما نقموا فرددتهم عنك، ثم لم تف لهم بشيء من ذلك، فلا تغرني هذه المرة من شيء، فإنني معطيهم عليك الحق.

قال: نعم، فاعطهم، فوالله لأفین لهم.

فخرج علي إلى الناس فقال: أيها الناس، إنكم إنما طلبتم الحق فقد أعطيتموه. إن عثمان قد زعم أنه منصفكم من نفسه ومن غيره، وراجع عن جميع ما تكرهون، فاقبلوا منه، ووكدوا عليه.

قال الناس: قد قبلنا، فاستوثق منه لنا، فإننا والله لا نرضى بقول دون فعل.

فقال لهم علي: ذلك لكم.

ثم دخل عليه فأخبره الخبر، فقال عثمان: اضرب بيني وبينهم أجلاً يكون لي فيه مهلة، فإني لا أقدر على رد ما كرهوا في يوم واحد.

قال له علي «عليه السلام»: ما حضر بالمدينة فلا أجل فيه، وما غاب فأجله وصول أمرك.

قال: نعم، ولكن أجلني فيما بالمدينة ثلاثة أيام.

قال علي: نعم.

فخرج إلى الناس فأخبرهم بذلك، وكتب بينهم وبين عثمان كتاباً أجله فيه ثلاثاً على أن يرد كل مظلمة، ويعزل كل عامل كرهوه.

ثم أخذ عليه في الكتاب أعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه من عهد وميثاق، وأشهد عليه ناساً من وجوه المهاجرين والأنصار.

فكف المسلمون عنه، ورجعوا إلى أن يفي لهم بما أعطاهم من نفسه، فجعل يتأهب للقتال، ويستعد بالسلاح، وقد كان اتخذ جنداً عظيماً من رقيق الخمس.

فلما مضت الأيام الثلاثة وهو على حاله، لم يغير شيئاً مما كرهوه، ولم يعزل عاملاً، ثار به الناس.

وخرج عمرو بن حزم الأنصاري حتى أتى المصريين وهم بذي خشب، فأخبرهم الخبر، وسار معهم حتى قدموا المدينة، فأرسلوا إلى عثمان: ألم نفارقك على أنك زعمت أنك تائب من أحداثك، وراجع عما كرهنا منك، وأعطيتنا على ذلك عهد الله وميثاقه؟

قال: بلى، أنا على ذلك.

قال: فما هذا الكتاب الذي وجدنا مع رسولك (1).

وتذكر بعض النصوص: أنه لما راجع علي «عليه السلام» عثمان في أمر الكتاب إلى عامله بمصر، وأنكر عثمان أن يكون قد كتبه أقبل عثمان على علي «عليه السلام» فقال: إن لي قرابة ورحماً، والله لو كنت في هذه الحلقة لفككتها عنك، فاخرج إليهم فكلهم، فإنهم يسمعون منك.

قال علي «عليه السلام»: والله ما أنا بفاعل. ولكن أدخلهم حتى تعتذر إليهم، فادخلوا (2).

ونقول:

لا بد من ملاحظة الأمور التالية:

أي ذلك صحيح؟!

1 - نلاحظ هنا: أن عثمان يتوب على المنبر، ويكتب كتاباً لأهل مصر يضمه توبته هذه. ولكنه حين يرجع عنه المصريون يصعد المنبر ويقول:

«إن هؤلاء القوم من أهل مصر كان بلغهم عن إمامهم أمر، فلما

(1) تاريخ الأمم والملوك ج5 ص116 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص403 والغدير ج9 ص162 و 176.

(2) الغدير ج9 ص182 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص407.

تيقنوا أنه باطل ما بلغهم عنه رجعوا إلى بلادهم»(1).

فما هذا التناقض في أقوال وأفعال هذا الرجل.. فتوبته السابقة تدل على أنه قد فعل تلك الأمور التي أخذت عليه..

وقوله ثانياً: إن ما بلغهم عنه كان باطلاً يدل على ضد ذلك، فأبي ذلك هو الصحيح؟!

وكيف يجرو على مواجهة الناس بهذه المواقف المتناقضة؟!.

وكيف يطلب منهم أن يثقوا به، وأن يطيعوه؟!

2 - ما معنى: أن يكتب عثمان إلى أهل مكة: «لا أدعي إلى توبة أقبلها، ولا تسمع مني حجة أقولها..»؟! (2).

فإنه قد دعي إلى توبة، فأعلنها على المنبر، ثم نقضها، حتى اضطر علي «عليه السلام» إلى إعلان مقاطعته..

يكفرهم ويستحل دماءهم:

إن عثمان قد كفر أهل المدينة، وصار يسعى لاستقدام الجنود للبطش بهم، لمجرد أنهم يطالبونه بإصلاح الأمور، وبالإقلاع عن المخالفات، وبوضع حد لعماله في انتهاكهم الحرمات، وإقدامهم على

(1) راجع: الغدير ج 2 ص 153 وج 9 ص 137 و 177 وتاريخ الأمم والملوك

ج 3 ص 395 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج 1 ص 385.

(2) الغدير ج 9 ص 192 و 195 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1

ص 38 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 54.

المحرمات..

فهل هذه المطالبة من موجبات كفرهم؟ واستحلال دمائهم؟!.. وكيف يطلب منهم أن لا يبادروه بما هو من سنخ ما أراده بهم؟ لا سيما، وهم يرون إصراره على مخالفة سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وما قرره الشرع الحنيف؟!..

التكفير متبادل:

ثم إن لعثمان موقفاً تكفيرياً من الصحابة ظهر جلياً في قوله عن المهاجرين والأنصار في المدينة: «إن أهل المدينة كفروا، وأخلفوا الطاعة، ونكثوا البيعة».

وقال: «هم كالأحزاب أيام الأحزاب، أو من غزانا بأحد».

مع أن أهل السنة يقولون عن الصحابة: إنهم عدول بأجمعهم. ولا ريب في أنه من بينهم صفوة كبار، وعلماء أخيار أبرار، لا يدانيهم أحد في الفضل والاستقامة والبر والصلاح.

وتكفيرهم من قبل عثمان معناه: أنه يستحل دماءهم، لذلك كتب إلى عماله بإرسال الجيوش إليه لكي ينتقم منهم..

فالتكفير واستحلال الدم متبادل بين الصحابة وبين عثمان.. وهذا ما يزيد من الشبهة في جواز مبادرة علي «عليه السلام» إلى عقوبتهم، أو في السماح بالإعتداء عليهم بحجة إرادة الإقتصاص منهم.

موقف علي × من التكفير:

قال المرتضى: «روي أن عماراً نازع الحسن بن علي، فقال عمار: قتل عثمان كافراً، وقال الحسن: قتل مؤمناً.

وتعلق بعضهما ببعض، فصارا إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال: ماذا تريد من ابن أخيك؟! فقال: إني قلت كذا، وقال كذا.

فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: أتكفر برب كان يؤمن به عثمان؟

فسكت عمار» (1).

ونقول:

لا بد من الإشارة فيما يلي إلى بعض التوضيحات وهي:

ألف: إن تكفير عمار وغيره لعثمان لأجل حكمه بغير ما أنزل الله تعالى لا يعني تكفير سائر الصحابة له أيضاً، بل لعل الكثيرين منهم كانوا يرون لزوم قتله بسبب امتناعه من الخلع، أو لأسباب أخرى، قد لا تكون موجبة للكفر بنظرهم.. كقتله بعض النفوس المحترمة، فقد تقدم في بعض فصول هذا الكتاب أن عثمان شكا من أنهم يطالبونه بالقود ببعض من قتلهم.

(1) شرح نهج البلاغة ج 3 ص 48 ودلائل الصدق ج 3 ص 175 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 286.

ب: إن جواب أمير المؤمنين «عليه السلام» يدل على أنه «عليه السلام» لا يكفر عثمان من ناحية إخلاله بالتوحيد، أو إنكاره الألوهية، فإنه قد أسكت عماراً بسؤاله إن كان يكفر برب كان يؤمن به عثمان، لأن عماراً لا يستطيع أن يدعي أنه مطلع على ضمير عثمان، ليحكم عليه في إيمانه صحة وفساداً، ولذلك كان لا بد له من السكوت في مقابل هذا السؤال..

غير أن الجميع يعلم أن الكفر لا ينحصر بإنكار الألوهية، أو بالإخلال بالتوحيد، فإن عماراً كان يكفر عثمان لحكمه بغير ما أنزل الله تعالى، ويستشهد بقوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) (1) «(2)».

والخلاصة:

إنه «عليه السلام» كان يعلم أن الكفر لا ينحصر بإنكار الرب والربوبية، بل هناك كفر بالصفات، وكفر بالنبوة، وكفر بالمعاد، وغير ذلك، ولكنه أراد أن يشير إلى عمار: أنه ليس من المقبول أن يطرح أمثال هذه الموضوعات، فإنها قد تنسب إلى علي وأهل البيت «عليهم السلام»، وأنهم هم الذين يثيرونها، ويلقونها إلى عمار «رحمه الله» ونظرائه، لمكان عمار منهم.

(1) الآية 44 من سورة المائدة.

(2) دلائل الصدق ج 3 ق 1 ص 175.

وقد أبقي «عليه السلام» الأمر في دائرة الإبهام، وسكت عمار أيضاً عن مطالبته بالتوضيح والبيان، ربما لأنه «رحمه الله» قد فهم ما يرمي إليه صلوات الله وسلامه عليه..

ج: لعل ما ذكرناه آنفاً هو الذي دعا الإمام الحسن «عليه السلام» لإثارة هذا الموضوع مع عمار «رحمه الله» ولكن ما معنى أن تتحدث الرواية عن تنازع حصل بين عمار بن ياسر، وبين الإمام الحسن «عليه السلام»، حتى تعلق أحدهما بالآخر؟!.. فهل يتجرأ عمار على الإمام الحسن «عليه السلام» في شيء من أمور الدين أو الدنيا إلى هذا الحد؟ وهو قد عرف نزول الآيات القرآنية في حقه، ومنها آية التطهير، وعرف قول النبي «صلى الله عليه وآله»: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا.. وغير ذلك..

فلعل المقصود هو أن الإمام الحسن «عليه السلام» أثار الموضوع مع عمار، ثم أخذه إلى علي «عليه السلام» للسمع منه، ولم يكن هناك أي خلاف حقيقي فعلاً، تماماً كما جرى للملكين حينما رفعاً أمرهما إلى داود عليه وعلى نبينا وآله الصلاة والسلام في قضية النعاج.. (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ، قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ

وَحَرَّ رَاكِعاً وَأُتَابَ (1) ..

د: يلاحظ هنا هذا التعظيم والإجلال العلوي لعمار «رحمه الله»، حيث قال له «عليه السلام»: ماذا تريد من ابن أخيك؟! فجعل عماراً «رحمه الله» أخاً له، والحال: أنه «عليه السلام» إمامه، وكذلك الإمام الحسن..

هـ: إنه «عليه السلام» لم يسأل ولده الإمام الحسن، بل سأل عماراً عما يريده من الإمام الحسن «عليه السلام»، لأنه يعلم أن الإمام الحسن «عليه السلام» كان على يقين مما يقول، وعمار فقط كان هو الذي يحتاج إلى التوضيح والبيان، ويسعى لتحصيل اليقين، فهو الطالب، وهو الذي ينبغي أن يوجه السؤال إليه..

و: لا حاجة إلى الإفاضة فيما قصده الإمام الحسن «عليه السلام» بإيمان عثمان، فإن مقصوده هو نفس ما ذكره الإمام علي «عليه السلام»، وهو إثبات أنه لا ينكر الألوهية، ولا يشرك به أحداً..

البيعة.. والطاعة:

إن الصحابة إنما قاموا في وجه عثمان لأنهم رأوا أنه لم يقم بما شرط عليه في عقد البيعة، فلم يعمل بكتاب الله وسنة نبيه، وخالف ما شرطه عليه عبد الرحمان بن عوف من العمل أيضاً بسنة أبي بكر وعمر.

(1) الآيتان 23 و 24 من سورة ص.

والظاهر: أنهم يرون البيعة ملزمة لهم، إذا قام صاحبها بالشروط التي أخذت عليه، فإذا لم يف لهم لم يجب عليهم الوفاء له.. فكيف إذا رأوا أنه يجمع الجنود، ويهيئ السلاح لأجل الإيقاع بهم وقتلهم؟!!

البلاد كلها ضد عثمان:

صرحت رواية الطبري المتقدمة: «أن علياً «عليه السلام» قال لعثمان: «إن البلاد قد تمخضت عليك..» بل إن معاوية نفسه لم يرض بإنجاده، لأنه يرى أنه بدل وغير فبدل - الله عليه.. فلا يستطيع معاوية أن يفعل له شيئاً.

وهذا يسقط ما تحاول بعض الرويات الأخرى التسويق له من أن الذين يعترضون علي عثمان كانوا قلة، لا شأن لها ولا مقدار.. على أن هذه الروايات لو صحت لكان ينبغي للصحابة أن يؤازروه وينصروه عليهم.. لا أن يتركوه يحاصر شهرين، أو أكثر أو أقل، ويمنع عنه الماء، ثم يقتل.

إن رجع هؤلاء، فسيأتي غيرهم:

ظاهر كلام أمير المؤمنين «عليه السلام» لعثمان هو أن الذين قدموا المدينة من أهل الكوفة، أو مصر، أو البصرة، أو غيرها.. لم يكونوا وحدهم يعترضون عليه، بل كان من ورائهم أمثالهم، ممن كان من المتوقع أن يقدموا المدينة أيضاً، إن ظهر لهم فشل هؤلاء في مهمتهم..

فعلى عثمان إذن، أن لا يتوقع انتهاء الأزمة، برد هذا الفريق بحفنة من الوعود يزجها له.. بل لا بد من قرار واقعي حاسم يرضي هؤلاء، ويرضي من خلفهم.

الإصرار حتى الموت:

إن إصرار عثمان على عدم القبول بالخلع. ثم شحذ مروان عزيمته على هذا الإصرار. فلم يسمح له بأن يتراجع عن شيء مما طلب منه التراجع عنه.. وعدم إنجاد معاوية له بالجيش حتى قتل - إن ذلك كله - لم يأت من فراغ، بل الظاهر أنهم فكروا في الأمر، فظهر لهم:

1 - إن عزل عثمان معناه: أن لا يبقى أمل للأُمويين بالخلافة، لأن الناس سوف يستهينون بهم، ويذلونهم، ولا يبقى لهم قيمة ولا شأن..

2 - إن ذلك قد يمهد الطريق لملاحقة كل ذلك الفريق بالجرائم التي ارتكبوها، والمآثم التي مارسوها. وستسترد الأموال التي استولوا عليها، وسيعزلون من مناصبهم. بل قد تنال العقوبة الخليفة المخلوع نفسه، وكان هو أعرف الناس بما صدر منه، وبما يأخذونه عليه، أو يطالبونه به.

3 - إن قتل عثمان سيكون هو الأكثر نفعاً لمعاوية ومروان وسواهما من بني أمية، لأنه يفسح المجال لإثارة الشبهة في الناس، وادعاء مظلوميته، ورفع شعار المطالبة بدمه، ويمكّنهم من تخيير

النخبة الإيمانية في سياساتهم الانتقامية.

لا ينصر عثمان بل ينصر دينه:

إن من غير المعقول أن يستمر علي «عليه السلام» بالتوسط لدى الذين يطالبون بالإصلاح، ويردهم، ثم يظهر لهم أنها وعود فارغة، وأنهم لن يحصلوا على شيء من مطالبهم، لأن ذلك يفقد علياً «عليه السلام» مصداقيته عندهم وعند غيرهم. بل هو يظهره لهم على أنه - والعياذ بالله - مDAHن في دين الله، راض بالتعدي على حدوده.. أو أنه ألعوبة، وضعيف لا يملك من أمره شيئاً.

من أجل ذلك كان لا بد له «عليه السلام» من أن يوضح لعثمان.. أن عليه أن لا يتوقع منه هذه المعونة التي من شأنها أن تسيء إلى كرامته، وإلى سلامة دينه. وتؤدي إلى إسقاط حرمة.. لأن حرمة وكل ما لديه إنما يدخره لحماية الدين.. فإذا فقد وأنفقه على عثمان، ولم يبق لديه ما يجدي في هذا السبيل، يكون قد ضحى بدينه وبكرامته من أجل شخص، بدل أن يضحي بكل شيء في سبيل دينه، الذي يحفظ له كرامته وعزته.

إفساد الدين والخديعة عن العقل:

اعتبر علي «عليه السلام» هذا التنصل العثماني من التوبة، فساداً للدين، وخديعة عن العقل..

وهو كلام دقيق، فهو يفسد الدين، من حيث أنه يكرس الخروج

على أحكامه، ومسلماته، ويعطيها صفة الشرعية، من خلال حماية مقام خلافة الرسول «صلى الله عليه وآله» لتلك المخالفات، والإصرار على استمرارها، وعدم التراجع عنها.

بل إن الرجوع عن التوبة معناه: حكم الخليفة بأن المعصية طاعة، والخطأ صواب.

وذلك أيضاً خديعة للعقل، فإن ما يجري لا يصب في مصلحة عثمان، ولا يزيده إلا بلاء وعناء، في حين أن مروان يزيه له بصورة انتصارات، وإنجازات تزيده قوة وشوكة.

وكأنه يطلب منه أن يدع عقله جانباً، لينقاد له، ليورده موارد الهلكة، حيث لا يمكنه أن يصدر عنها، لأن مروان لا يريد له النجاة من الهلكات، أو لا يستطيع ذلك.

لماذا لا يعود علي × إلى عثمان؟!

وقد أدركت زوجة عثمان بعضاً من الحقيقة، ونصحت زوجها بأن يكف عن طاعة مروان.. فحركه ذلك إلى أن يرسل إلى علي «عليه السلام». ولكن علياً «عليه السلام» لم يأت هذه المرة، ربما لأنه يعلم: أنها لن تكون أفضل من سابقاتها، إن لم تكن ستزيد الأمر سوءاً على عثمان نفسه، لأن عودته إليه، وقبوله بوعوده، ثم نقضها مرة أخرى سيقرب النهاية السيئة لعثمان، إذ سيتأكد للثائرين أنه يتلاعب بهم، وبالخير من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله». وربما لا يتمكن أحد بعد هذا من صدهم عن ممارسة أساليب من

العنف، ربما تلحق أضراراً هائلة بالكيان كله.

فعدم مجيء علي «عليه السلام» كان أنفع له، وهو بمثابة صدمة وفرصة لعثمان لمراجعة حساباته، والتراجع عن الأمور التي يأخذها الناس عليه، إن كان حقاً يعني ما يقول..

ولكن الأيام كانت تمضي، ولا يبادر إلى شيء من ذلك، بل هو يزداد إصراراً على طاعة مروان، وأضرابه، وأصبح أكثر عناداً في الدفاع عن مآثم عماله.

فظهر بذلك صوابية موقف أمير المؤمنين «عليه السلام»، حيث رفض العودة حين أرسل إليه.

قطعت رحمي وخذلتي:

وقد أظهر النص المذكور أيضاً: أن عثمان حين لم يجد عند علي «عليه السلام» ما يحب، لأنه نقض توبته على المنبر، أظهر سخطه على علي «عليه السلام»، واعتبره قاطعاً لرحمه، خاذلاً له، مجرئاً الناس عليه..

فدل ذلك على: أنه ينظر إلى الأمر، وكأنه أمر شخصي، لا بد لعلي «عليه السلام» أن يكون معه فيه، ظالماً كان أو مظلوماً، وأن ينصره حين يعد، وينصره حين يخيس بوعوده، ويكون معه حيث يتوب، وحين ينقض توبته، ويدفع عنه حين يعصي الله، وحين يطيعه.. وهذا هو عين منطق أهل الجاهلية الذي رفضه الإسلام وأدانه..

المطاوله إلى أن يأتي المدد:

ثم أظهرت الوقائع: أن عثمان لا يريد أن يتخلى عن أي من عماله، الذين كانوا يقتلون الناس، ويظلمونهم، ويتخذون مال الله دولا، وعباده خولاً.. ويريد أن يطاول الناس حتى يأتيه المدد، فينتقم منهم.. كما ورد في النص الذي رواه الطبري، عن عبدالله بن الزبير، عن أبيه.

وهذا هو اقتراح مروان عليه، وحجته في ذلك: أنهم قد بغوا عليه، فلا عهد لهم.

ولا ندري ما الذي حمل مروان على اعتبارهم بغاءً، فإنهم كانوا إلى تلك الساعة يطالبون الخليفة بإنصافهم، وبالرجوع عن المخالفات لأحكام الشرع والدين.. وحين قبل ذلك منهم رجعوا إلى بلادهم في مصر، ففاجأهم كتابه إلى ابن أبي سرح الذي يأمر فيه بقتل البعض من رؤسائهم، وبالتنكيل بالبعض الآخر.

هل الخداع حلال؟!

ولو سلمنا ما ادعاه مروان من أنهم لا عهد لهم، لأنهم قد بغوا، فإن السؤال الكبير هو: كيف جاز لعثمان أن يخدع علياً بإيهامه أنه مقلع عما طلب منه الإقلاع عنه، وتائب عما بدر منه، وأنه سوف يصلح الأمور، في حين أنه يبطن خلاف ذلك، ويريد المطاوله إلى أن يأتيه المدد، ليبطش بالناس وهم غافلون؟!

ولو حصل ذلك، يكون قد عرّض أمير المؤمنين «عليه السلام»
لنقمة أولئك الناس عليه، لكونه أصبح سبباً في حلول البلاء بهم، وآلة
غدر ووسيلة خداع، قد تنتهي بإحراق الأخضر واليابس.

وأين هي كرامات الناس؟!

وكيف، ومتى تقدم العهود، ويكون الوفاء بالوعد؟ وهي وعود
سيكون ثمن نقضها الأرواح والمهج، وربما مصير الأمة بأسرها؟!.

يقسم ويحنث:

وقد ذكّره «عليه السلام» بنكثه، ونقضه للعهد والوعد الذي
أعطاه للمصريين في قدمتهم الأولى. وعبر عن خشيته من أن يكون
الهدف هو التغرير والخديعة..

ويقسم عثمان له بأنه سيفي بما يعطيه من الحق.. فعثمان يعترف
بالحق هنا، فهل يصح العدول عن الحق إلى الباطل، حتى لو لم يكن
عهد ووعد وقسم؟! فكيف إذا كان ذلك كذلك.. فقد اجتمعت الأسباب
كافة على لزوم الوفاء..

دلالات حنث الإيمان:

وقد قدمت هذه المبادرة العلوية للناس دليلاً آخر، وحجة بالغة
ودامغة تتمثل بنكث عثمان لعهوده، وإخلافه بوعوده، وحنثه بأيمانه،
ونقضه لمواثيقه التي أعطاه.. كما تدل عليه النصوص الروائية
والتاريخية..

وهذا النقض للمواثيق، والحنث بالإيمان من شأنه:

أولاً: أن يؤكد صحة ما يقال عن عثمان، وأن يكون حجة أخرى عليه.

ثانياً: هو يعطي دليلاً حسيّاً آخر على أن عثمان لم يكن ينطلق في موقفه هذا من مبادئ وأصول تحكم حركته وتهمين عليها، ولا كان يحنث بإيمانه، ويخل بوعوده وعهوده، ابتغاء رضا الله تعالى.. فإن الحنث بالإيمان محرم شرعاً. ولا يطلب رضاه تعالى بارتكاب المحرمات.

ثالثاً: إن هذا النقض والحنث يدعو الناس إلى المقارنة بين علي «عليه السلام» وبين غاصبي حقه، والمستأثرين بمقامه.. وإلى التفكير في حاله، وهو يواجه أناساً لهم هذه الصفات، وهاتيك الحالات، ولا يأبون عن التعامل معه، ومع سائر الناس بهذه الطريقة، وبمثل هذه الروح!!

رابعاً: من يحنث بإيمانه، وينقض عهوده، ويخلف بوعوده في القضايا الكبرى، ومع كبار القوم وخيارهم. لا يمكن المبادرة إلى تكذيب ما ينسب إليه من مخالفات كبيرة وخطيرة، فضلاً عما ينسب إلى عماله، الذين هم من الطلقاء والسفهاء؟! وبعضهم اهدر النبي «صلى الله عليه وآله» دمه..

وأية قاعدة وضابطة تعطي الناس الطمأنينة والسكينة إلى المستقبل مع هؤلاء. وما الذي يضمن أن لا تتكث الوعود والعهود، ثم

ينتقم هؤلاء الحكام من مخالفيهم شر انتقام.

الشروط الفاضحة:

وجاءت الشروط التي لا يمكن لأحد الجدل في أنها عين العدل والإنصاف، وهي أن يبدأ التنفيذ فيما هو حاضر، أما البعيد فأجله وصول أمره.

ولكن عثمان قد ماحك حتى في هذا أيضاً، فطلب منه أن يؤجله ثلاثة أيام في خصوص ما كان بالمدينة.. وهذا يثير الريب والشبهة، إذ لماذا يؤجل هذا الحاضر القريب إلى ثلاثة أيام.. والحال أنه لا يجوز الإبقاء على الباطل والخطأ لحظة واحدة..

ولكن علياً «عليه السلام» منحه هذه الفرصة، لأنه «عليه السلام» لم يرد أن يفسح له المجال لادعاء أنه يتعرض للابتزاز، والإهانة، والإذلال، فيصير بنظر الناس مظلوماً، ويصير علي ظالماً، أو قاسياً، أو ما إلى ذلك.. فعسى أن تظهر الأيام الثلاثة نواياه، وبعض ما ينطوي عليه.

وإذ بالثلاثة أيام تتمخض عن تأهب للقتال، واستعداد بالسلاح، وإعادة تجميع جنده العظيم، الذي كان عنده من رقيق الخمس.

وقد ذكرت بعض الروايات عن علي «عليه السلام» أنهم كانوا أربعة آلاف، ثم ظهر كتابه مع رسوله، وتفاقت المشكلة كما تقدم.



الفصل السابع:

عثمان يشكو علياً عليه السلام ويستجد به..

عثمان يشكو ويضج من علي عليه السلام:

وروى الزبير بن بكار، عن عمه، عن عيسى بن داود، عن رجاله، عن ابن عباس، قال: لما بنى عثمان داره بالمدينة أكثر الناس عليه في ذلك، فبلغه، فخطبنا في يوم الجمعة، ثم صلى بنا، ثم عاد إلى المنبر، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على رسوله، ثم قال:

أما بعد.. فإن النعمة إذا حدثت حدث لها حساد حسبها، وأعداء قدرها، وإن الله لم يحدث لنا نعماً ليحدث لها حساد عليها، ومتنافسون فيها، ولكنه قد كان من بناء منزلنا هذا ما كان، إرادة جمع المال فيه، وضم القاصية إليه، فأتانا عن أناس منكم أنهم يقولون: أخذ فيئنا، وأنفق شيئنا، واستأثر بأموالنا، يمشون خمرأ، وينطقون سرأ، كأنا غيب عنهم، وكأنهم يهابون مواجهتنا، معرفة منهم بدحوض حجتهم، فإذا غابوا عنا يروح بعضهم إلى بعضهم يذكرنا، وقد وجدوا على ذلك أعواناً من نظرائهم، ومؤازرين من شبهائهم، فبعداً بعداً! ورغماً رغماً!

قال: ثم أنشد بيتين يومئ فيهما إلى علي «عليه السلام»:

توقد بنار أينما كنت واشتعل
فلست ترى مما تعالج شافيا

تشط فيقضي الامر دونك أهله وشيكا ولا تدعى إذا كنت نائيا

وذكر تمام خطبته، ثم قال: ثم هم بالنزول، فبصر بعلي بن أبي طالب «عليه السلام» ومعه عمار بن ياسر «رحمه الله» وناس من أهل هواه يتناجون، فقال: أيها.. أيها! إسراراً لا جهاراً؟!!

أما والذي نفسي بيده، ما أحق على جرة، ولا أوتي من ضعف مرة، ولولا النظر مني، ولي ولكم، والرفق بي وبكم، لعاجلتكم، فقد اغتررتم، وأقلتم من أنفسكم.

ثم رفع يديه يدعو وهو يقول: اللهم قد تعلم حبي للعافية، وإيثاري للسلامة فأتنيها.

قال: فتفرق القوم عن علي «عليه السلام»، وقام عدي بن الخياد.. وكلمه بكلام ذكره، ثم قال: ونزل عثمان، فأتى منزله، وأتاه الناس وفيهم ابن عباس، فلما أخذوا مجالسهم أقبل على ابن عباس.

فقال: ما لي ولكم يا ابن عباس؟!!

ما أغراكم بي، وأولعكم بتعقيب أمري، لتتقمون علي أمر العامة.. وعاتبه بكلام طويل، فأجابه ابن عباس، وقال - في جملة كلامه -: .. اخسأ الشيطان عنك لا يركبك، واغلب غضبك ولا يغلبك، فما دعاك إلى هذا الأمر الذي كان منك؟!!

قال: دعاني إليه ابن عمك علي بن أبي طالب.

قال ابن عباس: وعسى أن يكذب مبلغك!.

قال عثمان: إنه ثقة.

قال ابن عباس: إنه ليس بثقة من أولع وأغرى.

قال عثمان: يا بن عباس! الله إنك ما تعلم من علي ما شكوت منه؟.

قال: اللهم لا، إلا أن يقول كما يقول الناس، وينقم كما ينقمون، فمن أغراك به وأولعك بذكره دونهم؟!

قال عثمان: إنما آفتي من أعظم الداء الذي ينصب نفسه لرأس الأمر، وهو علي ابن عمك، وهذا - والله - كله من نكده وشؤمه.

قال ابن عباس: مهلاً! استثن يا أمير المؤمنين! قل: إن شاء الله.

فقال: إن شاء الله.

ثم قال: إني أنشدك يا بن عباس! الإسلام والرحم، فقد والله غلبت وابتليت بكم، والله لو ددت أن هذا الأمر كان صائراً إليكم دوني، فحملتموه عني، وكنت أحد أعوانكم عليه، إذاً والله لو جردتموني لكم خيراً مما وجدتم لي.

ولقد علمت أن الأمر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه، واختزلوه دونكم، فوالله ما أدري أرفعوكم (عنه. ظ.)؟! أم رفعوه عنكم؟!

قال ابن عباس: مهلاً يا أمير المؤمنين!

فإننا ننشدك الله والإسلام والرحم مثل ما نشدتنا، أن تطمع فينا وفيك عدواً، وتشمت بنا وبك حسوداً، إن أمرك إليك ما كان قولاً، فإذا

صار فعلاً فليس إليك ولا في يدك، وإنا والله لتخالفن إن خولفنا، ولتتنازعن إن نوزعنا، وما يمتنك أن يكون الأمر صار إلينا دونك، إلا أن يقول قائل منا ما يقوله الناس، ويعيب كما عابوا!

وأما صرف قومنا عنا الأمر فعن حسد قد والله عرفته، وبغي والله علمته، فالله بيننا وبين قومنا.

وأما قولك إنك لا تدري أرفعوه عنا أم رفعونا عنه؟! فلعمري إنك لتعرف أنه لو صار إلينا هذا الأمر ما ازددنا به فضلاً إلى فضلنا، ولا قدراً إلى قدرنا، وإنا لأهل الفضل وأهل القدر، وما فضل فاضل إلا بفضلنا، ولا سبق سابق إلا بسبقنا، ولولا هدانا ما اهتدى أحد، ولا أبصروا من عمى، ولا قصدوا من جور.

فقال عثمان: حتى متى - يا بن عباس - يأتيني عنكم ما يأتيني؟! هبوني كنت بعيداً، أما كان لي من الحق عليكم أن أراقب وأن أناظر؟! أناظر؟! أناظر؟! أناظر؟!

بلى، ورب الكعبة ولكن الفرقة سهلت لكم القول في، وتقدمت بكم إلى الإسراع إلي، والله المستعان.

قال ابن عباس: فخرجت فلقيت علياً «عليه السلام»، وإذا به من الغضب والتلطي أضعاف ما بعثمان، فأردت تسكينه فامتنع، فأتيت منزلي، وأغلقت بابي، واعتزلتهما.

فبلغ ذلك عثمان، فأرسل إلي، فأتيته وقد هدأ غضبه، فنظر إلي ثم ضحك، وقال: يا بن عباس! ما أبطأ بك عنا، إن تركك العود إلينا دليل

على ما رأيت عن صاحبك، وعرفت من حاله، فإله بيننا وبينه، خذ بنا في غير ذلك.

قال ابن عباس: فكان عثمان بعد ذلك إذا أتاه عن علي «عليه السلام» شيء فأردت التكذيب عنه يقول: ولا يوم الجمعة حين أبطأت عنا وتركت العود إلينا، فلا أدري كيف أرد عليه(1).
ونقول:

1 - تحدث هذا النص عن أن عثمان واجه مشكلة فحاول معالجتها، وذلك حين بنى داره الفخمة في المدينة، فعاب عليه الناس ذلك وأكثروا، واتهموه بأنه أخذ فيأهم، وأنفق شيئهم (أي مالهم)، واستأثر بأموالهم..

وقد لاحظنا: أن علاجه قد اقتصر على عرض العضلات، وعلى التأنيب والتقريع، لأنهم لا يواجهونه وبني أبيه بذلك..

ثم ادعى: أنه يملك القوة على مواجهة مناوئيه، ولكنه يحاول أن يرفق بهم، ولا يعالجهم بالعقوبة، رغم استحقاقهم لها، بسبب جرأتهم وغرورهم.

وأضاف إلى ذلك: التعريض بعلي، واتهمه بأنه يشتعل حقداً، وأن الأمور تقضى دونه، ولا يدعى إلى أمر إذا غاب عنه..

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 453 - 456 والموفقيات ص 601 - 607 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 6 - 10 باختلاف.

وهذه معالجة فاشلة، فإنها لم تتضمن ما يقنع، أو يشفى الغليل، بل تضمنت تهديدات واتهامات تزيد الطين بلة، والأمر سوءاً..

أي أن عثمان لم يبين لهم أن المال الذي استفاد منه في بناء داره، هل كان من مال المسلمين، أو من فيئهم وشيئهم أم لا..

مع أن عثمان كان لا يحتاج إلى الأخذ من بيت المال، فهو على حد تعبيره في خطبته هذه نفسها: من أكثر قریش مالاً، وأظهرهم من الله نعمة. ألم أكن على ذلك قبل الإسلام وبعده؟!

ولكن السؤال هو: إذا كان يملك الأموال الجزيلة، وينفق النفقات الجلية، ومنها ما زعموه من شرائه بئر رومة، وتجهيزه جيش العسرة.. فلماذا يتهمون به بأخذ أموال بيت المال؟! ولماذا يتهدد ويغضب؟! ألم يكن يكفيه أن يبين كذبهم عليه؟!

فلو لم يكن خازن بيت المال قد أعلن ذلك.. وإنما يعترض الناس لأنهم يعلمون أن الأموال التي دخلت إلى بيت المال لم تصرف بعد على أحد، ولكنهم يجدونها قد تبخرت.. أو رأوا كيف أخذت ومن أخذها ومتى نقله منه. فلماذا يمد يده على بيت المال، ثم ينكر ذلك؟! ولماذا يلجأ إلى التهديد والذم والإتهام إذا كان يستطيع أن يثبت كذب التهمة الموجهة إليه؟!

ولمن وإلى متى يدخر تلك الأموال الطائلة والهائلة؟!..

ألا يدري أن التهديد والوعيد، والتقريع والذم، يزيد الناس إصراراً على المطالبة بحقوقهم، وبأموالهم المنهوبة..

2 - إن ما طلبه من ابن عباس حين عاد إلى منزله، وعاد الناس معه إليه، هو مجرد أن يكف بنو هاشم عن تعقب أمره.. وكشف سره. فلماذا يريد عثمان أن يجعل أمور بيت المال، وما يرتكبه عماله أسراراً؟! أو أموراً يمنع على الناس أن يتعقبوها؟! وأن يسألوا عنها؟! وأن يطالبوا أهل السلطة بإصلاح ما فسد منها؟!!

وأين هذا من تحريض علي «عليه السلام» للناس على مراقبة أعماله في خلافته «عليه السلام»، فيقول: فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل؟! (1).

وأين هو من قوله «عليه السلام»: إن لكم أن لا أحتجز دونكم سرّاً إلا في حرب؟! (2).

وأين هو عما أوجبه الله تعالى على الناس من النصيحة لأئمة

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 201 والكافي ج 8 ص 356 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 69 وبحار الأنوار ج 27 ص 253 وج 34 ص 186 وج 41 ص 154 وج 74 ص 359 ونهج السعادة ج 2 ص 186 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 11 ص 102 وتفسير الألوسي ج 22 ص 18.

(2) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 79 والأمالى للطوسي ج 1 ص 217 وبحار الأنوار ج 33 ص 76 و 469 وج 72 ص 354 ونهج السعادة ج 4 ص 229 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 17 ص 16 وصفين للمنقري ص 107.

المسلمين؟! (1).

3 - صرح عثمان في كلامه لابن عباس: بأن علياً «عليه السلام» وبني هاشم، ومن هم في خطهم إنما ينقمون عليه تعديه على أمور عامة الناس.. فلم يكونوا إذن يريدون الحصول على شيء لأنفسهم، ولا الوصول إلى الملك والسلطان.. وإنما يريدون إصلاح ما فسد من أمور الأمة، فلماذا يغضب عثمان إذن؟! ولماذا يحتاج إلى ابن عباس، ليطالب منه أن يبعد الشيطان عن نفسه؟!

(1) راجع: الكافي ج 1 ص 403 و 404 ودعائم الإسلام ج 1 ص 378 والأمالى للصدوق ص 432 والخصال ص 149 وتحف العقول ص 43 ومستدرک الوسائل ج 11 ص 45 والأمالى للمفيد ص 187 وفقه الرضا ص 369 وبحار الأنوار ج 2 ص 148 وج 21 ص 139 وج 27 ص 68 و 69 و 70 و 114 وج 47 ص 365 وج 67 ص 242 وج 72 ص 66 وج 74 ص 130 و 146 = = وج 97 ص 46 وجامع أحاديث الشيعة ج 1 ص 230 و 231 ومستدرک سفينة البحار ج 1 ص 513 وج 3 ص 83 ومجمع الزوائد ج 1 ص 139 والمعجم الكبير للطبراني ج 2 ص 127 وتفسير القمي ج 1 ص 173 وج 2 ص 447 ونور الثقلين ج 1 ص 656 وج 5 ص 690 وتأويل الآيات ج 2 ص 859 وحاشية السندي على النسائي ج 7 ص 158 وعون المعبود ج 13 ص 196 وراجع: شرح مسلم للنووي ج 2 ص 38 والإثنا عشرية للحر العاملي ص 177 والفتوحات المكية لابن العربي ج 4 ص 469 والثمر الداني ص 672 وسبل السلام ج 4 ص 210 وفتح الباري ج 1 ص 128 والديباج على مسلم ج 1 ص 74 .

4 - إن ابن عباس نبه عثمان إلى أنه إنما يتصرف بإيحاءات من أهل النميمة، والمفسدين الذين يهتمهم إلقاح الفتنة، وكانوا يغرون عثمان بالصحابة وبعلي «عليه السلام» على وجه الخصوص، ويوغرون صدره عليهم وعليه.

5 - إن ابن عباس أعلم عثمان بأن علياً «عليه السلام» لم يكن يزيد على ما يتداوله الناس من أمور عثمان، وما يجري في حكومته..

6 - إن عثمان أوضح أنه يرى في علي «عليه السلام» أعظم الداء له، والذي يزعجه منه: أنه «عليه السلام» ينصب نفسه ليكون رأس هذا الأمر..

7 - يقول عثمان: إنه يود لو كان بنو هاشم هم الذين يتولون الأمور، ويكون عثمان أحد أعوانهم.. ونحن لا ندري لماذا لا يبادر إلى ذلك، ويحقق أمنيته، ويريح نفسه، ويريح الناس، فإن هذا الأمر كان ميسوراً له، وهو بيده، إذ كان يمكنه أن يعترف لعلي «عليه السلام» بهذا الحق، ويسلمه إليه، ويثبت القول بالفعل..

8 - إن عثمان يعترف بأنه يعلم بأن الأمر لعلي وبني هاشم، ولكن قومهم اختزلوه دونهم، ودفعوهم عنه..

وثمة أمور أخرى، تضمنها النص المتقدم تعلم بالمراجعة والتأمل، وحسبنا هنا ما أشرنا إليه، والله هو الموفق والمعين..

عثمان يشكو علياً عليه السلام للعباس عليه السلام:

ومما جرى في السنة الثانية والثلاثين للهجرة، ما روي عن ابن

عباس من أنه قال:

ما سمعت من أبي قط شيئاً في أمر عثمان يلومه فيه أو يعذره، ولا سألته عن شيء من ذلك، مخافة أن أهجم منه على ما لا يوافق، فإننا عنده ليلة - ونحن نتعشى - إذ قيل: هذا أمير المؤمنين عثمان بالباب.

فقال: إئذنوا له.

فدخل، فأوسع له على فراشه، وأصاب من العشاء معه، فلما رفع قام من كان هناك وثبتُّ أنا، فحمد عثمان الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد يا خال! فإنني جنّتك أستعذرك من ابن أخيك علي، شتمني، وشهر أمري، وقطع رحمي، وطعن في ديني، وإني أعوذ بالله منكم يا بني عبد المطلب، إن لكم حقاً تزعمون أنكم غلبتم عليه، فقد تركتموه في يدي من فعل ذلك بكم، وأنا أقرب إليكم رحماً منه؟! وما لمت منكم أحداً إلا علياً، ولقد دعيت أن أبسط عليه فتركته الله والرحم، وأنا أخاف أن لا يتركني فلا أتركه.

قال ابن عباس: فحمد أبي الله وأثنى عليه، ثم قال:

أما بعد، يا بن أختي، فإن كنت لا تحمد علياً لنفسك فإنني لا أحمذك لعلي، وما علي وحده قال فيك، بل غيره. فلو أنك اتهمت نفسك للناس اتهم الناس أنفسهم لك، ولو أنك نزلت مما رقيت، وارتقوا مما نزلوا، فأخذت منهم وأخذوا منك ما كان بذلك بأس.

قال عثمان: فذلك إليك يا خال، وأنت بيني وبينهم.

قال: فأذكر لهم ذلك عنك.

قال: نعم، وانصرف.

فما لبثنا أن قيل: هذا أمير المؤمنين قد رجع بالباب.

قال أبي: إئذنوا له، فدخل، فقام قائماً ولم يجلس وقال: لا تعجل يا خال حتى أودنك، فنظرنا فإذا مروان بن الحكم كان جالسا بالباب ينتظره حتى خرج، فهو الذي فتأه عن رأيه الأول.

فأقبل علي أبي، وقال: يا بني! ما إلى هذا من أمره من شيء.

ثم قال: يا بني! أملك عليك لسانك حتى ترى ما لا بد منه، ثم رفع يديه، فقال: اللهم أسبق بي ما لاخير لي في إدراكه، فما مرت جمعة حتى مات «رحمه الله»⁽¹⁾.

ونقول:

1 - كان عثمان في غنى عن هذه الشكاوى، لو أنه كان يستجيب لنصائح أهل الفضل والعقل، والغيرة على مصالح الدين والأمة، وقبل بأن يصلح بعض شأنه. ولكنه يريد أن يصر على كل ما أخطأ فيه، وأن يضيف إليها أخطاء جميع عماله، وجميع بني أبيه، وبني أمية، ويريد من الناس أن يرضوا عنه، وأن يعظموه ويجلوه، وأن لا يذكروا من ذلك شيئاً، سراً وجهرًا، وأن لا يقول المظلوم: آخ، ولا

(1) بحار الأنوار ج31 ص457 و 458 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص13 و 14 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص1046 و 1047.

المعتدى عليه أن يطلب النجدة من أحد..

وهذا ظلم آخر أعظم وأشد، وأمر وأدهى..

2 - بل لقد أصبح المظلوم في نظره ظالماً، والناصر للمظلوم جباراً، والمطالب بالإصلاح خارجاً عن الدين، والناصر شاتماً، والناهي عن المنكر معلناً بالخلاف، ناصباً للعداء، قاطعاً للرحم..

وهذا بالذات هو ما انتهى إليه أمر علي «عليه السلام» بنظر عثمان.. وقد تقدم اعتراف عثمان بأنه «عليه السلام» لم يكن ينقم على عثمان سوى أمر العامة.. ولم يكن له معه أي غرض آخر، شخصي أو غيره..

3 - إن عثمان يدعي أنه أراد أن يبسط (العقوبة) على علي «عليه السلام»، ولكنه تركه الله وللرحم..

ونحن نعلم: أن الذي كان يمنعه من النيل من علي «عليه السلام» هو عجزه عن ذلك، وليس مراعاته للرحم، ومراقبة الله فيه..
يدلنا على ذلك: أنه لم يزل يتهمه بدون دليل، ويتلمس السبل إلى النيل منه فلا يجدها..

وقد أظهرت الوقائع: أن علياً «عليه السلام» ما فتئ يدفع عنه، ويضمن للناس أن يفي بتعهداته، ثم يخيس عثمان بوعده، وينكث عهده مرة بعد أخرى، وقد دفع عنه «عليه السلام» حتى خشي أن يكون آثماً، على حد قوله صلوات الله وسلامه عليه..

وقال مروان: ما كان أدفع عن عثمان من علي «عليه السلام»،

ولكنهم لا يتركون سبه، لأن أمورهم لا تستقيم إلا بذلك، على حد قول مروان..

4 - أما قول عثمان عن علي «عليه السلام»: «وأنا أخاف أن لا يتركني فلا أتركه». فقد أوهم فيه: أن علياً «عليه السلام» هو المتشبه بعثمان، المتعدي عليه، مع أن عثمان كان هو الذي يرسل إلى علي «عليه السلام»، ويطلب منه المساعدة في دفع الناس عنه، وكان «عليه السلام» يفعل ذلك، ولكن عثمان كان ينقض تعهداته، بمجرد إحساسه بزوال الخطر عنه، وعودة بعض القدرة إليه - فيما يزعم..

وكان «عليه السلام» باستمرار - من موقع الحرص عليه - يواجهه بالحقائق، ويصر عليه بأن يبادر للإصلاح قبل فوات الأوان.. وكان الآخرون يترددون كثيراً في ذلك، خوفاً من بطشه بهم، ومن كان يبادر نصيحته يواجهه أعظم المصائب، وتحل به أجلّ النوائب، مهما كان موقعه ومقامه، وقد رأى الناس ما فعل عثمان بعمار، وأبي ذر، وابن مسعود، وعبد الرحمان بن عوف، وسواهم من الأكابر، فضلاً عن الأصاغر..

بل إن عثمان قد تجرأ حتى على علي «عليه السلام»، ويواجهه بالإهانات والشتائم في بعض الأحيان، ويقول له: بفيك التراب يا علي.. ويعلن أنه لا يراه أفضل من مروان، الوزغ ابن الوزغ، الذي لعنه النبي «صلى الله عليه وآله» وهو في صلب أبيه، بل هو يحاول

رشوته بالقوة، فلما عجز عن ذلك بادره بالضرب كما تقدم.

5 - وقد بين له العباس «رحمه الله»: أن سياسته مع علي «عليه السلام» كانت خاطئة، وغير محمودة.. وأن عثمان فقط هو الذي لا يحمد علياً معه.. وأن علاقته هو بعلي كانت مذمومة من علي «عليه السلام» ومن غيره..

6 - وصرح العباس له أمراً بالغ الأهمية، وهو أنه يرى نفسه بريئاً من أي ذنب أو عيب، ولا يستجيب لنصائح الناصحين، ولا يقبل نقدهم..

وهذا هو بيت القصيد، فإن من يرى نفسه معصوماً، وأن كل نقد يوجه إليه باطل، لا يمكن إصلاحه، ولا استصلاح الناس له..

فلا بد من أن يتخلى عن المقام الذي يدعيه لنفسه، ويعترف بالواقع والحق.. وأن يتحلى بالمرونة في تعامله مع غيره، فيأخذ ويعطي ويتدبر الأمور بروية وتعقل..

7 - وقد أظهر عثمان: أنه قبل من العباس ذلك، وافترقا عليه.. ولكنه ما لبث أن عاد إليه طالباً منه إقالته مما تعهد به، وذلك بتأثير من ابن عمه مروان الذي كان يسمى (خيظ باطل)، فإنه بمجرد أن تجاوز الباب رده عن رأيه، وعادت حليلة إلى عاداتها القديمة..

علي عليه السلام يريد مقاطعة عثمان:

عن ابن عباس «رحمه الله»، قال: صليت العصر يوماً، ثم

خرجت فإذا أنا بعثمان بن عفان في أيام خلافته في بعض أزقة المدينة وحده، فأتيته إجلالاً وتوقيراً لمكانه، فقال لي: هل رأيت علياً؟!

قلت: خلفته في المسجد، فإن لم يكن الآن فيه فهو في منزله.

قال: أما منزله فليس فيه، فابغى لنا في المسجد.

فتوجهنا إلى المسجد، وإذا علي «عليه السلام» يخرج منه.

قال ابن عباس: وقد كنت أمس ذلك اليوم عند علي فذكر عثمان وتَجَرَّمُهُ عليه، وقال: أما والله يا بن عباس، إن من دوائه لقطع كلامه، وترك لقائه.

فقلت له: يرحمك الله! كيف لك بهذا! فإن تركته ثم أرسل إليك فما أنت صانع؟!

قال: أعتل، وأعتل، فمن يقسرنني!

قال: لا أحد.

قال ابن عباس: فلما تراءينا له وهو خارج من المسجد، ظهر منه من التفلت والطلب للانصراف ما استبان لعثمان.

فنظر إلي عثمان، وقال: يا بن عباس، أما ترى ابن خالنا يكره لقاءنا.

فقلت: ولم؟! وحقك ألزم، وهو بالفضل أعلم؟!

فلما تقاربا رماه عثمان بالسلام، فرد عليه.

فقال عثمان: إن تدخل فيأياك أردنا، وإن تمض فيأياك طلبنا.

فقال علي: أي ذلك أحببت؟!!

قال: تدخل، فدخل، وأخذ عثمان بيده، فأهوى به إلى القبلة، فقصر عنها، وجلس قبالتها، فجلس عثمان إلى جانبه، فنكصت عنهما، فدعواني جميعا، فأتيتهما، فحمد عثمان الله، وأثنى عليه، وصلى على رسوله. ثم قال:

أما بعد.. يا بني خالي، وابني عمي، فإذا جمعتكما في النداء فأستجمعكما في الشكاية عن رضاي على أحكما، ووجدي على الآخر.

إني أستعذركما من أنفسكما، وأسألكما فيئتكما، وأستوهبكما رجعتكما، فوالله لو غالبني الناس ما انتصرت إلا بكما، ولو تهضموني ما تعزرت إلا بعزكما، ولقد طال هذا الامر بيننا حتى تخوفت أن يجوز قدره، ويعظم الخطر فيه.

ولقد هاجني العدو عليكم، وأغرانى بكما، فمنعني الله والرحم مما أراد.

وقد خلونا في مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله» وإلى جانب قبره، وقد أحببت أن تظهر لي رأيكما في، وما تتطويان لي عليه، وتصدقا، فإن الصدق أنجى وأسلم، واستغفر الله لي ولكما.

قال ابن عباس: فأطرق علي «عليه السلام»، وأطرقت معه طويلا، أما أنا فأجللته أن أتكلم قبله، وأما هو فأراد أن أجيب عني وعنه.

ثم قلت له: أتتكلم، أم أتكلم أنا عنك؟!!

قال: بل تكلم عني وعنك.

فحمدت الله، وأثنيت عليه، وصليت على رسوله، ثم قلت:

أما بعد.. يا بن عمناء وعمتنا، فقد سمعنا كلامك لنا، وخلطك في الشكاية بيننا على رضاك - زعمت - عن أحدنا، ووجدك على الآخر، وسنفعل في ذلك، فنذكرك ونحمدك، اقتداءً منك بفعلك فينا، فإننا نذم مثل تهمتك إيانا على ما اتهمتنا عليه بلا ثقة إلا ظناً، ونحمد منك غير ذلك من مخالفتك عشيرتك، ثم نستعذرُك من نفسك استعذارك إيانا من أنفسنا، ونستوهبك فيئتكَ استيهابك إيانا فيئتنا، ونسألك رجعتك مسألتك إيانا رجعتنا، فإننا معاً أيما حمدت وذممت منا، كمثلك في أمر نفسك، ليس بيننا فرق ولا اختلاف، بل كلانا شريك صاحبه في رأيه وقوله.

فوالله ما تعلمنا غير معذرين فيما بيننا وبينك، ولا تعرفنا غير قانتين عليك، ولا تجدنا غير راجعين إليك، فنحن نسألك من نفسك مثل ما سألنا من أنفسنا.

وأما قولك: لو غالبتني الناس ما انتصرت إلا بكما، أو تهضموني ما تعزرت إلا بعزكما، فأين بنا وبك عن ذلك، ونحن وأنت كما قال أخو كنانة:

**بدا بحتر ما رام نال وإن يرم يخض دونه غمرا من الغر
رائمه**

لنا ولهم منا ومنهم على العدى مراتب عز مصعدات

سلاّمه

وأما قولك في هيج العدو إياك علينا، وإغرائه لك بنا، فوالله ما أتاك العدو من ذلك شيئاً إلا وقد أتاننا بأعظم منه، فمنعنا مما أراد ما منعك من مراقبة الله والرحم، وما أبقيت أنت ونحن إلا على أدياننا وأعراضنا ومروءاتنا، ولقد لعمرى طال بنا وبك هذا الامر حتى تخوفنا منه على أنفسنا، وراقبنا منه ما راقبت.

وأما مساءلتك إيانا عن رأينا فيك، وما ننطوي عليه لك، فإننا نخبرك أن ذلك إلى ما تحب، لا يعلم واحد منا من صاحبه إلا ذلك، ولا يقبل منه غيره، وكلانا ضامن على صاحبه ذلك وكفيل به، وقد برأت أحدا وزكيته، وأنطق الآخر وأسكته، وليس السقيم منا مما كرهت بأنطق من البريء فيما ذكرت، ولا البريء منا مما سخطت بأظهر من السقيم فيما وصفت، فإما جمعتنا في الرضا، وإما جمعتنا في السخط، لنجازيك بمثل ما تفعل بنا في ذلك، مكايلة الصاع بالصاع.

فقد أعلمناك رأينا، وأظهرنا لك ذات أنفسنا، وصدقناك، والصدق كما ذكرت أنجى وأسلم، فأجب إلى ما دعوت إليه، وأجلل عن النقض والغدر مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله» وموضع قبره، واصدق تنج وتسلم، ونستغفر الله لنا ولك.

قال ابن عباس: فنظر إلي علي «عليه السلام» نظر هيبه، وقال: دعه حتى يبلغ رضاه فيما هو فيه، فوالله لو ظهرت له قلوبنا، وبدت له

سراثرنا، حتى رآها بعينه كما يسمع الخبر عنها بأذنه، ما زال متجرماً منتقماً.

والله ما أنا ملقى على وضمة، وإني لمانع ما وراء ظهري، وإن هذا الكلام لمخالفة منه، وسوء عشرة.

فقال عثمان: مهلاً أبا حسن! فوالله إنك لتعلم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» وصفني بغير ذلك يوم يقول وأنت عنده:

«إن من أصحابي لقوماً سالمين لهم، وإن عثمان لمنهم، إنه لأحسنهم بهم ظناً، وأنصحهم لهم حباً».

فقال علي «عليه السلام»: فتصدق قوله «صلى الله عليه وآله» بفعلك. وخالف ما أنت الآن عليه، فقد قيل لك ما سمعت، وهو كاف إن قبلت.

قال عثمان: تثق يا أبا الحسن!

قال: نعم أثق، ولا أظنك فاعلاً.

قال عثمان: قد وثقت وأنت ممن لا يخفر صاحبه، ولا يكذب لقيه.

قال ابن عباس: فأخذت بأيديهما، حتى تصافحا وتصالحا وتمازحا، ونهضت عنهما، فتشاورا وتآمرا وتذاكرا، ثم افترقا، فوالله ما مرت ثلاثة حتى لقيني كل واحد منهما يذكر من صاحبه ما لا تبرك عليه الإبل.

فعلمت أن لا سبيل إلى صلحهما بعدها(1).

ونقول:

1 - إن الشعور بالأمن هو من أهم النعم التي يحتاجها الإنسان في هذه الدنيا، وهو يعطي الإنسان الفرصة للتأمل والتفكير، وللتخطيط للمستقبل.

وفي ظل السلام والأمن تبنى الحضارات، وتتحقق الإنجازات، وتنهض الأمم.. وفي ظله تتبلور الآمال، وتستنهض همم الرجال..

والأمن لا يؤخذ بالقوة، بل هو ثقافة ووعي، وقرار ينبع من داخل الإنسان، بالاستناد إلى عوامل، وضوابط ومفاهيم وقيم معينة تنتجها وتنميه، وشعور يفرضه ويحميه..

وإن تجوال خليفة المسلمين في أزقة المدينة وحده، لم يكن نتيجة استهتار أو رعونة من عثمان، الذي كان يواجه صعوبات بالغة في حياته السياسية، وهو يزرع الخصوم، والمناوئين، والمنتقدين، والغاضبين في كل اتجاه، يوماً بعد يوم طيلة فترة حكمه.

ولم تخل فترة حكمه من هؤلاء الناس، وفي مقدمتهم علي «عليه السلام» وبنو هاشم، فما الذي جعل عثمان يشعر بالأمن، في الوقت الذي كانت العلاقة بينه وبين علي أمير المؤمنين «عليه السلام» قد بلغت

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص18 - 21 والموفقيات ص614 - 617

وبحار الأنوار ج31 ص658 - 460.

حدها الأقصى - حتى أصبح يرى أن علياً «عليه السلام» داءه الأعظم، الذي لا يجد له دواء.. وأنه القذا في العين، والشجا في الحلق، لأنه صاحب الحق، المغتصب الذي بمجرد رؤية الناس له يتذكرون ما جرى له وعليه.. ونفس وجوده يمثل إدانة لهم، ومن موجبات إحراجهم.

وهو يعرف جرأة علي «عليه السلام»، وإقدامه، ويتلمس ذلك فيه باستمرار، حيث يسجل «عليه السلام» الموقف تلو الموقف، بصراحة، لا يجدها عثمان لدى أحد من منتقديه.

وهو يعرف أيضاً: أن العرب إلى الأمس القريب كانوا لا يأمنون جانب بعضهم بعضاً، بل كل منهم يتربص بالآخر ليبطش به - في ساعة غفلته، ويستولي على ماله وعرضه وولده، أو ليأخذ ثأره منه إن كان له ثأر عنده.

إن الإجابة على هذا السؤال هي أن هذا الأمن هو نتيجة تلك الثقافة الإيمانية التي جاء بها الإسلام، وفرضها على الناس، حتى أصبحت ثقافة ورؤية، ترعاها قيم أخلاقية وإنسانية، وتفرضها وتحميها شريعة تعاقب الجاني، وتصد المتهم، وعقيدة تجعل من أي عبث بأمن الناس، أو عدوان على سلامتهم أو كرامتهم عدواناً على الله سبحانه.. فإن المؤمن أعز من الكعبة..

2 - أظهرت الرواية المتقدمة: أن تجرّم عثمان لعلي «عليه السلام» قد بلغ حداً رأى فيه علي «عليه السلام» أنه غير قادر على التأثير في قرار الخليفة بإصلاح الأمور، وتلافي الأخطاء، فأراد

«عليه السلام» أن يقاوم هذا الواقع الذي يزداد سوءاً بموقف سلبي، يعرف الناس: أن الأمور أصبحت ميؤوساً منها، فلعل ذلك يدفع عثمان وبطانته لمعاودة النظر في حسابات الربح والخسارة.

3 - لاحظ عثمان: أن الإمام «عليه السلام»، يتقلت من لقائه، ويطلب الإنصراف.. ولكنه بقي محتفظاً بهدوئه، ملتزماً بفروض المداراة والمجاراة، فقد وصلت الرسالة إلى أهلها، وعليهم أن يتدبروا أمرهم على ضوءها..

4 - إن عثمان بعد هذا الذي رآه من علي «عليه السلام» يظهر ليونة معه غير متوقعة، حتى إنه خاطب علياً «عليه السلام» بصيغ تشير إلى شعور مختلف يحاول أن يظهر له: انه قد تبلور لديه، فلاحظ قوله له ولابن عباس: يا ابني خالي، وابني عمي، وتعابير أخرى في هذا السياق..

5 - إن كان قوله: أهوى إلى القبلة بضم القاف، فمعنى ذلك: أن عثمان أراد تقبيل يد علي «عليه السلام» تودداً له..

ويكون قوله: «جلس قبالتها» قد تعرض لتحريف من الراوي، حيث لم يتعقل أن يفعل عثمان ذلك، فصرف المعنى إلى قبلة الصلاة، وزاد ألفاً في آخر كلمة «قبالته» ليكون المراد أنه جلس قبالة القبلة، لا قبالة علي «عليه السلام»..

أما إرادة أنه جلس مقابل القبلة، فهو وإن كان الأقرب إلى سياق الكلام، إلا أن السؤال هو: ما معنى قول الراوي: فقصر عنها، ولماذا

يهتم عثمان بالجلوس في مقابلها؟! ولماذا اهتم الراوي بإظهار هذا المعنى؟!!

إلا إن كان المراد أن علياً «عليه السلام» لم يرض بأن يجلس وظهره للقبلة، فجلس في مقابلها، فجلس عثمان إلى جانبه..

6 - إن عثمان قد ضمّن كلامه طرفاً من التهديد بالبطش بعلي، استجابة لمن يغريه به، وهدفه من ذلك اللين وهذه الشدة هو الحصول على ضمان لانسحاب علي من دائرة الاعتراض على سياساته، ومغادرة معسكر المعترضين، لأنه يريد أن يتفرد بهم، ليتمكن من سحقهم، ولا يمكنه ذلك، وفيهم علي «عليه السلام» الذي لا يسكت على مثل هذه التصرفات..

7 - إن ابن عباس أوضح أنه ليس لدى عثمان حجة تبرر له هذا الموقف منه، ومن علي «عليه السلام» سوى مجرد الظن والتهمة.. وقابله ابن عباس بمثل كلامه، مراعيًا حالة التوازن، والسعي لتهدئة الأمور، من دون أن يحسم شيئاً معه فيما يرتبط بما يشتكيه الناس منه.. وفيما يتعلق بموقفه من علي «عليه السلام»..

8 - أما علي «عليه السلام»، فأراد أن يضع الأمور على جادة التصويب، وأن ينتزع من عثمان قراراً عملياً فيها.. ولا يمكن ذلك ما دام عثمان يستطيل على الناس بموقعه، وبقوته، كما صرح به في قضية إرجاعه للحكم بن أبي العاص إلى المدينة، حيث ذكر أن غيره لو كان يملك من القوة ما يملك عثمان لفعل مثل ما فعل، لو كان له أقرباء نفاهم

رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ومما يدل على اعتزازه بقوته النص التالي:

روي: أن عثمان لما نقم الناس عليه ما نقموا، قام متوكئاً على مروان فخطب الناس، فقال: إن لكل أمة آفة، ولكل نعمة عاهة، وإن آفة هذه الأمة، وعاهة هذه النعمة قوم عيابون طعانون، يظهرون لكم ما تحبون، ويسرون ما تكرهون، طغام مثل النعام، يتبعون أول ناعق، ولقد نقموا علي ما نقموا على عمر مثله، فقمعهم ووقمهم. وإنني لأقرب ناصراً، وأعز نفراً، فما لي لا أفعل في فضول الأموال ما أشاء! (1).

فكان لا بد من كسر هيبة هذه القوة، والإثبات العملي لعثمان:

أنه إذا استمر على موقفه، فسيواجه خطر التحدي والتصدي، فبادر «عليه السلام» إلى التصريح: بأن على عثمان أن لا يظن أنه قادر على التعرض لعلي «عليه السلام»، فإنه «عليه السلام» ليس بمثابة قطعة من اللحم ملقاة على خشبة الجزار (وهي الوضمة)، وأنه إن حدثته نفسه بذلك، فسيواجه مقاومة علوية قوية إلى حد أن سيمنع ما وراء ظهره، ولن يمكنه الوصول إلى شيء مما يمنعه علي «عليه السلام» ويحامي عنه..

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 23 وبحار الأنوار ج 31 ص 461

وتفسير أبي حمزة الثمالي ص 24 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1

ص 31.

9 - إنه «عليه السلام» قد أحبط مسعى عثمان لتحبيده «عليه السلام» من ساحة الصراع، حين بدأ كلامه بإعلان أن المطلوب هو أن يرجع عثمان إلى داخل ذاته، ويبدأ عملية التغيير والإصلاح من هناك.. فإنه لا يتصرف بوحى من عقله ووجدانه، ولا يراعى ما تقتضيه الحكمة، ويفرضه العدل والإنصاف، بل هو يتصرف بمشاعره، وهو يؤذي الناس، ويسعى للانتقام منهم، مع أن المفروض أن يكون لهم بمثابة الأب الرحيم الذي يراعى حال أولاده، ويهتم بإصلاحهم من موقع الحكمة، والتعقل، والشفقة، لا من موقع التشفي والانتقام..

وقد عبر «عليه السلام» عن يأسه من أن يفعل عثمان ذلك. وأن ما يقدمه لهم من تواضع تارة، وتودد أخرى، وقسوة ثالثة، إنما يهدف إلى تكريس واقع لا يمكن القبول به، بل هو يخفي وراءه سعياً حثيثاً لتوفير فرص الإيقاع بالآخرين، والانتقام منهم..

10 - وقد بدا من كلام علي «عليه السلام» أنه لا يصدق ما نسبته عثمان لرسول الله «صلى الله عليه وآله» من أنه قال شيئاً في حقه، فإنه قال له: فصدق قوله «صلى الله عليه وآله» بفعلك.

ولو كان «عليه السلام» يرى أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد قال ذلك لتراجع عما نسبته إلى عثمان من السعي للانتقام، ومن تجرمه للأبرياء..

ولكان تخرج من القول: بأن فعل عثمان لا يصدق قول النبي

«صلى الله عليه وآله»، ولم يطالبه بأن يخالف ما هو عليه آنئذٍ، فإنه «عليه السلام» لا يمكن إلا أن يرى قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» صادقا، وواقعا..

كما أن عليه أن يقول له: إنه يثق بقوله، ويظنه فاعلا لما يقول، بل يتيقن بذلك.. وليس له أن يقول له: ولا أظنك فاعلا.

عثمان يعود علياً عليه السلام في مرضه:

قال المعتزلي: «وذكر شيخنا أبو عثمان الجاحظ في الكتاب الذي أورد فيه المعاذير عن أحداث عثمان: أن علياً اشتكى، فعاده عثمان من شكايته، فقال علي «عليه السلام»:

وعائدة تعود لغير ود تود لو أن ذا دنف يموت

فقال عثمان: والله ما أدرى أحياتك أحب إلي؟ أم موتك؟!

إن مت هاضني فقدك، وإن حييت فتنتني حياتك، لا أعدم ما بقيت طاعنا يتخذك رديئة يلجأ إليها.

فقال علي «عليه السلام»: ما الذي جعلني رديئة للطاعنين

العائين!

إنما سوء ظنك بي أحلني من قلبك هذا المحل، فإن كنت تخاف جانبي فلك علي عهد الله وميثاقه أن لا بأس عليك مني، ما بل بحر صوفه، وإني لك لراع، وإني منك لمحام، ولكن لا ينفعني ذلك عندك.

وأما قولك: «إن فقدي يهيضك»، فكلاً أن تهاض لفقدي ما بقي لك

الوليد ومروان.

فقام عثمان فخرج.

وقد روى: أن عثمان هو الذي أنشد هذا البيت، وقد كان اشتكى، فعاده علي «عليه السلام» فقال عثمان:

وعائدة تعود بغير نصح تود لو أن ذا دنف
يموت (1)

وروى أيضاً: أن علياً «عليه السلام» اشتكى فعاده عثمان، فقال:
ما أراك أصبحت إلا ثقيلاً!

قال: أجل.

قال: والله ما أدري أموتك أحب إلي، أم حياتك! إني لأحب موتك،
وأكره أن أعيش بعدك، فلو شئت جعلت لنا من نفسك مخرجاً، إما
صديقاً مسالماً، وإما عدواً مغالِباً، وإنك لكما قال أخو إِياد:
جرت لما بيننا حبل الشמוש فلا يأساً مبيناً نرى منها ولا
طمعاً

فقال علي «عليه السلام»: ليس لك عندي ما تخافه، وإن أجبتك
لم أجبك إلا بما تكرهه (2).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 22 وبحار الأنوار ج 31 ص 460 و
461.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 23.

وكتب عثمان إلى علي «عليه السلام» حين أحيط به:

أما بعد.. فقد جاوز الماء الزبي، وبلغ الحزام الطبيين، وتجاوز
الأمير في قدره، فطمع في من لا يدفع عن نفسه.
فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما
أمزق(1)

ثم خرج عثمان إلى المسجد، فإذا هو بعلي، وهو شاك معصوب
الرأس، فقال له عثمان: والله يا أبا الحسن ما أدري: أشتي موتك أم
أشتي حياتك؟! فوالله لئن مت ما أحب أن أبقى بعدك لغيرك، لأنني لا
أجد منك خلفاً، ولئن بقيت لا أعدم طاعياً يتخذك مسلماً وعضداً، ويعدك
كهفاً وملجأ، لا يمنعني منه إلا مكانه منك، ومكانك منه.

فأنا منك كالابن العاق من أبيه: إن مات فجعه، وإن عاش عقه.
فإما سلم فنسلم، وإما حرب فنحارب، فلا تجعلني بين السماء

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 23 و 24 والأمالى للطوسي ص 712
وبحار الأنوار ج 31 ص 476 و 485 ومستدرک سفينة البحار ج 4
ص 280 والفايق في غريب الحديث للزمخشري ج 2 ص 76 وكنز العمال
ج 13 ص 103 وإعجاز القرآن للباقلاني ص 143 وتاريخ مدينة دمشق
ج 39 ص 361 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 448 والوافي بالوفيات
ج 20 ص 32 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 37 و(تحقيق
الشيري) ج 1 ص 53 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 181
وغريب الحديث لابن سلام ج 3 ص 428.

والأرض، فإنك والله إن قتلتني لا تجد مني خلفاً، ولئن قتلتك لا أجد منك خلفاً، ولن يلي أمر هذه الأمة بادي فتنة.

فقال علي «عليه السلام»: إن فيما تكلمت به لجواباً، ولكني عن جوابك مشغول بوجعي. فأنا أقول كما قال العبد الصالح: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)(1).

قال مروان: إنا والله إذاً لنكسرن رماحنا، ولنقطعن سيوفنا، ولا يكون في هذا الأمر خير لمن بعدنا.

فقال له عثمان: اسكت، ما أنت وهذا؟! (2).

وذكروا أيضاً: أن عثمان صلى العصر ثم خرج إلى علي يعبده في مرضه ومروان معه فرآه ثقيلاً، فقال:

أما والله لولا ما أرى منك ما كنت أتكلم بما أريد أن أتكلم به، والله ما أدري أي يوميك أحب إلي أو أبغض، أيوم حياتك؟ أو يوم موتك؟! أما والله لئن بقيت لا أعدم شامتاً يעדك كهفاً، ويتخذك عضداً، ولئن مت لأفجعن بك، فحظي منك حظ الوالد المشفق من الولد العاق، إن عاش عقه، وإن مات فجعه.

(1) الآية 18 من سورة يوسف.

(2) الإمامة والسياسة ص23 و (تحقيق الزيني) ج1 ص36 و (تحقيق الشيري) ج1 ص51 والغدير ج9 ص18 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص1045.

فليتأك جعت لنا من أمرك لنا علما نكف عليه ونعرفه، إما صديق مسالم، وإما عدو مغالب، ولا تجعلني كالمختنق بين السماء والأرض، لا يرقى بيد، ولا يهبط برجل.

أما والله لئن قتلتك لا أصيب منك خلفاً، ولئن قتلتني لا تصيب مني خلفاً، وما أحب أن أبقى بعدك.

قال مروان: إي والله، وأخرى أنه لا ينال ما وراء ظهورنا حتى تكسر رماحنا، وتقطع سيوفنا، فما خير العيش بعد هذا؟!

فصرب عثمان في صدره وقال: ما يدخلك في كلامنا؟!

فقال علي «عليه السلام»: إني والله في شغل عن جوابكما، ولكني أقول كما قال أبو يوسف: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) (1) (2).

ونقول:

لاحظ ما يلي:

- 1 - إن عثمان في هذا النص يعتبر الذين يعترضون عليه طغاة.
- 2 - إن هؤلاء الطغاة لهم مكان قريب من علي، ولعلي «عليه السلام» مكان قريب منهم.
- 3 - من المعلوم: أن علياً «عليه السلام» لا يقرب ولا يتقرب إلا

(1) الآية 18 من سورة يوسف.

(2) الغدير ج 9 ص 71.

إلى أهل الدين والتقوى والطاعة لله، ولم نجد أحداً من الفساق يحب علياً أو يحبه علي «عليه السلام».. مما يعني: أن الذين يقصدهم عثمان هم خيار الصحابة، أمثال عمار وأبي ذر، وأضرابهما. مع أنه يعلم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قال لعلي «عليه السلام»: لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق..

وقال: علي مع الحق، والحق مع علي..

4 - إن عثمان يتهم علياً «عليه السلام» بأنه أصبح ذريعة يستفيد منها الطغاة للوصول إلى مآربهم، وأنه عضد لهم، ولم نجد في علي «عليه السلام» شيئاً من ذلك، فلم نره سُلماً لمآرب أحد، ولا عضداً لغير أهل الحق..

كما أننا لم نجد أياً من الظالمين والطغاة اتخذ علياً كهفاً وملجأ.

5 - لو سلمنا: أن طاغياً سعى للإستفادة من شخص ما للوصول إلى مآربه، فإن المذنب هو ذلك الطاغي، أما الشخص الآخر، فإن استجاب لذلك الطاغي عن سابق معرفة صار مذنباً مثله، وإن لم يستجب له فلا ذنب له، ولا يعد عاقاً لأحد من الناس..

6 - وجدنا علياً «عليه السلام» أدفع الناس عن عثمان كما اعترف به مروان، وقد دفع «عليه السلام» عنه حتى خشي أن يكون آثماً.. بل يدعون أنه أرسل أولاده للدفاع عنه حين حوَصِر، حتى جرح أحدهما، وخضب بالدماء.. فمن كان كذلك هل يعد عاقاً؟!..

وهل يصح أن يقال: إنه كهف وملجأ، وسُلْمٌ، وعضد للطاغيين؟!!

7 - إن علياً «عليه السلام» قد ميز نفسه عن الثائرين على عثمان حين قال في كتاب منه لمعاوية: «لقد علمت أنني كنت من أمره في عزلة، إلا أن تجنى فتجن ما شئت(1)».

وحين قال: إن عثمان استأثر فأساء الأثرة، وجزعوا فأساؤوا الجزع»..

وحين قال: إن قتل عثمان ما سره ولا ساءه.. وغير ذلك..

إلا إن كان عثمان يريد من علي «عليه السلام» أن يطبق فمه، ولا يبدي رأيه في شيء مما يراه، أو يريده عضداً وسلماً لأغراضه، يوافقه على كل ما يقول ويفعل، ويكون له ولأعوانه كهفاً وملجأ، لا يعترض على شيء، ولا يخالفهم في شيء بل يؤيد ويسدد، ويشجع على الإمعان في مخالفتهم..

وحينئذ لا يكون علي علياً، بل يكون شخصاً آخر بلا ريب.

ومن شواهد سعي علي «عليه السلام» إلى تمييز نفسه عن

(1) صفين للمنقري ص102 و (المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة) ص91 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج3 ص7 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص33 وبحار الأنوار ج33 ص77 و 113 وشجرة طوبى ج1 ص45 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص35 وج15 ص78 والغدير ج10 ص300 والمناقب للخوارزمي ص254 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج5 ص453 ونهج السعادة ج4 ص183 والعقد الفريد ج2 ص286.

الثأريين على عثمان.. ما يلي:

ألف: أخرج البلاذري في الأنساب: من طريق أبي حادة: أنه سمع علياً «عليه السلام» يقول وهو يخطب فذكر عثمان فقال: والله الذي لا إله إلا هو ما قتلته، ولا مالات على قتله، ولا ساءني .

ب: أخرج ابن سعد من طريق عمار بن ياسر قال: رأيت علياً على منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين قتل عثمان وهو يقول: ما أحببت قتله ولا كرهته، ولا أمرت به ولا نهيت عنه.

ج: الأنساب للبلاذري: وأوعز شاعر أهل الشام كعب بن جعيل إلى قول الإمام «عليه السلام» بأبيات له، فقال:

وما في علي لمستعب مقال سوى ضمه
المحدثينا

وإثارة اليوم أهل الذنوب ورفع القصاص عن
القاتلينا

إذا سيل عنه هذا شبهة وعمى الجواب على
السائلينا

فليس براض ولا ساخط ولا في النهاية ولا الأمرينا
ولا هو ساء ولا سره ولا بد من بعض ذا أن
يكونا

د: قال ابن أبي الحديد بعد ذكر هذه الأبيات: ما قال هذا الشعر إلا بعد أن نقل إلى أهل الشام كلام كثير لأمير المؤمنين في عثمان يجري

هذا المجري نحو قوله: ما سرني ولا ساءني.

وقيل له: أَرْضَيْتَ بَقْتَلِهِ؟!

فقال: لم أَرْضَ.

فَقِيلَ لَهُ: أَسَخَطْتَ قَتْلَهُ؟!

فقال: لم أَسْخَطْ.

وقوله تارة: الله قتله وأنا معه.

وقوله تارة أخرى: ما قتلت عثمان ولا مالات في قتله.

وقوله تارة أخرى: كنت رجلاً من المسلمين أوردت إذا وردوا، و أصدرت إذا صدروا.

ولكل شيء من كلامه إذا صح عنه تأويل يعرفه أولو الألباب.

هـ: أخرج أبو مخنف من طريق عبد الرحمن بن عبيد: أن معاوية بعث إلى علي حبيب من مسلمة الفهري، وشرحبيل بن سمط، ومعن بن يزيد بن الأخنس، فدخلوا عليه وأنا عنده (إلى أن قال بعد كلام حبيب وشرحبيل، وذكر جواب مولانا أمير المؤمنين): فقالا أنتشهد أن عثمان قتل مظلوماً؟!

فقال لهما: لا أقول ذلك.

قالا: فمن لم يشهد أن عثمان قتل مظلوما فنحن منه برءاء .

ثم قاما فانصرفا، فقال علي «عليه السلام»: (إِنَّكَ لَأَ تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي

الْعُمَي عَنْ ضَلَّاتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ(1)»(2).

8 - ما معنى أن يتمنى عثمان موت سيد الوصيين، ومن هو من النبي «صلى الله عليه وآله» بمنزلة هارون من موسى، بل ما معنى أن يتمنى موت أي كان من سائر المسلمين، فإن المطلوب هو أن يتمنى حياتهم وصلاحهم، ليكونوا قوة للإسلام، وعضداً وسنداً لأهل الإيمان..

9 - لماذا يريد عثمان أن يحصر أمر علي «عليه السلام» في العدو والمعاند، وفي الصديق المساعد، ولا يكون هناك قسم ثالث، وهو المؤمن المسدد، والعاتب، والناصح، الذي يأبى عثمان إلا أن يجعله في دائرة الأعداء، لأنه يأبى الإقلاع عما يطالبه بالإقلاع عنه، وإصلاح ما يريد الله ورسوله والمؤمنون إصلاحه..

10 - إن علياً «عليه السلام» بين موقفه من عثمان مرات كثيرة، وهو أن عليه أن يقلع عن مخالفاته، ويحاسب عماله، ويأخذهم بأعمالهم، وكان أيضاً يدفع الناس عنه استناداً إلى وعود له بالإقلاع لم يكن عثمان يفي بها، فليس في موقف علي «عليه السلام» منه أي لبس أو غموض، ليطالبه عثمان بإيضاحه، ويدعي التحير فيه..

(1) الآيتان 80 و 81 من سورة النمل.

(2) الغدير ج9 ص69 و 70 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص128.

11 - وكان جواب علي - رغم ما كان يعانيه من شدة المرض - واضحاً وحاسماً، حين قرأ الآية الشريفة (فَصَبِّرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)، فإن هؤلاء - أي عثمان ومن وراءه - يتجنون عليه، ولا يقدرّون جهده وجهاده في إصلاح ما يفسدونه.. بل يطلبون منه أن يخالف أحكام الشرع، وأن يعصي الله في تأييدهم ونصرتهم وتقويتهم على بطشهم بأناس يطالبونهم بالإنبابة إلى الحق، وهم يصرون على عدم التراجع عن شيء، بل ويضيفون كل يوم مخالفة جديدة إلى سجل مخالفاتهم..

12 - وعلي وحده يواجه استنثار هؤلاء، وإمعانهم وإصرارهم على الباطل، ليعيدهم إلى الحق.. ويواجه عنف أولئك، وجزعهم الذي يتجاوز الحدود، ليعيده إلى حدوده المقبولة والمعقولة، فأولئك المستأثرون شائنون متهمون له، معاندون للحق.. رافضون له.. وهؤلاء الجازعون عاتبون عليه، يتوقعون منه المعونة والمشاركة بالموقف الحاد، الذي يقطع كل الجسور، وينتهي بتفاقم الأمور، والوقوع في المحذور..

13 - إننا نلاحظ: أن عثمان يتهم علياً باستمرار بأن الطاعنين عليه يجعلونه ردءاً لهم، ويتسترون به..

أما علي «عليه السلام»، وسائر من يسمع أقوال عثمان هذه، فيقولون: إن عثمان يعتمد في ذلك على الظن السيء، والتهمة التي لا مبرر لها..

ويعلم «عليه السلام»: أن عثمان ليس على استعداد لقبول ذلك من علي مهما قدم له من ضمانات..

14 - إن علياً «عليه السلام» رد على عثمان دعواه أن فقد علي «عليه السلام» يهبطه، أي يكسره بعد جوره، ويضعفه، لأنه إنما يتعزز ويتقوى - بزعمه - بالوليد بن عقبة، وبمروان، اللذين هما أساس بلاء عثمان..

أقول ما تكره، ولك عندي ما تحب:

عن قنبر مولى علي «عليه السلام» قال: دخلت مع علي بن أبي طالب «عليه السلام» على عثمان بن عفان، فأحب الخلوة، وأومى إلي علي «عليه السلام» بالتنحي، فتنحيت غير بعيد. فجعل عثمان يعاتب علياً «عليه السلام»، وعلي «عليه السلام» مطرق.

فأقبل عليه عثمان، فقال: ما لك لا تقول؟!!

فقال: إن قلت لم أقل إلا ما تكره، وليس لك عندي إلا ما تحب(1). ونقول:

قال المعتزلي: «أي إني إن قلت واعتذرت، فأني شيء حسنته من

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 14 وبحار الأنوار ج 31 ص 468 ومعاني الأخبار ص 239 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص 308 و 309 والكامل في الأدب للمبرد ج 1 ص 13 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 364.

الأعذار لم يكن عندك مصدقاً، ولم يكن إلا مكروهاً غير مقبول، والله تعالى يعلم أنه ليس لك عندي في باطني، وما أطوي عليه جوانحي إلا ما تحب، وإن كنت لا تقبل المعاذير التي اذكرها، بل تكرهها، وتنبو نفسك عنها» (1) ..

غير أننا نقول:

1 - إن علياً «عليه السلام» لا يعتذر إلا بما هو حق وصدق، ولذلك يكون أي عذر يعتذر به «عليه السلام» مكروهاً وغير مصدق، وما يرضاه عثمان من الأعذار لا يعتذر به علي «عليه السلام» ..

2 - إن ابن أبي الحديد فرض الإمام «عليه السلام» يريد أن يعتذر لعثمان عن أمر صدر منه. وأن هذا هو ما يقصده بقوله: «إن قلت لم أقل إلا ما تكره».

مع أن علياً «عليه السلام» لم يشر إلى أنه يريد أن يقدم أعذاراً، بل المقصود بهذه الكلمة: هو أنه إن قال ما عنده من مؤاخذات على عثمان بهدف نصيحته، وسعيًا وراء إصلاح الأمور، فإن عثمان سوف يكره ذلك، كما عودناه، لا سيما إذا كان ما يقوله «عليه السلام» سيتضمن إظهار سيئات أعمال عماله، وما صدر منه من مخالفات في بيوت الأموال، وما ارتكبه في حق الصحابة من أمثال أبي ذر، وابن مسعود، وعمار، وابن عوف وسواهم، وغير ذلك مما لا يبتهج عثمان

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 14.

لذكره، ولا يتحمل حتى الإشارة إليه..

مع علم عثمان بأن هدف علي «عليه السلام» هو إصلاح أمر عثمان، وأمر الناس، وإبعاد أي شيء يوجب استتعار الفتنة..

الفصل الثامن:

إيضاحات لمواقف علي × ..

بداية:

نذكر في هذا الفصل بعض ما يوضح حقيقة مواقف علي «عليه السلام» مما يجري، ولا سيما ما يصدر من قبل الفريق الحاكم من ممارسات، وسياسات..

ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ سوف يمر معنا بعض ما يبين موقفه «عليه السلام» من ردات الفعل لمناوئي عثمان وأعوانه، فلاحظ ما يلي:

كان على عثمان أن يعتزل:

ونذكروا: أنه حين تحدث علي «عليه السلام» عما حاق به من الظلم، وانتهى إلى قوله:

فأكرهوني وقهروني، فقلت كما قال هارون لأخيه: (ابن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلوني) (1).

فلي بهارون أسوة حسنة، ولي بعهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» حجة قوية.

(1) الآية 150 من سورة الأعراف.

فقال الأشعث: كذلك صنع عثمان، استغاث بالناس ودعاهم إلى نصرته فلم يجد أعواناً، فكف يده حتى قتل مظلوماً.

قال «عليه السلام»: ويلك يا بن قيس، إن القوم - حين قهروني، واستضعفوني، وكادوا يقتلونني - لو قالوا لي: (نقتلك البتة) لامتنت من قتلهم إياي، ولو لم أجد غير نفسي وحدي، ولكن قالوا: (إن بايعت كفنا عنك، وأكرمناك، وقربناك، وفضلناك، وإن لم تفعل قتلناك).

فلما لم أجد أحداً بايعتهم، وبيعتي إياهم لا يحق لهم باطلاً، ولا يوجب لهم حقاً.

فلو كان عثمان - حين قال له الناس: (اخلعها ونكف عنك) - خلعها لم يقتلوه، ولكنه قال: (لا أخلعها).

قالوا: (فإننا قاتلوك)، فكف يده عنهم حتى قتلوه.

ولعمري لخلعه إياها كان خيراً له، لأنه أخذها بغير حق، ولم يكن له فيها نصيب، وادعى ما ليس له، وتناول حق غيره. عثمان أعان على قتل نفسه.

ويلك يا بن قيس، إن عثمان لا يعدو أن يكون أحد رجلين: إما أن يكون دعا الناس إلى نصرته فلم ينصروه، وإما أن يكون القوم دعوه إلى أن ينصروه فنهاهم عن نصرته، فلم يكن يحل له أن ينهى المسلمين عن أن ينصروا إماماً هادياً مهتدياً، لم يحدث حدثاً، ولم يؤو محدثاً.

وبئس ما صنع حين نهاهم، وبئس ما صنعوا حين أطاعوه.

وإما أن يكون جوره وسوء سريرته قضى أنهم لم يروه أهلاً
لنصرته، لجوره وحكمه بخلاف الكتاب والسنة.

وقد كان مع عثمان - من أهل بيته ومواليه وأصحابه - أكثر من
أربعة آلاف رجل، ولو شاء أن يمتنع بهم لفعل.

فلم نهاهم عن نصرته؟!!

ولو كنت وجدت يوم بويع أخو تيم تتمة أربعين رجلاً مطيعين لي
لجاهدتهم، وأما يوم بويع عمر وعثمان فلا، لأنني قد كنت بايعت،
ومثلي لا ينكث بيعته(1).

ونقول:

الكلام المتقدم هام ودقيق، وهو يفتح آفاقاً حافلة بالحيوية والعطاء.
غير أننا نحب أن نشير إلى أنه «عليه السلام» قد فرق بين موقفه من
عمر وعثمان، وموقفه من أبي بكر.. بفارق يقوم على حقيقة: أنه قد
بايعهما ولم يبايع أبا بكر.

فإن صحت هذه الفقرة عنه «عليه السلام»، ولم نأخذ بالنص الذي
يقول: إنهم أتوا به ملبياً، ومسحوا على يده، وقالوا: بايع، بايع أبو

(1) كتاب سليم بن قيس ج 2 ص 665 - 667 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج
البلاغة) ج 3 ص 3 - 10 ومستدرک الوسائل ج 11 ص 74 - 76 وجامع
أحاديث الشيعة ج 13 ص 40 - 41 وراجع: إرشاد القلوب ص 394 وبحار
الأنوار ج 29 ص 465 - 469.

الحسن. ولم نأخذ أيضاً بالنص الذي يقول: إنه لم يبايع لعثمان، حسبما قدمناه حين الحديث عن الشورى العمرية.. كما أنه لم تكن هناك حاجة إلى تجديد البيعة لعمر، بعد أن انتهى الأمر إليه بالوصية من سلفه أبي بكر.

فإن تجاوزنا هذا، أو ذاك، فلا بد أن نقول: إنه «عليه السلام» يقصد: أنه أجبر على البيعة تحت طائلة التهديد بالقتل، كما ذكرته بعض الروايات الأخرى.. التي صرحت بتهديد ابن عوف وغيره له، حين جعل ابن عوف الخلافة لعثمان.

لا ينكث الإمام بيعته:

وقد ذكر النص المتقدم: أنه «عليه السلام» لا ينكث بيعته.. وقد تحدثنا عن هذه النقطة في موضع آخر من هذا الكتاب. وقلنا: إنه «عليه السلام» حتى حين يكرهه الناس على البيعة لهم، وهي بيعة باطلة، ولا تعد عقداً ولا عهداً، ولا أثر لها شرعاً في الإلزام ولا في الالتزام.. ولكن إذا فهم عامة الناس أنها حصلت، فإن الإمام «عليه السلام» لا يمكن أن يفعل ما يروونه نقضاً لها.. لأن سلبيات ذلك ستكون خطيرة وكبيرة.. فيحتاج التخلص من بيعة كهذه إلى جهد واسع في تعريف الناس بما جرى، وفي تثقيفهم بما شرعه الله تعالى لهذه الحالة من أحكام، وإفهامهم أن الوفاء ببيعة كهذه التي قامت على الإكراه والقهر لا يصح في الظروف العادية والملائمة..

ولعلك تقول: لو صح ذلك فلماذا يطلب من الأنصار نكث بيعتهم

لأبي بكر، حين جال على بيوتهم ومعه الزهراء «عليهما السلام»؟! **ونجيب:** لأنبيعة الأنصار لأبي بكر قد استبطنت نكثهم بيعة علي «عليه السلام» يوم الغدير، فهي غير شرعية، حتى في أعراف الجاهلية، والبيعة التي أخذت منه قهراً، وإن كانت مسبقة ببيعة الغدير منهم له أيضاً.. ولكن الشبهات التي كانوا يلقونها من شأنها أن تضل أكثر الناس عن الحقيقة.. لا سيما مع ادعائهم أنه هو الذي انصرف عن هذا الأمر ثم حلا في عينيهِ، وأنه يريد الفتنة وغير ذلك..

علي × يأنف لنفسه ما جرى على عثمان:

كان علي «عليه السلام» يخطب، ويلوم الناس على تثبيطهم، وتقاعدهم، ويستفزهم إلى أهل الشام، فقال له الأشعث بن قيس: هلا فعلت فعل ابن عفان؟!

فقال له: إن فعل ابن عفان لمخزاة علي من لا دين له، ولا وثيقة معه. إن امرءاً أمكن عدوه من نفسه، يهشم عظمه، ويفري جلده، لضعيف رأيه، مأفون عقله. انت فكن ذاك، إن أحببت، فأما أنا فدون أن أعطي ذاك ضرب بالمشرفية الفصل (1).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 191 والغدير ج 9 ص 73 و 74 عنه، والغارات للثقف ج 2 ص 495 والأمال للمفيد ص 148 وبحار الأنوار ج 34 ص 157 ونهج السعادة ج 2 ص 528 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 131 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 172.

ونقول:**تضمنت إجابة علي «عليه السلام» للأشعث الأمور التالية:**

1 - إن الأشعث كان يريد من علي «عليه السلام» أن يترك الميدان لمعاوية، ليصول ويجول، ويزبد ويرعد، ويظلم الناس، ويهتك الحرمات، ويعتدي على الكرامات، ويستولي على البلاد، ويذل العباد. ويميت السنة ويحيي البدعة.

ثم يغير علي «عليه السلام»، ويبطش ولا يحرك علي «عليه السلام» ساكناً. ولا يدفع ظلماً، ولا يجازي ظالماً..

2 - إن علياً «عليه السلام» بين في كلامه هذا: أن ما يطلبه منه الأشعث لا يرضاه أحد لنفسه حتى أهل الدنيا، ومن لا دين له، ولا وثيقة معه. بل هم يأنفون من ميتة الذل والهوان، فكيف إذا كانت القيم والمثل العليا، والوازع الديني هو المهيمن، وهو الذي يدعو إلى جهاد الظالمين، ودفع شر الأشرار، وإعزاز الدين وأهله؟! كما هو الحال بالنسبة لعلي «عليه السلام»؟!!

وكيف إذا كان المعني بذلك هو علي «عليه السلام» الذي كان على بينة من ربه، ولديه وثيقة من الله ورسوله، تشد أزره، وتقوي عزيمته، وترسخ يقينه؟! فإنه سيكون مع هذه الوثيقة والبيئة أقوى جنائاً، وأعظم تضحية، وأشد إباءً..

3 - ولو لم يفعل «عليه السلام» ذلك، فإنه يكون ضعيف الرأي، بل ناقص العقل.. ولم يكن علي «عليه السلام» هو ذلك الرجل، ولا

يمكن أن يرضى لنفسه أن تكون بهذه المثابة فإن الإسلام قد منحه العزة والكرامة، وأيده بالعقل والحكمة، وشد أزره بالصبر والعزيمة.

4 - ثم إنه أعلن للأشعث ولغيره: أن هذا الموقف إنما يتخذه أهل الحفاظ، وأصحاب المروءات، ومعدن السؤدد والكرامة..

وعلى الأشعث أن يراجع حساباته، وأن يضع نفسه في الموضع الذي تستحق أن تكون فيه. فإن وجد أنها تقصر عن ذلك، فعليه أن يسعى لإخراجها من هذا الحال بالتربية الصالحة، وبالتركية والتطهير، ثم بشحنها بالقيم الصحيحة، والمثل العليا، وبمعاني الخير والفلاح والصلاح..

وعليه أن لا يحب لنفسه أن تكون في موقع الذل والمهانة، والتخلف والسقوط.. ولذلك قال له: «إن أحببت».

5 - ثم أعلن «عليه السلام»: أن غيره إن كان يتردد ويشك في الموضع الذي يضع فيه نفسه، فإنه «عليه السلام» لا يتردد ولا يشك في ذلك، لأنه قراره الحاسم الذي يحميه بالمشرفية التي تقطع كل صلة بين الحقيقي والزائف، وبين العز والذل، والموت والحياة..

6 - أما عثمان.. فقد أعطى بيده إعطاء الدليل. وهي خطة يرفضها أهل الحفاظ والنجدة، حتى لو كانوا لا يملكون أي داع ديني يحتم عليهم هذا الرفض.. أو لا يملكون أية وثيقة يلجأون إليها، ويعتمدون عليها..

مع أنه كان بإمكان عثمان أن يتلافى كل ما جرى عليه بالتخلي

عن دواعي الدنيا. والرضا منها بما يرضاه الله تعالى له، بالتزام جادة الحق وإنصاف الناس، وإرجاع الحقوق إلى أصحابها، ومنع عماله من ظلم الناس، ومن العدوان على الدين وأهل الدين، وعلى المستضعفين.

ولو أنه رضي ولو بممارسة القليل من ذلك لم يكن قد وصل إلى ما وصل إليه، ولكان قد احتفظ لنفسه بقسط من العزة والكرامة.

رمتني بدائها:

وقد سمع «عليه السلام» قوماً يذمون عثمان بما يضرّون به أنفسهم، فقال: «إنما أنتم وما تعيرون به عثمان كالطاعن نفسه، ليقتل ردفه»⁽¹⁾.

ونقول:

إنه «عليه السلام» يريد أن يقول: إن جماعة من الطاعنين على عثمان كانوا يطعنون عليه بأمور كانوا هم مبتلين بها، ومن هؤلاء طلحة، والزبير، وعمر بن العاص، وأضرابهم، من أهل الدنيا، كما أثبتته الوقائع، فلم يكونوا يطعنون على عثمان لكي يردوه إلى حكم الله تبارك وتعالى، بل ليستأثروا هم بالأمر لأنفسهم دونه..

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 72 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 330 وتاريخ مدينة دمشق ج 63 ص 246 وبحار الأنوار ج 72 ص 212 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 202.

وشاهدنا على ذلك: أن عمرو بن العاص الطاعن هو الآخر على عثمان قد شرط على معاوية أن يعطيه مصر طعمة، ليعاونه على حرب علي «عليه السلام» طلباً بدم عثمان حسب زعمهم (1).
 كما أن حرب الجمل، إنما كانت لأن علياً «عليه السلام» رفض طلب طلحة والزبير بأن يوليهما بعض بلاد الإسلام (2).
 وعائشة بالذات إنما ثارت على عثمان لأنه منعها من العطاء الذي كان عمر قد اختصها به.. وكانت تقول: اقتلوا نعتلاً فقد كفر. وتأمل أن يتولى الأمر طلحة..
 فلما تولى علي «عليه السلام»، وكانت تعرف أنه لن يكون لها

(1) راجع: الغارات للثقي ج 1 ص 272 وبحار الأنوار ج 32 ص 373 والغدير ج 2 ص 142 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 64 و 67 والأخبار الطوال ص 158 وراجع: نهج السعادة ج 2 ص 149 وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 186 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 74 والكامل في التاريخ ج 3 ص 355 وصفين للمنقري = = ص 37 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 88 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 118 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 368 وج 2 ص 74.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 451 وأنساب الأشراف ص 218 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 11 ص 17 وراجع ج 19 ص 22 وراجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 46 وخصائص الأئمة ص 114 وكشف المحجة ص 181 وبحار الأنوار ج 30 ص 17 وج 32 ص 31 و 48 ونهج السعادة ج 5 ص 225.

معه أية خصوصية تستحقها، رفعت راية الخلاف عليه، وقالت: والله ليوم من عثمان خير من علي الدهر كله⁽¹⁾، ثم خرجت على علي بحجة الطلب بدم عثمان، الذي كانت هي التي أمرت الناس بقتله!!

ومن الواضح: أن من يطعن على شخص بأمر، ثم يظهر أنه لا يختلف عنه، بل هو فيه أكثر إمعاناً وغوصاً - إن هذا - سيكون كالطاعن نفسه ليقتل الذي يكون خلفه كما قال «عليه السلام»..

الفرق بين موقف طلحة، والزبير، وموقف علي ×!؟

عن مسروق، قال: دخلت المدينة. فبدأنا بطلحة، فخرج مشتملاً بقطيفة له حمراء. فذكرنا له أمر عثمان فصيح القوم، فقال: قد كاد سفهاؤكم أن يغلبوا حلماءكم على المنطق.

قال: أجئتم معكم بحطب؟! وإلا فخذوا هاتين الحزمتين، فاذهبا بهما إلى بابه.

فخرجنا من عنده، وأتينا الزبير، فقال مثل قوله.

فخرجنا حتى أتينا علياً «عليه السلام» عند أحجار الزيت، فذكرنا أمره، فقال: «استتيبوا الرجل ولا تعجلوا، فإن رجع مما هو عليه وتاب، فاقبلوا منه»⁽²⁾.

(1) راجع: المحصول للرازي ج 4 ص 343 وكتاب الفتوح لابن أعم ج 2 ص 437.

(2) الكافئة للمفيد ص 9 و 10 وبحار الأنوار ج 31 ص 492 والجمل للمفيد

ونقول:

- 1 - إن علياً «عليه السلام» هو الذي أخذ العهود والمواثيق من عثمان، ورد الناس من المصريين وغيرهم عنه، وأعلن عثمان توبته أكثر من مرة، ثم نقض عهده، وتراجع عن توبته. ولكنه «عليه السلام» لم ييأس، فلعل عثمان يتراجع ويتوب على الحقيقة، ويوفر على الأمة مشاكل هي في غنى عنها.
- 2 - وقد ظهر في النص المذكور آنفاً: الفرق الشاسع بين تصرفات طلحة والزبير العشوائية، والعدوانية تجاه عثمان، وبين العقلانية والإنصاف، وبعد النظر، والمسؤولية الشرعية والأخلاقية تجاه قضايا الأمة، التي ظهرت في موقف أمير المؤمنين «عليه السلام».
- 3 - ولا بد من تذكر الموقف الآخر لطلحة والزبير بعد قتل عثمان، ووصول الأمر إلى علي «عليه السلام»، حيث انقلبا رأساً على عقب.. وأصبح طلحة والزبير هما حملة لواء الخلاف، وقادة العساكر، للأخذ بثارات عثمان من علي نفسه، الذي رأينا موقفه آنفاً من قتل عثمان، وكذلك موقفهما!!
- 4 - إن هذا النص يدل على أن الزبير لم يكتف بالإشارة من بعيد كما زعم سعد بن أبي وقاص. وقد ذكرنا في موضع آخر من هذا الكتاب، أنه شارك في التحريض الصريح والقوي.

موقف أمير المؤمنين × من قتل عثمان:

رووا عن علي «عليه السلام» أنه قال عن عثمان: الله قتله، وأنا معه(1).

قال العلامة الحلي: أي أنا مع الله أحكم بما حكم الله(2).

وروي ذلك أيضاً عن ابن عباس(3).

وقد ادعى ابن روزبهان: أن العلامة الحلي بكلامه هذا يتهم علياً «عليه السلام» بالمشاركة في قتل عثمان، ثم قال:

«وقد ذكر صاحب كتاب نهج البلاغة في مواضع من كلامه أنه كان يتبرأ من قتل عثمان غاية التبري، وكان أشد الأشياء على أمير المؤمنين أن يشركه أحد في قتل عثمان، حتى إنه قال: لو أني أعلم أنه يذهب من صدور بني أمية الوهج من مشاركتي في قتل عثمان،

(1) نهج الحق (مطبوع مع دلائل الصدق) ج 3 ق 1 ص 187 وبحار الأنوار ج 31 ص 163 و 164 و 308 و 165 والشافعي ج 4 ص 230 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 128.

(2) إحقاق الحق (الأصل) ص 257 و 258 وراجع: بحار الأنوار ج 31 ص 165 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 66 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 308.

(3) نهج الحق (مطبوع مع دلائل الصدق) ج 3 ق 1 ص 187 وبحار الأنوار ج 31 ص 165 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 66 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 308.

لحلفت لهم بين الركن والمقام خمسين حلفة أنني ما شاركت في قتل عثمان، ولا رضيت به، ولا أمرت به»(1).

ونقول:

1 - لعل مراد العلامة «رضوان الله تعالى عليه»: أن الله لم يقتله على الحقيقة، فإضافة الفعل إليه لا يكون إلا على معنى الحكم والرضا.. وعلي مع الله في ذلك، وإن كان «عليه السلام» لم يباشر ذلك بنفسه، ولا شايع فيه، ولا أزر عليه.

وتوضيح ذلك: أن السنة الإلهية قد جرت بأن من يتجاوز حدود الله تعالى لا بد أن يجد آثار أعماله، ويبتلي بنتائجها التي قد تؤدي به إلى الهلاك، فالسنة الإلهية هي التي قتلت عثمان، فصح قوله «عليه السلام»: قتله الله أي بما أودعه في هذه الحياة من سنن، وأنا معه راض بما رضىه الله..

ويشهد لما نقول: قوله «عليه السلام» عنه في الخطبة الشقشقية: «أجهز عليه عمله، وكبت به بطنته»(2).

(1) نهج الحق (مطبوع مع دلائل الصدق) ج 3 ق 1 ص 187 وراجع: إحقاق الحق (الأصل) ص 257.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 35 (الخطبة رقم 23) والإحتجاج ج 1 ص 287 والطرائف لابن طاووس ص 418 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 168 وبحار الأنوار ج 29 ص 536 ومناقب أهل البيت للشيرازي ص 458 والنص والإجتهد ص 384 والغدير ج 7 ص 82 وج 9 ص 315 و

وبذلك يتضح عدم صحة قول ابن روزبهان: إن العلامة يتهم علياً بالمشاركة في قتل عثمان.

ولو صح قوله هذا لكان الإتهام الحقيقي موجهاً إلى الله تعالى، ومجرد كون علي «عليه السلام» مع الله في ذلك لا يعني مشاركته في الفعل الإلهي، بل يعني رضاه به، وتسليمه له.

2 - إن تبري علي أمير المؤمنين «عليه السلام» المتكرر من قتل عثمان يؤيد هذا الذي ذكرناه آنفاً في معنى كلام علي «عليه السلام» وفق تفسير العلامة الحلي، فإن رضاه «عليه السلام» بفعل الله لا يعني مشاركته فيه كما قلنا.

فادعاء ذلك عليه ظلم له، واقتراء عليه، لا سيما وأن هذا الإتهام يهدف إلى إثارة الفتنة، والتوصل به إلى ظلم أشد، وباطل أعظم، يستهدف تضليل الناس، وإرباك الأمة في مفاهيمها، وقيمها واعتقاداتها.

3 - إن قوله «عليه السلام»: ما أحببت قتله ولا كرهته، ولا أمرت به، ولا نهيت عنه⁽¹⁾، وقوله على المنبر: «والله الذي لا إله إلا

357 و 381 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 197 والدرجات الرفيعة ص 35.

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 164 والشافعي ج 4 ص 307 و 308 وأنساب الأشراف ج 5 ص 101 والغدير ج 9 ص 70 و 315 و 375 ونهج السعادة ج 1 ص 176 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 65.

هو ما قتلته، ولا مالات على قتله، ولا ساءني»(1)، صحيح أيضاً، ولا يتعارض مع ما سبق.

4 - قد يقال: إن عثمان بنظر أمير المؤمنين لم يكن معصوم الدم، محرم القتل، وإلا لنهى ودافع عنه، لوجوب النهي عن المنكر، الذي يرتكب في حقه.

ويدل على ذلك أو يؤيده: أنه «عليه السلام» لم يخطئ قاتلي عثمان، بل أعطاهم الحق في الجزع، من أفعاله ولكنه خطأهم في طريقة ومقدار جزعهم، فقال: استأثر فأساء الإثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع(2).

(1) راجع: بحار الأنوار ج31 ص164 وأنساب الأشراف ج5 ص98 والغدير ج9 ص69 و 375 والشافعي في الإمامة ج4 ص308 ونهج السعادة ج1 ص214 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص66 وراجع ج1 ص200 وتاريخ المدينة لابن شبة ج4 ص1263 وراجع ص1221 و 1265 وراجع: المصنف لابن أبي شيبة ج8 ص685 والفصول المختارة ص229 وتفسير ابن أبي حاتم ج10 ص3324 وتمهيد الأوائل ص515 و 528 و 555 وتفسير القرآن العظيم ج4 ص292 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص69 والثقات لابن حبان ج4 ص352 وتاريخ مدينة دمشق ج12 ص295 وج39 ص370 و 453 والصحاح للجوهري ج1 ص73 ولسان العرب ج1 ص160 وتاج العروس ج1 ص253.

(2) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص75 و 76 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص81 وكشف المحجة لابن طاووس

فدل ذلك علي: أنه كان يرى أن طريقة قتله كانت غير سليمة، لأنها ستفسح المجال لمعاوية وبني أمية، لإتهام الأبرياء، واتخاذ ذلك ذريعة لتنفيذ مآربهم بالعودة إلى المناصب، وإثارة الفتن، والتسبب بسفك الدماء، وخداع عوام الناس بالشبهات والأباطيل.

ويمكن أن يجاب: بأنه «عليه السلام» لم يصرح بأن عثمان مهدور الدم، وإنما هو قد وصف حال عثمان، وحال الناس معه، فإن إساءة الأثرة لا توجب هدر الدم ما لم تصل إلى حد الإفساد في الأرض، وقتل النفس المحترمة، والتكذيب للرسول، والإستخفاف بالشرعية، وغير ذلك من موجبات القتل.

5 - وقد يقال أيضاً: لو كان «عليه السلام» يرى عثمان غير مستحق للقتل بنظره لجفا قاتليه، والذين أعانوا عليه، مع أن منهم من هو من أشد الناس لصوقاً به، كعمار بن ياسر، ومالك الأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وعمر بن الحمق الخزاعي، الذي يقال: إنه وثب وجلس على صدر عثمان، وطعنه تسع طعنات، ثلاث منهن لله، والباقي لما يجده في صدره عليه(1).

ص181 وبحار الأنوار ج31 ص499 والغدير ج9 ص69 ونهج السعادة ج5 ص222 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص126 وسير أعلام النبلاء ج2 ص527.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص158 وتمهيد الأوائل ص526 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص74 وتاريخ مدينة دمشق ج39

في حين أننا نجده يتوعد عبيد الله بن عمر بالقتل، ويصر على ملاحقته لقتله بالهرمزان وجفينة..

إلا أن يقال: إن هذا يدخل في دائرة الفعل الذي لم يعرف وجهه، فلا يمكن الجزم بدلالته على ما ذكر..

6 - بالنسبة لما زعموه من أن علياً «عليه السلام» لو علم أنه يذهب من صدور بني أمية الوهج لحلف لهم خمسين يميناً بين الركن والمقام أنه لم يشارك في قتل عثمان نقول:

إنه كلام باطل، يراد به اعداء بني أمية في محاربتهم لعلي «عليه السلام»، تحت شعار الأخذ بثأر عثمان، وتخفيف وقع جريمتهم هذه.. مع أن بني أمية وعلى رأسهم معاوية هم الذين أسهموا في قتل عثمان. وحقدهم على علي «عليه السلام» ليس لأجل اتهامه بالمشاركة في قتله، لعلمهم ببراءته من هذه التهمة، لأنهم هم الذين صنعوها وروجوها طلباً منهم للدنيا.

إنهم يحقدون عليه لأن الدين قام بسيفه، وأظهره الله به على الدين

ص 409 وراجع ج 45 ص 499 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 456
وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 394 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 424
وراجع ج 4 ص 197 والكامل في التاريخ ج 3 ص 179 والبداية والنهاية
ج 7 ص 207 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1232 والغدير ج 9
ص 207.

كله، وبيده قتل الله شياطين أهل الشرك في بدر وأحد، والخندق وحنين، وأسقط كل هيمنتهم يوم الفتح..

وقد قال له عثمان نفسه في زمن عمر: فما ذنبي، والله ما تحبكم قريش أبداً بعد سبعين رجلاً، قتلتم منهم يوم بدر، كأنهم شنوف الذهب(1).

أحداث عثمان في حديث علي ×:

وذكر علي «عليه السلام» في حديثه لأحد اليهود ملخصاً عن أحداث عثمان، وما جرى له، وما انتهت إليه الحال، فقال:

ثم لم تطل الأيام بالمستبد بالأمر ابن عفان حتى أكفروه وتبرؤوا منه، ومشى إلى أصحابه خاصة، وسائر أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» عامة يستقيلهم من بيعته، ويتوب إلى الله من فلتته.

فكانت هذه - يا أبا اليهود - أكبر من أختها وأفزع، وأحرى أن لا يصبر عليها، فنالني منها الذي لا يبلغ وصفه، ولا يحد وقته، ولم يكن عندي فيها إلا الصبر على ما أمض وأبلغ منها.

ولقد أتاني الباؤون من الستة من يومهم، كل راجع عما كان ركب

(1) الجمل للشيخ المفيد ص99 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص22 و 23 وبحار الأنوار ج31 ص461 وكتاب الأربعين للشيرازي ص202 والتحفة العسجدية ص131 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج1 ص235.

مني، يسألني خلع ابن عفان، والوثوب عليه، وأخذ حقي، ويؤتيني صفقته وبيعته على الموت تحت رايتي، أو يرد الله عز وجل علي حقي.

فوالله - يا أخا اليهود - ما منعني منها إلا الذي منعني من أختيها قبلها، ورأيت الإبقاء على من بقي من الطائفة أبهج لي وأنس لقلبي من فنائها، وعلمت أنني إن حملتها على دعوة الموت ركبتها.

فأما نفسي فقد علم من حضر ممن ترى ومن غاب من أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» أن الموت عندي بمنزلة الشربة الباردة في اليوم الشديد الحر من ذي العطش الصدي.

ولقد كنت عاهدت الله عز وجل ورسوله «صلى الله عليه وآله»، أنا، وعمي حمزة، وأخي جعفر، وابن عمي عبيدة على أمر وفينا به لله عز وجل ولرسوله، فتقدمني أصحابي، وتخلفت بعدهم لما أراد الله عز وجل، فأنزل الله فينا: (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا)(1)، حمزة، وجعفر، وعبيدة.

وأنا والله المنتظر - يا أخ اليهود - وما بدلت تبديلاً.

وما سكتني عن ابن عفان، وحثني على الإمساك عنه إلا أنني عرفت من أخلاقه فيما اختبرت منه بما لن يدعه حتى يستدعي الأبعاد

(1) الآية 23 من سورة الأحزاب.

إلى قتله وخلعه، فضلاً عن الأقارب، وأنا في عزلة.
فصبرت حتى كان ذلك، لم أنطق فيه بحرف من «لا»، ولا
«نعم».

ثم أتاني القوم وأنا - علم الله - كاره. لمعرفتي بما تطاعموا به: من
اعتقال الأموال، والمرح في الأرض، وعلمهم بأن تلك ليست لهم
عندي، وشديد عادة منتزعة.

فلما لم يجدوا عندي تعللوا الأعالي.

ثم التفت «عليه السلام» إلى أصحابه، فقال: أليس كذلك؟!
فقالوا: بلى يا أمير المؤمنين⁽¹⁾.

ونقول:

إن لنا مع هذا النص وقفات عديدة، نذكر منها ما يلي:

أقولوني.. قلب للحقائق:

قد عرفنا أنا أبا بكر هو صاحب المقولة المشهورة: «أقولوني،
فلست بخيركم» وهذا عثمان أيضاً يقوم بنفس الدور، ويطلب الإقالة
أيضاً..

وهو أمر غريب وعجيب..

(1) الخصال ج2 ص 375 - 376 وج38 ص 177 - 178 وبحار الأنوار ج31
ص 348 - 350 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج3 ص 140
والإختصاص للمفيد ص 174 وحلية الأبرار ج2 ص 372.

فأولاً: إذا كان الأمر عند عثمان بهذه السهولة، فلماذا لا يرضى بالخلع حين اجتمع عليه الناس من مختلف البلاد، ومعهم عامة الصحابة ليخلعوه، أو يتوب، حتى انتهى الأمر بقتله؟!!

ويتأكد هذا الأمر إذا علمنا: أنهم حين أخذوا عليه إرسال الكتاب إلى مصر مختوماً بخاتمه، ومع خادمه وعلى جملة.. قد استدلوا عليه بأن ذلك إن كان بعلمه، فهو قد أمر بقتل المسلمين من دون مبرر، كما أنه نقض عهده، وأخلف بوعده، ولا يصلح للخلافة من فعل ذلك.. وإن كان بغير علمه، فمن بلغ به الضعف إلى هذا الحد لا يصلح أيضاً لهذا المقام، فلا بد له من التنحي على كل حال..

ثانياً: لو صح هذا لم يتلاءم مع كلمته المشهورة حين طلب منه التنحي: ما كنت لأخلع قميصاً قمصنيه الله(1)، وأقام على إصراره على ذلك حتى قتل، مع ملاحظة: أنه نسب إلياسه الخلافة إلى الله تعالى.. مع أن الذي فعل ذلك هو عمر بن الخطاب، وعبد الرحمان بن عوف، مخالفين بذلك النص القرآني، والكثير من النصوص والمواقف النبوية الصريحة بجعل الأمر لعلي بن أبي طالب «عليه السلام»، ولا سيما ما جرى في يوم الغدير، حيث أخذ النبي «صلى الله عليه وآله»

(1) راجع: الغدير ج 9 ص 179 و 184 والفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر الضبي ص 21 والعثمانية للجاحظ ص 243 والفصول المختارة ص 246 والصرائط المستقيم ج 3 ص 117 وبحار الأنوار ج 30 ص 505 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 405 و 409.

البيعة له من عشرات ألوف المسلمين..

إلا إن كان عثمان يشير بالباس الله له ذلك القميص إلى ما يزعمونه من الجبر الإلهي للبشر.. وهي المقولة التي لا شك في فسادها، وعدم صحة الاعتقاد بها، إذ لا يجوز نسبة أفعال العباد لله تعالى بنحو الجبر والإكراه لهم.. لا سيما على قاعدة (الكسب) التي وضعها أبو الحسن الأشعري، ليقطع من بشاعة عقيدة الجبر هذه..

حيث زعم: أن الله يخلق قدرة للعبد حين إيجاد الفعل، من دون أن يكون لتلك القدرة أي دور سوى أنها تصحح نسبة الفعل للعبد، فتكون تلك القدرة كالحجر في جنب الإنسان.

ثالثاً: قلنا: إن المطلوب هو أن يقللهم عثمان بيعتهم له، وكذلك أبو بكر من قبله. فكان عليه أن يقول: «أقلتكم بيعتكم»، فلن أطالبكم بالوفاء، أو لا يجب عليكم الوفاء بها. لا أن يقول لهم: أقبلوني!!

رابعاً: قلنا: إذا كان الله هو الذي ألبسه الخلافة، فليطلب من الله تعالى أن يقلله منها، فإنه لا يحق للناس التدخل لإلغاء التصرفات الإلهية..

وإذا جاز للناس هذا التدخل، فإنه يجوز لعثمان نفسه ذلك، فلماذا لا يخلع ذلك القميص الذي ألبسه الله إياه؟!

خامساً: صرحت الروايات: بأن عبد الرحمان بن عوف قد خلع عثمان من الخلافة كما يخلع قميصه.. وعبد الرحمن هو الذي اختار عثمان لهذا الأمر، ونصبه فيه بتدبير من عمر بن الخطاب، فألا يكفيه

أن يخلعه نفس الذي نصبه؟! أن

والذي يبدو لنا: هو أن عثمان أراد أن يظهر مدى تعلق أصحابه الأقربين به، وأن يعرف مقدار وفائهم له في محنته، فخطبهم بهذا الخطاب.

أما سائر الصحابة فلعله لم يكلمهم في هذا - وإنما كانوا ثابتين على رأيهم بلزوم تنحيه..

فقول النص: «مشى إلى أصحابه خاصة» يدل على ما نقول، إذ لا معنى لكلمة «خاصة» إذا كان قد مشى إلى سائر الصحابة أيضاً. فكلمة وسائر الصحابة عامة ليست هي الكلمة المناسبة هنا، بل المناسب هو أن تكون كلمة: «وسائر أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» على هذا جملة معترضة.. بين كلمتي «مشى إلى أصحابه خاصة» و «يستقبلهم من بيعته».

وكان عثمان يرى أن قبول خصوص أصحابه به يكفي لإصراره على التمسك بموقعه، وعدم الإستجابة إلى مطالب الناس في سائر البلاد، بما فيهم الصحابة، وسائر أهل المدينة.. في حين أنه لو أن أحداً يفترض أنه لا حق له في التدخل في أمر الخلافة فهم أصحاب عثمان خاصة، لأنهم بين من لعنه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبين من أباح دمه ولو كان معلقاً بأستار الكعبة، وبين من طرده ونفاه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، زيادة على لعنه، وكلهم مباح الدم لا حرمة له ولا كرامة.

علي × وباقي أعضاء الشورى:

وذكر «عليه السلام»: أن بقية الستة - ما عدا عثمان - قد جاؤوا إليه «عليه السلام»، يسألونه خلع عثمان، وأخذ حقه، ويبايعونه على الموت تحت رايته، أو يرد الله عز وجل إليه حقه.. ولكنه «عليه السلام» رفض ذلك.

وذلك يشير إلى ما يلي:

ألف: إن هؤلاء الستة يستسهلون خلع خليفتهم، وقد ذكروا: أن ابن عوف قد خلع عثمان من الخلافة كما خلع قميصه. فناداه علي «عليه السلام»: (الآن وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ)(1).

ولكننا لم نسمع من علي «عليه السلام» أنه خلع عثمان ولا غيره.. رغم أنه كان يرى أنهم غاصبون لحقه، معتدون عليه..

ب: إنه «عليه السلام» لم يرض منهم ذلك، ربما لأنه يريد أن يكرس لزوم الوفاء بالعهود والعقود، ولا يسمح بنقضها بصورة عشوائية، لأن ذلك سوف يؤسس لطريقة خاطئة في التعامل، من شأنها أن تنسف كل الضمانات والأسس الضرورية لبناء الحياة الإنسانية.. وتصبح الهيمنة للقوة، والقرار في فسخ عقد البيعة وعدمه للأهواء، واستطراف الآراء ومن دون أن يرى أحد نفسه ملزماً برعاية أي قيد أو ضابطة. وبذلك يقع الإستخفاف بأمر البيعة والعقود

(1) الآية 91 من سورة يونس.

والعهود، فيبأيعون اليوم، وينكثون غداً.

وهذا من شأنه أن يعطي الفرصة والذريعة لاستئصال كل مواقع الخير والصالح في المجتمع الإنساني، ولذلك قال «عليه السلام»: إنه رفض ما عرضه عليه باقي الستة، لأنه رأى: «أن الإبقاء على من بقي من الطائفة أبهج له، وأنس لقلبه من فنائها»، لأن هذه الطائفة لا تستطيع مواجهة الظروف القاسية التي سوف تنشأ من ذلك.

على أن هؤلاء لا يريدون نكث البيعة توصلاً للعالم. ولولا ذلك لاستجابوا لطلب علي «عليه السلام» بعدم قتل عثمان، والإكتفاء بحصاره إلى أن يتوب ويتراجع ويخلع نفسه، ولو أنهم أطاعوا الإمام، لم تصل الأمور إلى هذا الحد الذي ألحق الضرر به نفسه، وأوجد له المشكلات وتسبب بالحروب الكبيرة والخطيرة..

ج: إنه «عليه السلام» قد بين أن موقفه هذا ينطلق من حرصه على الآخرين، لا على نفسه، لأن الأمر بالنسبة إليه ليس بذي أهمية، لأن الكل يعلم أن الموت بالنسبة إليه بمنزلة الشربة الباردة في الحر الشديد..

سكوت علي × عن عثمان:

وقد بين «عليه السلام» أن سبب سكوته وإمساكه عن عثمان أمران:

الأول: ما يعرفه - من خلال خبرته العملية - من أن أخلاق عثمان ستدعو الأبعاد إلى قتله وخلعه، فضلاً عن الأقارب..

فعلي «عليه السلام» إذن كان يعرف مآل الأمور، وأنها ستكون في غير صالح عثمان وفريقه.. فلم يكن لتدخله فائدة سوى بلورة مفردات مشتبهة، يستطيع مناوئوا علي «عليه السلام» أن يستفيدوا منها لتضليل الناس حول حقيقة ما يجري.

الثاني: إن الأقارب - كما الأبعاد - كانوا مستائين من تصرفات عثمان.. وهذا يدل على أن مخالفاته كانت أمراً واقعاً، ومشهوداً، فلا أثر لإنكار بعضهم لها، ولا جدوى من محاولات تبريرها وتصغيرها، فإن الأقارب والأبعاد من الصحابة وغيرهم قد رأوا أنها لتبرير موقفهم الحاد منه.

ولعله يقصد بالأقارب أهل المدينة، وبالأبعاد أهل الأمصار.. ثم ذكر: أنه اعتزلهم، فلم ينطق بلا أو بنعم.. حتى قتل عثمان..

من أسباب كراهة تولي الأمر:

وقد أشار «عليه السلام» إلى سبب كراهته قبول ما يعرضونه عليه من البيعة له: فذكر أنه كان يعرف أن أهدافهم من طلبهم هذا لم تكن سليمة، فإنهم كانوا يريدون أن يجعلوا ذلك ذريعة للوصول إلى الأموال.. والمرج (أو المرح) في الأرض..

وكلا الأمرين مرفوض عند علي «عليه السلام»، الذي لا يرضى بمخالفة سنة العدل.. ويرفض أن يتصرفوا حسب هواهم، وأن يتعدوا حدود الله، في بلاده تعالى وعباده.. وكانوا يعلمون بأن هذه خطة مرفوضة عند علي «عليه السلام»، ولكنهم كانوا يأملون بانتزاعها

منه.. فلما لم يحصلوا على ما أرادوا غيروا مواقفهم، ونابذوه، ثم حاربوه.. ولعلنا نوضح ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى..

دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً:

وجاء ابن عباس برسالة من عثمان وهو محصور إلى علي «عليه السلام»، يسأله فيها الخروج إلى مائه بينبع، ليقل هتف الناس بإسمه للخلافة، بعد أن سأله مثل ذلك من قبل، فقال «عليه السلام»: «يا ابن عباس، ما يريد عثمان إلا أن يجعلني جماً ناضحاً بالغرب، أقبل وأدبر: بعث إلى أن أخرج، ثم بعث إلى أن أقدم، ثم هو الآن يبعث إلي أن أخرج..

والله، لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً⁽¹⁾.

وقد اعترف مروان بن الحكم بذلك، فقال: ما كان أحد أدفع عن عثمان من علي.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 233 والغدير ج 8 ص 381 وج 9 ص 69 وشرح نهج البلاغة ج 13 ص 296 وبحار الأنوار ج 31 ص 473 وأعيان الشيعة ج 1 ص 443 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 398 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 433 وعن العقد الفريد ج 2 ص 274 و (ط أخرى) ج 4 ص 309 ومصادر نهج البلاغة ج 3 ص 189 عن العديد من المصادر، وبهج الصباغة ج 6 ص 79 عن الطبري، وفيه: والله، ما زلت أذب عنه حتى إنني لأستحي الخ..

فقل له: ما لكم تسبونني على المنابر؟!

قال: إنه لا يستقيم لنا الأمر إلا بذلك (1).

ونقول:

أولاً: الغريب في الأمر هنا أن عثمان يتضايق من وجود علي «عليه السلام» بالقرب منه، لمجرد أن الناس يهتفون باسمه.. فهو يريد إبعاده ليقول هذا الهتاف..

والسؤال هو: هل هتاف الناس بإسم شخص يسوغ للحاكم عقوبته وإبعاده؟ وهل يلزم ذلك الشخص أن يطيع أو امره بفعل ما يوجب تقليل ذلك الهتاف؟!

ثانياً: هل هناك أية إشارة إلى أن علياً «عليه السلام» كان بصدد توظيف هذا الهتاف في الإستيلاء على الحكم، وإقصاء عثمان عن الخلافة؟! أم أن الإشارات كلها تدل على أن مواقفه «عليه السلام» كانت تصب في اتجاه حفظ مصلحة الأمة، وتهدة الأمور؟!

وقد كان سعيه الدائب والدائم هو لدفع الناس عن عثمان بإقناعه بالتراجع عن مخالفاته، وحلّ العقد المستعصية، وإصلاح الأمور بينه وبينهم لأنه يرى أن هذا مصلحة للدين والأمة، وإن كان يلتقي مع

(1) النصائح الكافية ص114 والغدير ج7 ص147 وج8 ص264 عن الصواعق المحرقة ص33 و (ط أخرى) ص55 عن الدارقطني. وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج13 ص220 والعثمانية للجاحظ ص283.

مصلحة الحاكم في ذلك الظرف؟!

ثالثاً: هل وقف هتاف الناس بإسم علي «عليه السلام» للخلافة يحل مشكلة عثمان مع الناس، ويمنعهم من حصاره وقتله؟! وهل لا يجدون غير علي لمقام الخلافة مع كثرة الطامحين والعاملين لها..

رابعاً: لا بد من المقارنة بين أمرين، من خلال الإجابة على أسئلة معينة.

الأول: هل وصول علي للخلافة يحفظ عثمان، أم يوجب وقوع الظلم والتجني عليه، أم يوجب قتله..

الثاني: هل وصول غير علي «عليه السلام» كطلحة إلى الخلافة يحفظ عثمان؟ أم يوجب وقوع الظلم والتجني عليه؟! أم يوجب قتله..

إن الشواهد العملية قد دلت: على أن علياً هو الذي يحفظ عثمان.. فقد دفع عنه حتى خشي أن يكون آثماً.. بل لم يكن أحد أدفع عن عثمان من علي.. كما أن الوقائع دلت على أنه «عليه السلام» وحده الذي يلتزم بأحكام الله، ولا يتعدها..

أما طلحة، فهو الذي ساهم عملياً في سفك دم عثمان.. ومعه كثير من الصحابة وغيرهم.. بل كان يريد أن يقتل عثمان عطشاً.. وقد رد وساطة علي «عليه السلام» لأيصال الماء إلى عثمان..

رابعاً: لقد أوضح «عليه السلام»: أن ما يهم عثمان هو أن ينقاد له علي «عليه السلام»، بحيث لا يبقى له معه أي اختيار، في حين أن

عثمان نفسه منقاد لمروان إلى حد أنه ليس له أي اختيار معه!! مع أن مروان يورد عثمان المهالك، وهو السبب في كثير مما يجري له، أما علي «عليه السلام»، فهو الذي لم يزل يسعى ليجنب عثمان تلك المهالك، ويرشده إلى ما يصلحه، ويخفف من مآسيه..

خامساً: والسؤال الأهم هو الذي يقول:

ما معنى قوله «عليه السلام»: حتى خشيت أن أكون آثماً؟ ألا يدل ذلك على الأمور التالية:

الأول: إمكانية أن يرتكب علي «عليه السلام» بعض المآثم.

الثاني: إنه «عليه السلام» لا يعرف حدود تكليفه الشرعي؟!!

الثالث: إنه إذا كان لا يعرف إن كان هذا الأمر جائزاً له أم لا.. ألا تجري في حقه الأصول والقواعد المقررة للشاك؟! فلماذا لا يستند إليها؟!!

ونجيب:

إن علياً وهو يتعامل مع الناس العاديين ينزل نفسه منزلتهم، ويضع نفسه في موضعهم، لأن هذه هي نظرة الناس إليه، وهي أساس تعاملهم معه. والناس إذا بلغوا هذا الحد من الدفاع عن شخص يصرّ على مخالفات كبيرة من النوع الذي كان يصدر من عثمان وعماله، فإنهم يخافون ويتوجسون من أن يكونوا قد تجاوزوا الحدود المسموح بها شرعاً، ويحاولون سؤال أهل المعرفة عن ذلك..

وبذلك يتضح الجواب عن السؤال الثاني والثالث أيضاً، فإنه

«عليه السلام» ينزل نفسه منزلة غير العارف، ليتمكن من بيان المستوى الذي بلغه في الدفاع عن هذا الرجل.

وقد اتضح بذلك: أنه «عليه السلام» ليس بجاهل ولا شاك بما يجب عليه، وما لا يجب، ليحتاج إلى اللجوء إلى الأصول والقواعد المقررة لأمثال هؤلاء.

سميته باسم عثمان بن مظعون:

عن هبيرة بن مريم، قال: كنا جلوساً عند علي «عليه السلام»، فدعا ابنه عثمان، فقال له: يا عثمان: ثم قال: إني لم أسمه باسم عثمان الشيخ الكافر، إنما سميته باسم عثمان بن مظعون (1).

ونقول:

ألف: إن هذا النص قد تضمن وصف عثمان بالشيخ الكافر.. وهذا أمر لا يصدر منه «عليه السلام»، لا سيما وأنه «عليه السلام» كان ينهى أصحابه عن التفوه بأمثال هذه الأمور..

وحين سمع في صفين ابن الحنفية يتحامل على عبيد الله بن عمر وأبيه، قال له: لا تذكر أباه، ولا تقل فيه إلا خيراً (2).

بل إن معاوية نفسه قد كتب لعثمان: إن أبا ذر يذكر أبا بكر وعمر بأحسن القول، ولكنه حين يذكر عثمان يقع فيه، ويذكر عيوبه

(1) بحار الأنوار ج31 ص307 وتقريب المعارف ص294.

(2) راجع: صفين للمنقري ص221 والفتوح لابن أعثم ج3 ص128.

ومخالفاته فراجع (1).

بل إن هذا النوع من التعابير لو صدر منه «عليه السلام»، فإن من شأنه أن يعطي الآخرين الذريعة والحجة أمام الناس في محاربته، ويمكنهم من حشد المزيد من الناس ضده.

إلا أن كان يقصد به كفران النعمة كما في قوله تعالى: (بَدَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا) (2). ولعل الناس كانوا لا يمانعون من إطلاق هذا الوصف بهذا المعنى على عثمان، ولا سيما في ذلك الزمان الذي نقم الناس فيه على عثمان..

وقد رأينا الصحابة وغيرهم يخاطبونه بخطابات حادة وصعبة.. مما يدل على أن الهالة قد صنعت له بعد قتله، وبعد تسلط بني أمية على الناس.

ب: ذكرنا في بعض فصول الجزء الأول من هذا الكتاب ما يفيد في معرفة أسباب تسمية علي «عليه السلام» بعض أبنائه بأسماء مناوئيه: أبي بكر وعمر وعثمان.. فلا بأس بالرجوع إليه..

ج: إن التسمية باسم الأحياء وهم أحياء برٍّ بهم، وصلة لهم.. والتسمية بأسمائهم بعد موتهم، وفاء لهم، وإحياء لذكرهم.. وعلي هو خير من وصل، وبرٍّ ووفاء لأمثال عثمان بن مظعون..

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص153 - 155 و (طدار الأضواء) ج2 ص374.

(2) الآية 28 من سورة إبراهيم.

الباب السادس عشر:

للدعاية والإعلان..



الفصل الأول:

يتهمون علياً × ..

السيف الذي سمّه علي ×:

وذكروا: أن غلاماً من جهينة قال لمحمد بن طلحة - يوم الجمل -
وكان ابن طلحة رجلاً عابداً -: أخبرني عن قتلة عثمان.

فقال: نعم، دم عثمان ثلاثة أثلاث: ثلث علي صاحبة الهودج،
يعني عائشة، وثلث علي صاحب الجمل الأحمر، يعني طلحة، وثلث
على علي بن أبي طالب.

وضحك الغلام، وقال: ألا أراني على ضلال، ولحق بعلي، وقال
في ذلك شعراً:

سألت ابن طلحة عن هالك	بجوف المدينة لم يقبر
فقال: ثلاثة رهط هم	أماؤا ابن عفان
واستعبر	

فثلث على تلك في خدرها	وثلث على راكب الأحمر
وثلث على ابن أبي طالب	ونحن بدويّة قرقر
فقلت: صدقت على الأولين	وأخطأت في الثالث

الأزهر (1)

وأجاب سعد بن أبي وقاص رجلاً من بني ليث سأله عن قاتل عثمان، فقال: قتله سيف سلته عائشة، وشحذه طلحة، وسمّه علي.

قال: فما حال الزبير؟!!

قال: أشار بيده، وصمت بلسانه (2).

وبمثل هذا الجواب أجاب سعد عمرو بن العاص أيضاً (3).

ونقول:

1 - ما هذا العابد الذي يقاتل إلى جانب عائشة وطلحة ليأخذ

-
- (1) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 482 و 483 والفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر الضبي ص 125 وقاموس الرجال للتستري ج 9 ص 342 وشرح إحقاق الحق = (الملحقات) ج 32 ص 467 والنص والإجتهد ص 438 والغدير ج 9 ص 80 عن الطبري، وابن قتيبة. وراجع: الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 62 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 84.
- (2) الغدير ج 9 ص 83 و 230 و ج 10 ص 128 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1174 والعقد الفريد ج 3 ص 84 ودلائل الصدق ج 3 ق 1 ص 192 وعن علي بن أبي طالب بقية النبوة لعبد الكريم الخطيب ص 253.
- (3) الغدير ج 9 ص 84 و ج 9 ص 140 عن الإمامة والسياسة ج 1 ص 43، ومناقب أهل البيت للشيرازي ص 363 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 48 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 67 وإحقاق الحق (الأصل) ص 295.

بثارات عثمان، والحال أنه يعترف ويقر بأن ثلثي دم عثمان يقع على قائدي عسكره، وهما: أبوه طلحة، وأم المؤمنين عائشة؟!!

وهل كان يعبد الله في معونته لمرتكبي جريمة قتل من يعترف هو بأنه لم يرتكب من الجرم بقدر ما ارتكبا؟!!

2 - وقد أوضح ذلك الغلام: أنه كان يعلم براءة علي «عليه السلام» من تهمة قتل عثمان.. ولكنه يشك في دور قادة العسكر الذين جاء معهم لقتاله، وها هو يسمع إقراراً بهذه البراءة من رجل يقاتل تحت لواء هؤلاء القادة، وهو ابن أحدهم، فلا يعقل أن يكذب على أبيه، وهو عارف بالأمور شاهد لها عن كثب، بل ومطلع على خفاياها.. وهو بالتالي يتظاهر بالعبادة، فليس من مصطلحاته أن ينقض هذا الظاهر، ويلجأ إلى الكذب المفضوح..

على أن هذا العابد!! كان يعلم أن تأليب عائشة وطلحة على عثمان لا يمكن إخفاؤه، فلا معنى للكذب في أمر يعرفه الناس، وهو عندهم كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار..

3 - بالنسبة لقول سعد بن أبي وقاص: إن السيف الذي قتل به عثمان سمه علي «عليه السلام» نقول:

ألف: إن سعداً كان من المناوئين لعلي «عليه السلام»، والمنحرفين عنه، فلا تقبل شهادته في حقه.

ب: ذكرنا: أن موافقة علي «عليه السلام» للآخرين فيما يعترضون به على عثمان وعماله، ومطالبته إياه بالتصحيح.. لا تعني

أنه كان يشجع على قتله..

وقد أظهرت النصوص الكثيرة: أنه كان يحاول إصلاح الأمور، ودفع القتل عنه، حتى اعترف مروان بأنه لم يكن أحد أدفع عن عثمان من علي «عليه السلام»، كما أن علياً نفسه يقول: إنه قد دفع عن عثمان حتى خشي أن يكون آثماً..

ولكن ذلك لا يعني أنه كان يرى أن عثمان بريء من أي ذنب، بل هو يعني: أنه يرى عدم مشروعية قتل عثمان بهذه الطريقة، كما أن الناس الذين يقومون به ليسوا مخولين بأمر كهذا، ولا يحق لهم القيام به، وأن حصول ذلك بهذا النحو مضر، ومرفوض..

ج: على أننا قد قلنا في بعض الفصول أن عمال عثمان، بما فيهم معاوية هم الذين أعانوا على قتل عثمان، ولكنهم يرمون علياً «عليه السلام» بهذا الأمر على قاعدة: رمتني بدائها وانسلت، ليوظفوا ذلك في التشويش على علي «عليه السلام»، وإثارة الفتنة..

بنو أمية يتهمون علياً ×:

أخرج الطبري من طريق إسماعيل بن محمد، قال: إن عثمان صعد يوم الجمعة المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، فقام رجل، فقال: أقم كتاب الله..

فقال عثمان: اجلس.

فجلس، حتى قام ثلاثاً، فأمر به عثمان فجلس.

فتحاثوا بالحصباء حتى أصبح ما ترى السماء، وسقط عن المنبر، وحمل، فأدخل داره مغشياً عليه..

فخرج رجل من حجاب عثمان، ومعه مصحف في يده، وهو ينادي: (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ) (1).

ودخل علي بن أبي طالب على عثمان وهو مغشي عليه، وبنو أمية حوله، فقال له: مالك يا أمير المؤمنين؟!

فأقبلت بنو أمية بمنطق واحد، فقالوا: يا علي، أهلكتنا، وصنعت هذا الصنيع بأمر المؤمنين!! أما والله لئن بلغت الذي تريد لتمرنّ عليك الدنيا، فقام علي مغضباً (2).

وعند ابن أعثم: قالت بنو أمية: «يا ابن أبي طالب، إنك كدرت علينا العيش، وأفسدت علينا أمرنا وقبحت محاسن صاحبنا، أما والله، لئن بلغت الذي ترجو لنجاهدك أشد الجهاد.

قال: فزبرهم علي «عليه السلام»، وقال: اعزبوا، فما بلغ الله لكم

(1) الآية 159 من سورة الأنعام.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 113 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 399 والكامل في التاريخ ج 3 ص 67 و (ط دار صادر) ج 3 ص 161 والغدير ج 9 ص 72 عنهما. وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 142 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 1 ص 146.

من القدر مما تحابون، فإنكم سفهاء وأبناء سفهاء، وطلقاء وأبناء طلقاء، إنكم لتعلمون أنه ما لي في هذا الأمر ناقة ولا جمل، ثم خرج من عند عثمان مغضباً⁽¹⁾.

أو قالوا: يا علي، أفسدت علينا أمرنا، ودست وألبت.
فقال: يا سفهاء! إنكم لتعلمون أنه لا ناقة لي في هذا ولا جمل، وإنني رددت أهل مصر عن عثمان، ثم أصلحت أمره مرة بعد أخرى. فما حيلتي؟!

وانصرف وهو يقول: اللهم إني بريء مما يقولون، ومن دمه، إن حدث به حدث⁽²⁾.

ونقول:

- 1 - إن هذا الأمر قد جرى بعد انكشاف أمر كتاب عثمان إلى عبد الله بن سعد بن أبي سرح الذي أمره فيه بقتل محمد بن أبي بكر، وغيره من كبار الوفد المصري أو التنكيل بهم..
- 2 - إن ما جرى لعثمان في هذه الحادثة يدل على سقوط هيبة الخليفة والخلافة، بعد أن كانت المرأة تسقط جنينها لمجرد أن يقال

(1) الفتوح لابن أعم (ط الهند) ج2 ص214 و (ط دار الأضواء) ج2 ص414.

(2) الغدير ج9 ص178 و 179 ونهج السعادة ج1 ص174 وعن أنساب الأشراف ج6 ص182.

لها: إن عمر أرسل إليها يأمرها بالحضور (1) ..

وقد قال الشعبي: كانت درة عمر أهيب من سيف الحجاج (2).

3 - والأغرب من ذلك، هذا الموقف الإتهامي الحاد لبني أمية تجاه علي «عليه السلام» مع أنه هو الذي دفع المصريين عن عثمان، وضمنه لهم. ولكن عثمان هو الذي نقض العهد، والوعد، وحنث بالأيمان..

فما معنى القول: بأنه «عليه السلام» هو السبب فيما جرى لعثمان؟!!

4 - لقد قال بنو أمية لعلي «عليه السلام»: إنه هو الذي صنع بهم ذلك.. مع أن الوقائع العملية تقول: إن عثمان إنما اصطدم بغير علي «عليه السلام»، وهو الذي أمر غلمانه بالتدخل بمهاجمة المعترضين، فبدأت المعركة..

والغريب هنا هو تهديد بني أمية علياً «عليه السلام»: أنه إن بلغ ما يريد لتمرّن عليه الدنيا، والحال مع أن مروان يعترف بأنه لم يكن

(1) ذكرنا هذه الرواية في فصل «قضاء علي «عليه السلام» حتى على عمر». تحت عنوان: فرغت من عمر فأسقطت.

(2) راجع: مغني المحتاج ج 4 ص 390 وحواشي الشرواني ج 10 ص 134 ووفيات الأعيان ج 3 ص 14 وبحار الأنوار ج 31 ص 28 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي = ج 1 ص 181 وج 12 ص 75 وأعيان الشيعة ج 1 ص 62.

أدفع عن عثمان من علي «عليه السلام».. فما هذا البغي منهم عليه؟! ولماذا هذه المكابرة والعناد؟! ولماذا يكون الناس بلا وفاءٍ إلى هذا الحد؟!!

وما سبب هذه الوقاحة في الإفتراء على من لم يزل يسدي لهم النصائح، ويرد عنهم الأخطار، ويكفلهم، ويضمنهم، ويضع صدقيته على المحك لحفظ أرواحهم؟!!

5 - قد أظهر الذي ذكره ابن أعثم: أن ما يأخذه بنو أمية على أمير المؤمنين هو تقبيح محاسن صاحبهم..

ولا ندري أي المحاسن كانت في عثمان، وقد قبحها علي؟! وهل يمكن تقبيح المحاسن؟! وهل تقبيح المحاسن يتوافق مع نهج وخلق، وطريقة وأهداف علي في حياته؟!..

إلا إن كانت المحاسن التي يقصدونها، هي تلك المآخذ التي كان الناس يطالبون عثمان بالتراجع عنها، مثل ضرب خيار الصحابة وغيرهم، ونفيهم، وإلحاق أشد الأذى بهم.. وأمره بقتل المصريين والتنكيل بهم، وأمرهم بقتل محمد بن أبي بكر، وما إلى ذلك مما حفلت به كتب التاريخ والرواية..

6 - واللافت هنا: هو ما ظهر من احتقار علي «عليه السلام» لبني أمية، والإستهانة بهم، واعتبارهم سفهاء، وأبناء سفهاء كما قال الله تعالى:

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ

السُّفَهَاءُ إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ(1).

فدلنا ذلك على أن المراد بهذه الآية هو هؤلاء وآباؤهم..
ووصفهم أيضاً بأنهم طلقاء وأبناء طلقاء.. ولم يمكنهم الرد عليه
ولو بكلمة واحدة..

ومقصوده بهذا التوصيف هو إفهامهم وإفهام غيرهم أن السفهاء
والطلاق ليس لهم نصيب في الخلافة، فهم ظالمون في طلبها،
متوثبون على ما ليس لهم بحق..

بنو أمية يعلمون ببراءة علي ×:

وقد قال علي «عليه السلام»: «أولم ينه أمية علمها بي عن
قرفي؟! أو ما وزع الجاهل سابقتي عن تهمتي؟! ولما وعظهم الله به
أبلغ من لساني»(2).

ونقول:

يستفاد من هذا الكلام:

1 - إنه «عليه السلام» لم يشارك في قتل عثمان لا مباشرة، ولا
بنحو التسبب بالأمر والإغراء. وقال «عليه السلام»: إن بني أمية

(1) الآية 13 من سورة البقرة.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 125 (الخطبة رقم 75) وبحار الأنوار
ج 31 ص 500 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 169 والنهاية في
غريب الحديث ج 4 ص 46 وغاية المرام ج 2 ص 68.

يعلمون حقيقة الأمر، فلماذا يتهمون بما يعلمون أنه لم يصدر منه.

2 - كما أن سابقته «عليه السلام»، وتعامله مع عثمان كان ينبغي أن يمنع الجاهل من اتهمه، لأن الجاهل إذا رأى هذا التعامل، لا يوجه اتهام كهذا..

3 - إن منزلة علي «عليه السلام» في الإسلام وسابقته في الدين أيضاً كان ينبغي أن تردع بني أمية والجاهل عن الجرأة على مقامه، وعن اتهمه بالباطل.

4 - ادعى المعتزلي: أن مراده «عليه السلام» من هذه الكلمة: أن علم بني أمية بمنزلته «عليه السلام» في الدين التي لا منزلة أعلى منها، وعلمها بطهارته «عليه السلام» بنص الكتاب وأقوال النبي «صلى الله عليه وآله» في حقه يجعل بني أمية الشاهدين لما يجري يحكمون بأنه «عليه السلام» لا يمكن أن يسعى في إراقة دم أمير مسلم، لم يحدث حدثاً يستوجب إحلال دمه(1).

وهو كلام باطل لما يلي:

أولاً: إن كلمته «عليه السلام» لا تدل على أكثر من أنهم يعلمون أنه لم يشارك في قتله.

ثانياً: بالنسبة لكون عثمان لم يحدث حدثاً إلخ.. لاحظ النصوص

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص169 و 170 وراجع: غاية المرام ج2 ص68.

التالية:

ألف: إنه في صفين دخل شرحبيل بن السمط ومعن بن يزيد السلمي، وحبيب بن مسلمة، على علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وسأله: أتشهد أن عثمان قتل مظلوماً؟!

فقال: إني لا أقول ذلك (1).

ب: ويدل على ذلك أيضاً: قوله «عليه السلام»: قتله الله وأنا معه (2). فهل يكون من يقتله الله سبحانه (بحكمه فيه، أو بأخذه بنتائج أعماله) محقون الدم بنظر علي «عليه السلام»، أو غير علي؟!!

-
- (1) صفين للمنقري ص 200 و 201 وبحار الأنوار ج 32 ص 456 والغدير ج 9 ص 316 ونهج السعادة ج 2 ص 165 - 168 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 4 ص 23 - 24 وعيون الأخبار ج 2 ص 206 و 207 والعقد الفريد ج 5 ص 72 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 8 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 308 وأعيان الشيعة ج 1 ص 484.
- (2) الإمامة والسياسة ج 1 ص 47 و 48 والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 685 وبحار الأنوار ج 31 ص 164 و 165 وشرح الأخبار ج 2 ص 80 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 610 و 613 وخلاصة عبقات الأنوار ج 4 ص 225 والغدير ج 9 ص 70 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 128 وج 3 ص 62 و 64 - 67 وتمهيد الأوائل للباقلاني ص 555 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 457 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 230 و 302 و 308 و 309 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1259 والمبسوط للسرخسي ج 30 ص 212 وإحقاق الحق (الأصل) ص 257 و 258.

ج: قوله «عليه السلام» وقد سئل عن قتل عثمان: ما سرني ولا ساءني⁽¹⁾. يدل على أنه «عليه السلام» لا يرى دمه محقوناً، لأن قتل محقون الدم لا بد أن يوجب مساءة علي «عليه السلام»، لما يتضمنه من جرأة على الله، وهو من المنكر الذي لا بد أن ينكره علي «عليه السلام» بيده، ثم بلسانه، ثم بقلبه، وهو أضعف الإيمان..

وقد نفى «عليه السلام» أن يكون قد أنكر قتل عثمان بقلبه، فدل ذلك على أنه لا يراه من المنكر أصلاً..

د: وقال ابن المغيرة بن الأخنس:

**حكيم وعمار الشجا ومحمد وأشتر والمكشوح جروا
الدواھيا**

(1) راجع: بحار الأنوار ج 31 ص 164 وأنساب الأشراف ج 5 ص 98 والغدير ج 9 ص 69 و 375 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 308 ونهج السعادة ج 1 ص 214 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 66 وراجع ج 1 ص 200 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1263 وراجع ص 1221 و 1265 وراجع: المصنف لابن أبي شبة ج 8 ص 685 والفصول المختارة ص 229 وتفسير ابن أبي حاتم ج 10 ص 3324 وتمهيد الأوائل ص 515 و 528 و 555 وتفسير القرآن العظيم = = ج 4 ص 292 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 69 والثقات لابن حبان ج 4 ص 352 وتاريخ مدينة دمشق ج 12 ص 295 وج 39 ص 370 و 453 والصحاح للجوهري ج 1 ص 73 ولسان العرب ج 1 ص 160 وتاج العروس ج 1 ص 253.

وقد كان فيها للزبير عجاجة وصاحبه الأدنى أشاب
النواصيا

فأما علي فاستغاث ببنيته فلا أمر فيها ولم يك ناهيا
فلما بلغ شعره علياً «عليه السلام» قال: والله، ما أخطأ الغلام
شيئاً(1).

هـ: قال حسان بن ثابت لعلي «عليه السلام»: إنك تقول: ما قتلت
عثمان ولكن خذلت، ولا أمر به ولكن لم أنه عنه، فالخاذل شريك
القاتل، والساكت شريك القاتل(2).

و: قال أبو ثور: كنت في من حاصر عثمان؛ فكنت آخذ سلاحي
وأضعه، وعلي ينظر إلي، لا يأمرني ولا ينهاني، فلما كانت البيعة له،
خرجت في أثره(3).

ز: قال عبيد الله بن عمر:

-
- (1) صفين للمنقري ص 54 و 55 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 86 و
87 والغدير ج 9 ص 103 وأعيان الشيعة ج 1 ص 74 وصفين للمنقري
ص 55 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 522.
- (2) العقد الفريد ج 2 ص 267 و (ط أخرى) ج 5 ص 47 والغدير ج 9 ص 76
وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 86 و 87 وأعيان الشيعة ج 4 ص 74
وصفين للمنقري ص 54 و 55.
- (3) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 46 و 47 و (تحقيق الشيرازي) ج 1
ص 66.

ولكنه قد قرب القوم جهده ودبوا حوالياه ديبب العقارب
فما قال: أحسنتم ولا قد أسأتم وأطرق إطراق الشجاع
المواثب(1)

ح: قال زيد بن ثابت: رأيت علياً مضطجعاً في المسجد، فقلت: أبا
الحسن، إن الناس يرون أنك لو شئت رددت الناس عن عثمان.
فجلس ثم قال: «والله، ما أمرتهم بشيء، ولا دخلت في شيء من
شأنهم».

قال: فأتيت عثمان فأخبرته، فقال:
وحرقت قيس علي البلاد حتى إذا اضطربت (أحجما)
أجذما(2)

ط: عن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، قال: رأيت علياً
«عليه السلام» على منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين قتل
عثمان، وهو يقول: ما أحببت قتله ولا كرهته، ولا أمرت به ولا نهيت
عنه(3).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 100 - 102 وصفين للمنقري ص 82 -
84.

(2) العقد الفريد ج 5 ص 49 و (ط أخرى) ج 4 ص 99.

(3) الشافي في الإمامة ج 4 ص 307 و 308 وبحار الأنوار ج 31 ص 164
وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 65 والغدير ج 9 ص 70 ونهج
السعادة ج 1 ص 176 وعن أنساب الأشراف ج 5 ص 101 وراجع: تاريخ

ي: عن أبي خلد (جلدة) قال: سمعت علياً «عليه السلام» يقول - وهو يخطب فذكر عثمان: وقال -: والله الذي لا إله إلا هو ما قتلته، ولا مالات على قتله، ولا ساءني(1).

ثالثاً: ليس صحيحاً ما زعموه من أن علياً «عليه السلام» كان منقاداً للعشرين ألفاً الذين كانوا في عسكره، وقد تجمعوا ولبسوا السلاح، وزعموا أنهم قد قتلوا عثمان(2).

بل كان من بين الذين حرضوا على عثمان أمثال عمار بن ياسر، الذي يقول لعلي «عليه السلام»: لو علم أن رضا الله في أن يقذف بنفسه في البحر لفعل(3).

ومنهم محمد بن أبي بكر، الذي كان أطوع له من ولده غير الحسين «عليهما السلام»(4).

ويقول «عليه السلام» عن الأشر: كان لي الأشر كما كنت

المدينة لابن شبة ج 4 ص 1258 .

(1) الشافي في الإمامة ج 4 ص 308 وبحار الأنوار ج 31 ص 164 والغدير ج 9 ص 69 ونهج السعادة ج 1 ص 214 ج 5 ص 101 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1263.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 15 ص 73 - 75 وصفين للمنقري ص 85 و 86.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 253 وصفين للمنقري ص 320.

(4) سفينة البحار ج 1 ص 312 و 313.

لرسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

وكان يقول عن الأشر: وليت فيكم مثله اثنين، بل ليت فيكم مثله واحداً، يرى في عدوكم ما يرى، إذا لخفت علي مؤنتكم⁽²⁾.

لا يستقيم أمرهم إلا بسب علي ×:

وعن قول مروان لسائله: إنه لا يستقيم لهم الأمر إلا بسب علي «عليه السلام» نقول:

لا ندري ما هي مشاعر ذلك الرجل حين سماعه هذا الكلام من مروان، فإنه قد اعترف له بأنهم حين يتهمون علياً «عليه السلام» بقتل عثمان، ويقودون الجيوش لحربه، لأجل ذلك، كانوا يكذبون على الناس عن سابق علم وتصميم. إنهم يتسببون بسفك دماء أهل الإيمان، ويرتكبون جريمة البغي والخروج على إمامهم، فضلاً عن أنهم قد سئوا سن سبه على المنابر، وعملوا على تنشئة الناس على بغضه،

(1) تقدمت مصادر ذلك.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 240 وصفين للمنقري ص 521 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 1 ص 300 والإرشاد للشيخ المفيد ج 1 ص 269 وبحار الأنوار ج 33 ص 310 ونهج السعادة ج 2 ص 281 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 59 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 4 ص 43 والكامل في التاريخ ج 3 ص 163 و (ط دار صادر) ج 3 ص 322 وأعيان الشيعة ج 1 ص 514 وينايع المودة ج 2 ص 21.

لمجرد الحصول على حطام الدنيا، والإمساك والإحتفاظ بما ينالونه منها!.

فمن يفعل ذلك، ويعترف به، كيف يمكن أن يؤتمن على مستقبل الأمة وعلى دينها ومصالحتها، وعلى دماء الناس وأعراضهم وأموالهم؟!..

عائشة تمهد لطلحة:

ويقولون: إن ابن عباس التقى بعائشة في الصلصل، وكانت في طريقها إلى مكة، فطلبت منه أن يخذل الناس عن عثمان، فإن الناس قد عرفوا الحق، واجتمعوا من بلدانهم لأمر قد جم.

قالت: «وقد رأيت طلحة بن عبيد الله قد اتخذ على بيوت الأموال والخزائن مفاتيح، فإن يلي يسير بسيرة ابن عمه أبي بكر..

قال: قلت: يا أمه، لو حدث بالرجل حدث ما فزع الناس إلا إلى صاحبنا.

فقالت: أيها عنك، إني لست أريد مكابرتك ولا مجادلتك»(1).

ونقول:

1 - الصلصل موضع بنو احي المدينة على سبعة أميال منها.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص435 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج10 ص6 وشرح إحقاق الحق ج32 ص455 و 456 والغدير ج9 ص78 وعن بهج الصباغة ج6 ص135 وعن أنساب الأشراف ج1 ص54.

2 - أظهر النص المتقدم أن عائشة كانت تمهد لطلحة، وترى أنه هو الذي سيفوز بمقام الخلافة حين يقتل عثمان..

وربما كان سبب تبلور هذا الأمر لديها هو:

ألف: إن طلحة كان من أشد الناس حماساً وجهداً في قتل عثمان، وتوطئة الأمر لنفسه.

ب: إن الناس كانوا معه، وحوله، يشاركونه في جهده ضد عثمان، وكانوا يترددون عليه في داره التي كانت تغص بهم.. فكانت عائشة تعتبر هذا التلاقي، والتعاون، والإلتفاف دليلاً على الولاء، ومن مظاهر التبعية له، والخضوع لأمره، والبخوع بفضله، والإقرار بأهليته، وأحقية لهذا الأمر. ولم تلتفت إلى ذلك التوافق ليس لأجل ما توهمته، بل كان ذلك لأجل توافق المصالح، بدليل أنهم تفرقوا عن طلحة حين بادروهم علي «عليه السلام» بما يرغبون فيه، حتى اضطر طلحة إلى الاعتذار من عثمان. كما قلنا في هذا الكتاب..

ج: إنها لم تكن تجد شيئاً من ذلك عند علي «عليه السلام»، فلم يكن عنده تجمعات، ولم يكن نشيطاً، ولا مبادراً ولا فاعلاً في موضوع قتل عثمان، بل كان مدافعاً عنه، ومثبطاً لعزائم الناس على قتله..

د: وإذا كانت كلمة الفصل في الخلافة بعد قتل عثمان ستكون للثائرين القاتلين لعثمان، فإن الثائرين بنظر عائشة لن يختاروا علياً «عليه السلام»، بل سيكونون متحفظين بل ناقلين عليه..

ولأجل ذلك كانت عائشة مهتمة بتسريع قتل عثمان، لكي يتسلم طلحة زمام الأمور، كما ظهر من كلامها مع ابن عباس..

3 - إن طلحة كان قد قطع شوطاً كبيراً في الإستيلاء على الأمور، فإنه كما ذكره النص المتقدم استولى على بيوت الأموال والخزائن، واتخذ عليها مفاتيح، وقد ذكرت بعض النصوص أيضاً: أنه استولى على الإبل، فلما بويع علي «عليه السلام» سلمها إليه(1) ..

4 - إن عائشة كانت تعد الناس بأن طلحة سوف يسير فيهم بسيرة أبيها أبي بكر.. ولم تذكر اسم عمر (كما ظهر في النص المتقدم) مع أن ما أغاظها من عثمان هو تغييره سنة عمر، في العطاء.. فإن عمر قد دون الدواوين، وجعل الناس طبقات في العطاء، فيزيد عطاؤهم وينقص بحسبها، وتلك الطبقات قد كرست الطباقية العنصرية والقبلية.. وكان قد فرض لعائشة اثني عشر ألفاً مميزاً لها عن سائر نساء النبي «صلى الله عليه وآله» في ذلك(2)، فلم يرض عثمان أن يميزها،

-
- (1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص215 والنص والإجتهد ص419 و 426 والغدير ج9 ص82 وبحار الأنوار ج32 ص137.
- (2) راجع: المستدرک للحاکم ج4 ص8 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص614 و مسند سعد بن أبي وقاص ص125 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص106 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص214 وفتوح البلدان ج3 ص556 و 557 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص109 والكامل في التاريخ ج2 ص503 وبحار الأنوار ج31 ص46 و 52. وراجع: تاريخ

وحبس عنها أرزاقها كما في بعض التعابير، فغضبت وأعلنت العداء له، ودعت الناس إلى قتله، وواصلت حملتها هذه ضده إلى أن كان لها ما أرادت.

ولعل عثمان فهم أن عمر إنما يميز عائشة لأنه كان بحاجة إلى تأييدها أو إلى سكوتها عنه. أما عثمان فرأى أنه كبر بقومه، وأنه مستغن بهم عنها وعن نصرتها.

5 - والسبب في أن عائشة لم تعد الناس بأن يسير فيهم طلحة بسنة عمر في العطاء. أن ما فعله عمر وإن كان قد ارضى طبقات معينة، إلا أنه قد أسخط آخرين، لأنه قد خالف سنة النبي «صلى الله عليه وآله»، التي لم يجرؤ أبو بكر على مخالفتها، وكان قد سار عليها عمر نفسه سنوات من خلافته، فكان علي وشيعته، والخيار من الصحابة غير راضين عن تصرفه هذا.. ولكنهم لم يتمكنوا من رده، لأنه كان يرى أن هذا يمكنه من الإمساك بالرؤوس المؤثرة في الناس.. ويكرس مفاهيم يريد لها أن تقوى وتتجذر من جديد..

كما أنها تريد أن تحتفظ بولاء الطبقات التي غمط حقها في ديوان عمر، ولترضي أيضاً خيار الصحابة الذين لم يرضوا منه بهذا العمل،

عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص 103 ومسند ابن راهويه ج 2 ص 20
وتاريخ بغداد ج 4 ص 282 والسنن الكبرى للبيهقي ج 7 ص 72 وراجع:
أنساب الأشراف ج 1 ص 442.

وبكثير من أعماله الأخرى، ومنها: غلظته، وشدته، ودرته. ولكن عائشة ربما كانت تعد نفسها في الباطن بالحصول على أكثر من ذلك الإمتياز الذي كان عمر قد منحها إياه بطريقة أو بأخرى..

6 - إن عائشة تتجاهل النبي «صلى الله عليه وآله» وتنسب السنة إلى أبيها!! لتعظم أمره، ولتعطيه الحق في أن يكون له هو الآخر سنة يجريها الخلفاء من بعده..

7 - لم يسكت ابن عباس على ما سمعه من عائشة، بل بادر إلى بعثرة أحلامها.. بل حولها إلى كوايبس مخيفة ومؤلمة لها حين أخبرها: أنها واهمة جداً فيما تقول، فإن علياً «عليه السلام» الذي تبغضه أشد البغض هو الذي تجتمع عليه القلوب، وتلتقي عليه عقول الناس.

أما التفاف الناس حول طلحة فلا يعني أنهم يفضلونه على أمير المؤمنين «عليه السلام».. لأن اتفاقهم معه على قتل عثمان، وحضورهم مجالسه، ودخولهم داره شيء، وثقتهم بصلاحه وأهليته، وسلامة وصحة نواياه شيء آخر..

وكان علي «عليه السلام» قد بين لطلحة أن عليه أن يكون واقعياً في نظرته للأمور.. وذلك حين لم يقبل منه «عليه السلام» أن يقلع عن خطأه حين منع عثمان من الماء حتى يموت عطشاً، فخرج «عليه السلام» إلى بيت المال ففرقه بين الناس، فتفرق الناس عن طلحة حتى خلت داره منهم، فبادر إلى الاعتذار من عثمان كما ذكرناه في هذا

الكتاب ..

وهذه الحادثة فضحت طلحة، وبينت للناس:

أولاً: أنه لا يراعى مقامات الناس، ولا يحترم أهل الشأن منهم، حتى الوصي وأخا النبي، وصهره، وابن عمه، فكيف إذن ستكون معاملته للناس العاديين؟!!

ثانياً: إنها دلت أهل الفضل والعلم والمعرفة على أن طلحة لا يلتزم بالشرع، ولا ينقاد لأحكامه، حتى بعد بيانها له..

ثالثاً: قد بينت هذه الحادثة أن اجتماع الناس حول طلحة لا يعني إيمانهم بصلاحيته، ولا يدل على ثقتهم به، ولا يشير إلى ترشيحهم له لأي مقام كان.. فلا ينبغي أن يغتر هو أو عائشة أو سواهما بذلك..

ويبدو: أن الناس كانوا يعرفون أطماع طلحة، وأنه لا يريد قتل عثمان لأجل إحياء دين الله والدفع عن عبادته، وإنما يريد الحصول على مآربه، والوصول إلى أهوائه وشهواته. وقد سعى في قتل عثمان ثم طالب بدمه.

الخاذل شريك القاتل:

قال حسان بن ثابت لعلي «عليه السلام»: إنك تقول: ما قتلت عثمان، ولكن خذلتَه، ولا آمر، ولكن لم أنه عنه، فالخاذل شريك القاتل، والساكت شريك القاتل (1).

(1) العقد الفريد ج2 ص267 و (ط أخرى) ج5 ص47 والغدير ج9 ص75.

ونقول:

1 - إن المقتول قد لا يستحق النصر، بل يستحق الخذلان، ولا سيما إذا كان هو السبب فيما يجري له، لإصراره - رغم كثرة إساءة النصائح له - على مخالفاته، وعلى حماية أناس يمارسون القتل والعسف والعنوان على الناس، وعلى أحكام الله تبارك وتعالى، وحفظ مواقعهم لهم، ودفع كل ما يسوؤهم عنهم..

2 - إن علياً «عليه السلام» لم يخذل عثمان إلا بعد أن عجز عن إقناعه بالتراجع عن تلك المخالفات، وبقي مصراً على تكريسها كحقيقة راهنة لا يجيز لأحد المساس بها، ولا الإعتراض عليها، ولا المطالبة بالإقلاع عنها.. ومحاربته لخيار الأمة وأبرارها حماية للظالمين، والمبطلين، وحماية ظلمهم وباطلهم بالسيف والسوط هي أوصلته إلى ما وصل إليه..

فالذي خذل عثمان على الحقيقة هو مروان ومعاوية، لا علي «عليه السلام».

3 - وعدم النهي عن قتل شخص: إنما يكون ذنباً.. لو كان ذلك الشخص غير مستحق للقتل شرعاً.. وأيضاً إذا كان النهي عن قتله مؤثراً، ولا دليل على توفر هذين الشرطين في موضوع قتل عثمان..

4 - إن الخاذل والساكت إنما يكون شريك القاتل، إذا لم يكن خذلانه له وسكوته مستنداً إلى مبرر صحيح.. وحجة شرعية.

وقد كان علي «عليه السلام» يملك هذا المبرر، وهو عجزه عن

ردع عثمان وعماله عن مخالفاتهم، وعدم تمكنه أيضاً من ردع الثائرين عليه عن قتله، بل هم لم يرضوا منه حتى بأن يوصل الماء إليه.. وقد ساعدتهم على ذلك أنه «عليه السلام» قد ضمن عثمان لهم، وثناهم عن عزمهم عدة مرات، ولكن عثمان لم يف بعهد، ولا بعقد، ولا بوعد.

وإنما يكون الخذلان قبيحاً، وكذلك السكوت إذا كان القتل نفسه قبيحاً. وإذا كان ثمة قدرة على المعونة..

وعثمان نفسه هو الذي كان يعين على نفسه، حين كان يتوب ويتراجع، وحين لم يتراجع عن أي شيء من مخالفاته، وما فتئ يحمي عماله الظالمين والمعتدين، وينكل بخيار الصحابة وأبرارهم الناصحين له، والمعترضين عليه.. فهل يلام خاذله بعد هذا؟!!

5 - وأخيراً فإن حسان بن ثابت كان عثمانياً، منحرفاً عن علي «عليه السلام»، فلا عبرة بهذه الأهازيج التي يحاول ترديدها..

خلط - والله - أبو الحسن!:

وبعد قتل عثمان سأل عمرو بن العاص أحد الركبان: ما الخبر؟!!

قال: قتل عثمان.

قال: فما فعل الناس؟!!

فقال: بايعوا علياً.

قال: فما فعل علي في قتلة عثمان؟!!

قال: دخل عليه وليد بن عقبة، فسأله عن قتله. فقال: ما أمرت ولا نهيت، ولا سرني، ولا ساءني.

قال: فما فعل بقتلة عثمان؟!

فقال: آوى ولم يرض.

وقد قال له مروان: إن لا تكن أمرت فقد توليت الأمر، وإن لا تكن قتلت، فقد آويت القاتلين.

فقال عمرو بن العاص: خلط - والله - أبو الحسن (1).

ونقول:

1 - إما أن عمرو بن العاص يعرف الحقيقة، ويدرك مراد أبي الحسن «عليه السلام»، ولكنه يريد بكلامه هذا أن يخدع الناس، ويوقعهم في الشبهة.. وإما أنه لم يفهم مراد أبي الحسن «عليه السلام» حقاً..

أو أنه أراد أن يقول: إن هذا الموقف من علي «عليه السلام» لا ينسجم مع قواعد السياسة التي اعتاد عليها ابن العاص ومن هم على شاكلته، المبنية على الخداع، والمناورات، والكذب على الناس..

2 - إن علياً «عليه السلام» لم يأمر بقتل عثمان.. وهذا صحيح، كما أنه إن كان قد ارتكب ما يوجب القتل، فإنه «عليه السلام» لم ينه

(1) الإمامة والسياسة ج 1 ص 42 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 47 و 48 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 67 والغدير ج 9 ص 72.

عن قتله. وإنما نهى عن أن يقتل بهذه الطريقة الموجبة للفتنة، والتي سوف تلحق بالإسلام وأهله ضرراً بالغاً..

ونهى الناس الذين ليس لهم الحق، في إجراء الأحكام والعقوبات عن أن يتصدوا لما لا حق لهم به، لأن ذلك للإمام العادل، فإنه هو الذي يجري أحكام الله، وفق القواعد المقررة شرعاً..

3 - إن قتل عثمان لم يسر علياً «عليه السلام»، لأنه كان بطريقة غير سليمة، ولا مشروعة من حيث وسائلها..

كما أنه لم يسؤه.. لأن عثمان هو الذي جنى على نفسه، ولم يرتدع عن المخالفات التي أدت به إلى هذه النتيجة.

4 - أما بالنسبة لقتلة عثمان، فقد ذكر النص المتقدم: أنه «عليه السلام» أواهم.. ولكنه لم يرض بفعلهم، فلا بد من الإشارة إلى هذين الأمرين معاً، فنقول:

ألف: إنه «عليه السلام» لم يرض بفعلهم، قد يكون لأن عثمان معصوم الدم.. وقد يكون لأجل أنهم أعطوا لأنفسهم صلاحيات ليست لهم.. كما أن الطريقة التي اتبعوها لم تكن صحيحة، لأنها تفتح أبواباً لا يجوز فتحها فهي:

أولاً: تجريء الناس على نقض عهودهم، والتخلي عن التزاماتهم.

ثانياً: إنها تجرئهم على التصدي لأمر لا يحق لهم التصدي لها..

ثالثاً: لو كان يحق لهم شيء من ذلك.. فإن أسلوب عملهم كان

يحمل معه الكثير من المخالفات التي لا يقرها الشرع، مثل منع الماء وترويع الأطفال والنساء، وغير ذلك..

رابعاً: إن ما فعلوه أفسح المجال لأهل الأطماع للتحرك لنيل ما يريدون، ولأهل الأهواء والأحقاد للتصرف من دون وازع أو رادع..
خامساً: إنهم أعطوا الذريعة للمتربصين لإثارة الشبهات، وبعث الفتنة، وتحريك الأحقاد..

سادساً: إنهم تسببوا في نشوء مشكلات شغلت أهل الإسلام، وكان المسلمون في غنى عنها، وقد نشأت عنها خسائر هائلة وجليلة، وتركت آثاراً سلبية على واقع المجتمع الإسلامي في عقائده وسياساته، وعلاقاته، وأخلاقياته وغير ذلك..

ب: إنه «عليه السلام» قد آواهم، ولم يقتص منهم لأنه رآهم معذورين فيما أتوه: ولم يجد سبيلاً عليهم، وإن أخذنا بمنطق أتباع الخلفاء كان علينا أن نقول: إنهم اجتهدوا فأخطأوا، فهم مأجورون على فعلهم هذا أجراً واحداً..

ولذلك اعتبروا معاوية وعائشة، وطلحة والزبير مجتهدين في حربهم علياً، ومخطئين. فلهم أجر واحد بنظرهم، وأتباع الخلفاء لا يرون أنه يجوز عقوبة عائشة، ومعاوية، وعمرو بن العاص بالقتل، رغم أنهم خرجوا على إمام زمانهم الذي لم يجدوا أي مأخذ عليه وحاربوه، وقتلوا أو أمروا بقتل المئات والألوف..

لقد حاربوه، وهم يقررون بأنه الصائن لدين الله، المراعي

لأحكامه، والملتزم بشرائعه، ويجعلون تشدده في ذلك من مأخذهم عليه.

وإذا أخذنا بما وجدناه من كلمات صرح بها قاتلوا عثمان، فإنه يفهم منها أن علياً كان يرى أنه يستحق القتل، ولكن قاتليه أخطأوا في أمرين:

أحدهما: أنهم هم الذين تولوا ذلك، مع أن ذلك للإمام العادل المخول بإجراء حدود الله.. ولو بأن يعزلوه، ثم يمكنون الإمام العادل من الإمساك بزمام الأمور، ثم معاقبة من يستحق العقاب، أو العفو عن يستحق العفو، وقد كان ذلك بمقدورهم..

الثاني: إن توليهم لقتله بهذا النحو قد أفسح المجال لدعاة الفتنة للتوثب على هذا الأمر، ونفت سمومهم، وإلقاء شبهاتهم.. وجر الناس إلى حروب ومشاحنات تركت آثارها السلبية على الإسلام وأهله إلى يومنا هذا..

هذا بالإضافة إلى المخالفات التي ارتكبوها، في طريقة قتله، وهو ما عبر عنه «عليه السلام» بقوله: «جز عتم فأسأتم الجزع».

5 - إن كلام مروان الوارد في الرواية المتقدمة يدل على أنه يعتبر نفس تولي علي «عليه السلام» للأمر بعد عثمان ذنباً، يوازي في خطورته الأمر بقتل عثمان، فقد قال له: إن لا تكن أمرت، فقد توليت الأمر..

ولا ندري إن كان مروان يرى أيضاً: أن تولي عثمان للأمر بعد

قتل عمر هو الآخر من ذنوب عثمان، فإن عثمان إن لا يكن أمر بقتل عمر، فقد تولى الأمر بعده.. كما أن الإمام الحسن قد تولى الأمر بعد قتل أبيه، فهل يمكن عدّه مذنباً حسب هذه المقولة؟!!

أم أن مروان يريد أن يُقتل عثمان، ولا يتولى أحد الأمر، لكي يضيع الناس في متاهات الفتنة، ويحصل الهرج والمرج.. ليتمكن مروان، وفريقه من جمع شملهم، ثم الوثوب على مقام الخلافة لبيتزوها مرة أخرى، ولينتقموا من الناس شر انتقام؟!!

6 - أما قول مروان لعلي «عليه السلام»: إن لا تكن قتلت فقد أويت القاتلين، فهو وإن كان في بعض وجوهه صحيحاً، ولكنه لا يوصل إلى النتيجة التي أرادها مروان، وهي إدانة علي «عليه السلام» فإن إيواء القاتل ليس ذنباً.. إذ قد يكون القاتل محقاً.. وقد يكون غير مستحق لأن يُقتل منه، بل يريد طالبوه أن يقتلوه ظلماً وبغياً منهم عليه..

فلا ضير في إيواء القاتل في مثل هذه الأحوال، لكي يمنع الناس من ظلمه، لا سيما وأن الذين يلاحقونه لا يحق لهم ملاحقته، لأنهم ليسوا أولياء الدم، وإنما يريدون بقتله إذكاء الفتنة، والتوصل إلى العبث بأمن الناس والتسلط عليهم بغير حق..

الفصل الثاني:

عثمان يتهم علياً ×

عثمان يتهم علياً عليه السلام:

قال الطبرسي: «روي أن يوماً من الأيام قال عثمان بن عفان لعلي بن أبي طالب «عليه السلام»: إن تربصت بي فقد تربصت بمن هو خير مني ومنك..»

قال علي «عليه السلام»: ومن هو خير مني؟!!

قال: أبو بكر وعمر.

فقال علي «عليه السلام»: كذبت، أنا خير منك ومنهما، عبدت الله قبلكم، وعبدته بعدكم» (1).

ونقول:

أولاً: يلاحظ: إنه «عليه السلام» لم يعر اهتماماً لإتهام عثمان إياه بالتربص به، فإن أمثال هذه الإتهامات التي لا تستند إلى دليل لا تحتاج إلا إلى الإهمال، وعدم الإكتراث بها. يضاف إلى ذلك: أن لصاحب الحق أن يتربص بالغاصب حقه

(1) الإحتجاج (ط النجف سنة 1386 هـ) ج1 ص229 وبحار الأنوار ج31 ص464.

لاسترجاعه منه، بالطرق المشروعة التي يرضاها الله تعالى..

ثانياً: إنه «عليه السلام» تصدى لرد دعوى لها تأثيرها على إيمان الناس، وهي أن في الأمة من هو أفضل من علي «عليه السلام»، فلو سكت علي «عليه السلام» عن ذلك لاعتبر الناس ذلك إقراراً منه، ولزعموا: أن هذا كان من المسلمات في ذلك العهد..

وهذا يمثل إخلالاً بأحد شرائط الإمامة، فإن الإمام يجب أن يكون أفضل الخلق بعد الرسول «صلى الله عليه وآله»، فإذا ظهر أن هناك من هو أفضل من علي، فذلك الأفضل يكون هو الإمام لا علي «عليه السلام»..

فكان لا بد من التصدي لهذا الإدعاء، وبيان بطلانه.

ثالثاً: لم يقتصر «عليه السلام» على مجرد إنكار ما ادعاه عثمان، إذ قد يقال: إن دعاوى الأفضلية قد اختلفت، فقبول قول علي ليس بأولى من قبول قول عثمان، لا سيما وأن علياً «عليه السلام» يجر النار إلى قرصه، وليس كذلك حال عثمان..

فكان لا بد من إبطال دعوى عثمان بالدليل والحجة، وهذا ما فعله «عليه السلام»، حين استدل بقوله: «عبدت الله قبلكم، وعبدته بعدكم».

أسئلة تحتاج إلى جواب:

وهنا أسئلة ثلاثة تقول:

أولاً: هل مجرد السبق إلى العبادة، وطول زمانها يوجب

الأفضلية؟!...

ثانياً: هل استمرار العبادة إلى زمان لاحق على زمان الآخرين
يوجب الأفضلية أيضاً؟!.

ثالثاً: ما معنى أن يكون علي «عليه السلام» قد عبد الله بعد
عثمان؟ مع أنه هو وعثمان كانا لا يزالان على قيد الحياة، ولا دليل
على أنه «عليه السلام» سيبقى حياً إلى ما بعد عثمان، ولا يصح
الإحتجاج على شخص إلا بما هو مقبول عنده، ومسلم ومعلوم لديه.
ونجيب:

أولاً: بالنسبة لسبق العبادة، فالمقصود: هو أنه «عليه السلام» منذ
خلقه الله لم يعبد غير الله تبارك وتعالى.. أما الآخرون فعبدوا
الأصنام، وظلموا أنفسهم، قبل إسلامهم، وقد قال تعالى حكاية عن
إبراهيم «عليه السلام»:

(وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ
إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) (1).

فلا يحق لغير علي «عليه السلام» - بمقتضى هذه الآية أن
يتصدى لإمامة الأمة.

ثانياً: بالنسبة لعبادته الله تعالى بعدهم نقول:

إنه «عليه السلام» يشير فيه إلى أن عبادته الله لم تنقطع، بل

(1) الآية 124 من سورة البقرة.

استمرت إلى تلك اللحظة، وقد أثبتت الوقائع والتضحيات أنه «عليه السلام» كان في موقع التسليم والرضا بكل ما يجري عليه..

أما الآخرون.. فلا شيء يثبت أنهم أخلصوا العبادة لله، بل قال تعالى عنهم: أنهم أهتمهم أنفسهم حين كان علي «عليه السلام» باذلاً نفسه في سبيل الله.

وكان «عليه السلام» الراضي والمسلم والمطيع لحرفية وصايا الرسول «صلى الله عليه وآله» حين كان الآخرون يجهدون في أخذ حقه، ويعرضون أنفسهم لغضب ابنة رسول الله «صلى الله عليه وآله» التي يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها، حتى ماتت وهي مهاجرة لهم..

كما أن عثمان لا يزال يهيمن على شؤون الخلافة التي هي حق علي «عليه السلام»، وعلي يسكت، بل ويدافع عن الدين والأمة، ويكفل إيمان الناس، وأمن المجتمع من الفتن حتى لو لزم من ذلك الدفاع عن غاصب حقه وهو عثمان نفسه..

فهو لم يغير ولم يبدل، بل وفى بما عاهد عليه الله، ولكن غيره لم يكن كذلك..

عثمان يضرب ويرشو علياً عليه السلام !!:

عن علي «عليه السلام»، قال: أرسل إليَّ عثمان في الهجرة، فتقنعت بثوبي وأتيت، فدخلت وهو على سرير - وفي يده قضيب وبين يديه مال دثر، صبرتان من ورق وذهب - فقال: دونك خذ من هذا

حتى تملأ بطنك، فقد أحرقتني.

فقلت: وصلتك رحم!

إن كان هذا المال ورثته، أو أعطاكه معط، أو اكتسبته من تجارة، كنت أحد رجلين: إما آخذ وأشكر، أو أوفر وأجهد.

وإن كان من مال الله، وفيه حق المسلمين، واليتيم، وابن السبيل، فوالله ما لك أن تعطينه، ولا لي أن أخذه.

فقال: أبيت والله إلا ما أبيت. ثم قام إلي بالقضيب فضر بني، والله ما أرد يده حتى قضى حاجته.

فتقنعت بثوبي، ورجعت إلى منزلي، وقلت: الله بيني وبينك، إن كنت أمرتك بمعروف، ونهيته عن منكر (1).

ونقول:

1 - المال الدثر: الكثير.

2 - لقد أراد عثمان أن يشتري علياً «عليه السلام» بالمال.. ففشلت المحاولة، وبقي «عليه السلام» ذلك النور الذي لا يخبو، والخير - الذي - لا ينتهي، وماء الحياة حيث لا ينضب، ولا يمكن أن يكون إلا العذب الزلال..

(1) شرح نهج البلاغة للمعزلي ج 9 ص 16 وأخبار الموفقيات للزبير بن بكار ص 612 وبحار الأنوار ج 31 ص 452 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 730.

وتبقى الوصمة على جبين أولئك الذين يظنون به الظنون، وعليه يتجنون، وبمقامه يستخفون..

3 - قد أظهر عثمان أنه من مدرسة أخرى غير مدرسة علي «عليه السلام»، التي هي مدرسة النبوة والوحي.. فهو يحاول أن يرشو علياً «عليه السلام» بالمال، فإذا فشلت محاولته تعدى عليه بالضرب، فأظهر بذلك أنه ممن لا يقيمون وزناً للرجال، ولا يرون لهم قيمة إلا بمقدار حفنة من المال، يبذلونها لشراء ضمائرهم، ويسمون بها وجدانهم، وتمرض بها قلوبهم، وتمسخ بها أرواحهم وحقيقتهم الإنسانية، ولا يبقى منها سوى مجرد صورة تحمل في حناياها مضموناً آخر، لا يشبه الإنسان في شيء، ولا تستطيع تلك الصورة أن تحكيه، أو أن تنطق به، أو أن تعبر عنه..

4 - لقد كان أسلوب عثمان، وهو يحاول إعطاء المال لعلّي مقيتاً وقاسياً، ومهيناً، والغريب أنه بدا وكأنه واثق من تعلق علي «عليه السلام» بذلك المال، واندفاعه إليه، بمجرد عرضه عليه.. وكان يحسب أنه متلفه له شديد الشره إليه، ولذلك قال له: «خذ هذا حتى تملأ بطنك»..

وهل كان عثمان يظن أن زهد علي «عليه السلام» كان مصطنعاً، يخفي وراءه حب الدنيا، والتعلق بها. وأنه متى قدر عليها، فسيكف عن إظهار الخلاف، وسيحيد عن جادة العدل والإنصاف؟!

5 - إن عثمان لم يحمل العصا بيد والجزرة بيد، بل هو قد حمل

العصا في الحالتين. فهو يريد أن يعطي المال بالقوة، وبتوجيه الإهانات، وبالتعدي وانتهاك الحرمات لمن يعطيه.

فهو يضرب أقدس البشر حين يأخذ المال، ويضربه إن امتنع عن أخذه.

وهذا غاية ما وصل إليه هؤلاء القوم في أساليبهم لقهره «صلوات الله وسلامه عليه».

6 - ما معنى قوله: «حتى تملأ بطنك»؟! فإن كان علي «عليه السلام» نهماً إلى المال، شديد الشره إليه، لم يكن بمقدور عثمان ولا غير عثمان أن يشبعه منه.

فقد روي عن علي «عليه السلام» نفسه قوله: منهومان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال(1).

7 - وكانت الفاجعة الأشد إيلاً لعثمان، والحرقة التي لا يجد ما يطفئوها هي أن يرى علياً «عليه السلام» ليس فقط لا يقبل عطيته، وإنما هو يقرعه ويؤنبه عليها أشد التأنيب، ويثبت له أنه قد أخطأ المرمى، وخانه التوفيق فيما أقدم عليه.. ولذلك بادر إلى إهانتها مرة أخرى، ولكن بالضرب هذه المرة!!

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 105 والخصال ص 53 ومشكاة الأنوار للطبرسي ص 246 وبحار الأنوار ج 1 ص 168 وج 70 ص 161 وميزان الحكمة ج 1 ص 587 وج 3 ص 2071.

8 - ثم إنه «عليه السلام» وضع عثمان أمام معادلة تتمثل بخيارين ليس له فيهما إلا المساءة، وهما:

الخيار الأول: أن يكون هذا المال حلالاً قد حازه عثمان بالإرث من أسلافه، أو أعطاه إياه معطٍ، أو اكتسبه من تجارة، فهو وإن كان له أن يعطيه لمن شاء، لكن ذلك لا يُلزم الآخر بقبول تلك العطية، فإن رأى أن قبولها لا يضره، ولا يرتب عليه أية مسؤولية، فله أن يقبله، وإن رأى أنها عطية تخفى وراءها نوايا، ومطالب، فبإمكانه أن يردها على معطيها..

وقد أظهرت طريقة عثمان في العطاء، وأقواله حينها: أن الأمر ليس بعيداً عن هذه المعاني السلبية..

الخيار الثاني: أن يكون هذا المال للمسلمين، ولا يراعي عثمان فيه أحكام الشرع الشريف، بل هو يأخذه من اليتيم وابن السبيل، وسائر المسلمين، ويريد أن يعطيه لهذا وذاك، حسبما يحلو له.. والحال أنه ليس لعثمان أن يعطيه لغير أهله، ولا يجوز لعلي أن يأخذه إذا كان لغيره..

9 - واللافت: أن عثمان لم يدع أن المال ماله، لا بالوراثة، ولا بالكسب بالتجارة، ولا بغير ذلك، بل بادر إلى استعمال عضلاته، ليضيف إلى مخالفاته تلك كلها مخالفة جديدة، ألا وهي العدوان على وصي النبي «صلى الله عليه وآله»، من دون أي داع إلى ذلك، إذ لا يجب على علي «عليه السلام» أن يقبل من عثمان عطاياه، حتى لو

كانت من ماله الخالص، فلماذا كان هذا العدوان الذي يتعرض له يا ترى؟!...

10 - لم يكن علي «عليه السلام» عاجزاً عن رد الصاع صاعين، وعثمان وجميع الناس يعلمون أنه قادر على ذلك، ولكنه «عليه السلام» يرى أن هذا سيكون بمثابة انتقام لنفسه ممن يظلمه.. وهو لا يريد أن يثأر لنفسه، حتى لو كان مظلوماً.. كيف وهو يقول: (لأسلمن) (أو لأسالمن) ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن جور إلا علي خاصة(1).

كما أنه «عليه السلام» قد تعرض لما هو أفحش من ضرب عثمان له، وذلك حين هجموا عليه في بيته، وأحرقوا بابه، وضربوا زوجته، وعصروها بين الباب والحائط، ولطموها على خدها، ورفسوها حتى اسقطت جنينها، و.. و.. إلخ..

ومن البديهي: أن الضرب بالسوط أهون بمراتب كثيرة من ذلك كله.. ولا سيما إذا كان ذلك مكافأة له على أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر.. كما صرح به «عليه السلام» حين قال:

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص124 وبحار الأنوار ج29 ص612 = = والإمام علي بن أبي طالب «عليهم السلام» للهمداني ص703 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص166.

«الله بيني وبينك إن كنت أمرتك بمعروف ونهيته عن منكر» (1).
11 - وهذه الحادثة تظهر لنا أيضاً مدى عظمة علي «عليه السلام» وبعد نظره، وثاقب فكره.. وتظهر أيضاً طبيعة الناس الذين فرضت عليه الظروف أن يتعامل معهم، ومدى البون الشاسع بينه وبينهم..

علي عليه السلام يرفع العصا على عثمان:

روى الطبراني من طريق سعيد بن المسيب، قال:

كان لعثمان آذن، فكان يخرج بين يديه إلى الصلاة، قال: فخرج يوماً فصلى والآذن بين يديه. ثم جاء فجلس الآذن ناحية، ولف ردائه فوضعه تحت رأسه واضطجع، ووضع الدرة بين يديه، فأقبل علي في إزار ورداء وبيده عصا، فلما رآه الآذن من بعيد قال: هذا علي قد أقبل.

فجلس عثمان فأخذ عليه ردائه، فجاء حتى قام على رأسه، فقال: اشتريت ضيعة آل فلان و لو وقف رسول الله «صلى الله عليه وآله» في مائها حق؟! أما إنني قد علمت إنه لا يشتريها غيرك.

فقام عثمان وجرى بينهما كلام لا أذكره حتى ألقى الله عز وجل، وجاء العباس فدخل بينهما، ورفع عثمان على علي الدرة، ورفع علي

(1) راجع: بحار الأنوار ج 31 ص 452 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 16.

على عثمان العصا، فجعل العباس يسكنهما، ويقول لعلي: أمير المؤمنين.

ويقول لعثمان: ابن عمك.

فلم يزل حتى سكتا.

فلما أن كان من الغد رأيتهما وكل منهما أخذ بيد صاحبه وهما يتحدثان(1).

ونقول:

لا بأس بالتأمل في الأمور التالية:

1- قال العلامة الأميني:

يعلمنا الحديث: أن الخليفة ابتاع الضيعة وماءها، وفيه حق لوقف رسول الله لا يجوز ابتياعه، فإن كان يعلم بذلك؟! - وهو المستفاد من سياق الحديث حيث إنه لم يعتذر بعدم العلم، وهو الذي يلمح إليه قول الإمام «عليه السلام»: وقد علمت أنه لا يشتريها غيرك - فبأي مبرر استساغ ذلك الشراء؟

وإن كان لا يعلم؟! فقد أعلمه الإمام «عليه السلام»، فما هذه الممارسة والتلاحي ورفع الدرة؟! الذي اضطر الإمام إلى رفع العصا،

(1) المعجم الأوسط للطبراني ج 8 ص 363 حديث 7740، والغدير ج 8 ص 230 و 231 ومجمع الزوائد ج 7 ص 226 وراجع: أنساب الأشراف (ط مؤسسة الأعلمي) ص 132.

حتى فصل بينهما العباس، أوفي الحق مغضبة؟

وهل يكون تنبيه الغافل، أو إرشاد الجاهل مجلبة لغضب الإنسان، الديني؟! فضلاً عما يقله أكبر منصة في الإسلام (1).

2 - إن ذيل الرواية، وإن كان أريد به إظهار أن حالة من الصفاء والوئام كانت تهيمن على العلاقة بين علي «عليه السلام» وعثمان.. ولكن يعسر على الإنسان المنصف أن يقنع نفسه بذلك، فإنه يعلم أن عثمان لم يقدم ما يدل على أنه قد خضع لحكم الله، ولم يرجع الأمور إلى نصابها.

والكل يعلم أيضاً: أن علياً «عليه السلام» لا يقنعه ولا يرضيه ما هو أقل من ذلك، فمن أين يأتي الوئام والصفاء للعلاقة بين رجلين غضب أحدهما لنفسه، وغضب الآخر لله؟!..

3 - ليت ابن المسيب ذكر لنا ذلك الكلام الذي جرى بين علي «عليه السلام» وعثمان لننظر فيه، ونستفيد من مضامينه الفكرة والعبرة والموقف..

غير أن ما نود أن نعرفه أيضاً هو السبب الذي دعا ابن المسيب إلى كتمانته، وإلى أن يتعهد بأن لا يذكره طيلة حياته.

فهل اتخذ هذا القرار استفظاعاً للمضامين التي وردت فيه، أو لما تضمنته من فضائح، لا يريد البوح بها حفاظاً على ماء الوجه لمن

صدرت منه؟! علماً بأننا على يقين بأن علياً «عليه السلام» قد غضب الله تعالى.. وبأنه مع الحق والقرآن، والحق والقرآن معه بنص رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلم يصدر منه إلا الحق..

فهل أفصح علي «عليه السلام» عما دل على وجود مخالفات كبيرة وفضائح خطيرة لدى عثمان؟! ولا يحب ابن المسيب إنقاص قدر عثمان بإطلاع الناس عليها؟!!

أم أنه كتمها خوفاً وتقية من حزب عثمان، حتى لا يوصلوا إليه الأذى بسبب ذلك؟!!

أم أنه قد صدر من عثمان في مواجهة علي «عليه السلام»، ما يضيف مخالفات جديدة إلى مخالفاته الكبيرة، الأمر الذي يؤكد، ويزيدها وضوحاً، ويثبت إصراره على مخالفة أحكام الله تعالى.. ويضيف إلى مخالفته التي يطالبه علي «عليه السلام» بها مثيلات لها تضارعا أو تزيد عليها، في الهجنة والغرابة؟!!

4 - أضاف عثمان في موقفه هنا إلى تعديه على وقف رسول الله «صلى الله عليه وآله» مخالفات عديدة، ومنها: إصراره على ذلك، ثم مخاصمته من جاء لينصحه ويرده إلى الحق، وينجيه من المؤاخذة الإلهية، وهي مخاصمة وصلت إلى حد المبادرة إلى العنف، واستعمال الدرة، مع أن المتوقع منه هو أن يستحي ويعتذر من إقدامه على التصرف في الوقف، وأن يشكر الذي جاء لينصحه ويجنبه المؤاخذة الإلهية!!!

الفرق بين عثمان وعمر:

قال المعتزلي: وروى شيخنا أبو عثمان الجاحظ، عن زيد بن أرقم، قال: سمعت عثمان وهو يقول لعلي «عليه السلام»: «أنكرت علي استعمال معاوية، وأنت تعلم أن عمراً استعمله».

قال علي «عليه السلام»: «نشدتك الله! ألا تعلم أن معاوية كان أطوع لعمر من يرفاً غلامه! إن عمر كان إذا استعمل عاملاً وطئ على صماخه، وإن القوم ركبوك وغلبوك، واستبدوا بالأمر دونك».

فسكت عثمان (1).

ونقول:

1 - إن هذا يشير إلى عمق تأثير عمر في الناس، حتى إنهم كانوا يحتجون بأفعاله لتبرير أفعالهم، بل هم يحتجون بها على التشريع والأحكام، حتى مع مخالفتها لنص القرآن، ولما سنه رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وقد تحدثنا عن هذا الأمر في موضع آخر من هذا الكتاب..

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 24 وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 143 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 183 والنصائح الكافية ص 208 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 377 ونهج السعادة ج 1 ص 167 والكامل في التاريخ ج 3 ص 152 والغدير ج 9 ص 159.

2 - قد بين أمير المؤمنين «عليه السلام» الفرق بين عمر وعثمان فيما يرتبط بمعاملة الولاة، والهيمنة عليهم، فلا حاجة إلى المزيد من البسط في ذلك.

عثمان ينوي مهاجمة علي عليه السلام:

عن صهيب مولى العباس قال: إن العباس قال لعثمان: أذكرك الله في أمر ابن عمك، وابن خالك، وصهرك، وصاحبك مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقد بلغني أنك تريد أن تقوم به وبأصحابه.. فقال: أول ما أجيبك به أني قد شفعتك، إن علياً لو شاء لم يكن أحد عندي إلا دونه، ولكنه أبى إلا رأيته..

ثم قال لعلي «عليه السلام» مثل قوله لعثمان.

فقال علي «عليه السلام»: لو أمرني عثمان أن أخرج من داري لخرجت(1).

ونقول:

1 - إن شكاوى عثمان من علي قد بدأت قبل تحرك المصريين، وقدوم أهل الأمصار إلى المدينة، ومحاصرته، وقد صرحوا: بأنها

(1) أنساب الأشراف ج 5 ص 14 والغدير ج 9 ص 76 وراجع: بحار الأنوار ج 31 ص 268 و 271 ومجمع الزوائد ج 4 ص 208 و 209 والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 686 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 261.

بدأت بعد أن مضت ست سنين من خلافته(1).

ونحن نقول: بل بدأت من أول أيام خلافته، حيث منع من الإقتصاص من عبيد الله بن عمر، لقتله الهرمزان، وجفينه، وبنت أبي لؤلؤة، حسبما قدمناه.. ثم توالى المخالفات بتوليته بعض من لا مجال للسكوت على توليته، وبغير ذلك من أمور.

2 - إن مراد علي «عليه السلام» بقوله: لو أمرني عثمان أن أخرج من داري لخرجت هو التدليل على أنه «عليه السلام» لا يطلب بإعتراضاته على عثمان إلا إصلاح الأمور، وحفظ عثمان وإعادته إلى طريق العدل، ومراعاة أحكام الشريعة في ممارساته السلطوية، وبيان أنه «عليه السلام» ليس فقط لا يطلب الحصول على منفعة شخصية، وإنما هو على استعداد للتضحية بكل ما يملك من أجل إصلاح الأمور..

3 - إن علياً «عليه السلام» لو كان يستطيع السكوت على تلك المخالفات لفعل.. ولكن ماذا يصنع إذا كان الأمر بالمعروف ودفع

(1) راجع: كنز العمال ج 5 ص 714 وإمتاع الأسماع ج 5 ص 297 وأنساب الأشراف ج 6 ص 133 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 64 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 431 وفتح الباري ج 13 ص 185 وراجع: بحار الأنوار ج 33 ص 350 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 305 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 274 وج 5 ص 80 والأعلام للزركلي ج 4 ص 226 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 259.

الظلم، والتعدييات، وحمل الناس على مراعات الأحكام الشرعية واجب شرعي، لا مجال للتخلي عنه بأي حال؟!!

4 - قد أظهر هذا النص أن عثمان كان مصمماً على مهاجمة علي «عليه السلام» وأصحابه. وأن ذلك قد بلغ العباس بن عبد المطلب، فطالبه به، ولم ينكره عثمان.

وهذا يدل أن عثمان ومن معه كانوا يشعرون بأنهم يملكون من القوة والمنعة، والسلطان ما يخولهم الدخول في مخاطرة كهذه..

5 - إن مبادرة عثمان إلى توسط العباس أظهرت: أنه لم يكن مطمئناً إلى أن نتيجة ما سيقدم عليه ستأتي وفق هواه..

6 - إن كلمات عثمان للعباس عن علي تشير إلى أنه يطمح إلى أن يصبح علي «عليه السلام» في خدمة مشروعه، ويريد منه أن يكون السامع المطيع، وأن يتخلى عن قناعاته، وعما يفكر فيه، ويصير تابعاً وخاضعاً.

7 - بالنسبة لقوله: لو أمرني أن أخرج من داري لخرجت، نقول: ذكر الثَّقَفي في تاريخه، عن عبد الله شيدان السلمي، أنه قال لأبي ذر: ما لكم ولعثمان؟! ما تهوّن عليه.

فقال: بلى والله، لو أمرني أن أخرج من داري لخرجت ولو حبواً، ولكنه أباي أن يقيم كتاب الله (1).

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 271 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي

فنسب هذه الفقرة الأخيرة إلى أبي ذر، مع أن النص المتقدم نسبها إلى علي «عليه السلام»..
غير أننا نقول:

لا مانع من أن يقولها علي «عليه السلام» وأبو ذر معاً، حين تقتضي المناسبة ذلك، لا سيما وأن أبا ذر ملتزم بخط علي «عليه السلام»، ويتعلم منه، ويأخذ عنه..

والتوافق في أمثال هذه الأمور كثير، وشائع..

8 - ذكر الثَّقَفي في تاريخه نصاً آخر، يبدو أنه قد تعرض للتلاعب. وهو: أن عثمان قد وصف أبا ذر بأنه «كذاب»، فلما اعترض عليه علي «عليه السلام» أكد عثمان ذلك، مستشهداً ومستنداً إلى الفقرة المذكورة، قال الثَّقَفي: إن أبا ذر ألقى بين يدي عثمان، فقال يا كذاب!.

فقال علي «عليه السلام»: ما هو بكذاب.

قال: بلى، والله، لو أمرني أن أخرج من داري لخرجت ولو حبواً، ولكنه أبى أن يقيم كتاب الله (1).

ص264.

(1) بحار ج31 ص271 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص686 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص263 و 264 و 265 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص432 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص264.

ومن الواضح: أن هذا الكلام لا معنى له.. فإن عثمان هو المتهم بأنه أبى أن يقيم كتاب الله، وأبو ذر وعلي «عليه السلام» وسائر الصحابة هم الذين يطالبون عثمان بالعودة إلى كتاب الله تعالى، والعمل بسنة رسوله «صلى الله عليه وآله»..

كلام العلامة الأميني:

قال العلامة الأميني: «وبعد هذه كلها يزحزحه «عليه السلام» عن مدينة الرسول «صلى الله عليه وآله» ويقلقه من عقر داره، ويخرجه إلى ينبع مرة بعد أخرى قائلاً لابن عباس: قل له فليخرج إلى ماله بالينبع، فلا أغتم به ولا يغتم بي. ألا مسائل الرجل عما أوجب أولوية الإمام الطاهر المنزه عن الخطأ، المعصوم من الزلل بالنفي ممن نفاهم من الأمة الصالحة؟! أكان - بزعمه - علي «عليه السلام» شيعياً إشتراكياً، شيخاً كذاباً(1)، كأبي ذر، الصادق المصدق؟! أم كان عنده دويبة سوء، كابن مسعود، أشبه(2) الناس هدياً ودلاً، وسمتاً برسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! أم كان الرجل يراه ابن مَكَاء، عاضاً أير أبيه، طاغياً كذاباً،

(1) هذه أقوالهم في أبي ذر.

(2) هذا ما رواه أهل السنة في حق ابن مسعود، مع أن هذه الصفات هي صفات جعفر بن أبي طالب «رضوان الله تعالى عليه».

يجترئ عليه، ويجرئ عليه الناس⁽¹⁾، كعمار جلدة ما بين عيني النبي
«صلى الله عليه وآله»؟!!

أم كان يحسبه معالجاً نيرنجاً ككعب بن عتبة، الصالح الناسك؟!
أم كان يراه تاركاً الجبن، واللحم، والجمعة، والتزويج، كعامر بن
عبد قيس، القارئ الزاهد المتعبد؟!
أم كان الإمام متكلماً بالسنة الشياطين، غير عاقل ولا دين له،
كصلحاء الكوفة المنفيين؟!⁽²⁾.

حاشا صنو النبي الأقدس عن أن يرمى بسقطة في القول أو في
العمل بعد ما طهره الجليل، واتخذة نفساً لنبيه، واختارهما من بين
بريته نبياً ووصياً.

وحاشا أولئك المنفيون من الصحابة الأولين الأبرار، والتابعين
لهم بإحسان عن تلكم الطامات والأفائك، والنسب المفتعلة.

نعم.. كان يرى الرجل (أي عثمان) كلاً من أولئك الصفوة
البررة، الأمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر، طاغياً اتخذ علياً
«عليه السلام» سلماً. ويعده كهفاً وملجأ، يدافع عنهم بواذر غضب
ال خليفة، ويحول بينهم وبين ما يرومه من عقوبة تلك الفئة الصالحة
الناقمة عليه لما ركبه من النهاير.

(1) هذه كلمات عثمان في عمار بن ياسر «رحمه الله».

(2) الأوصاف السيئة أطلقها عثمان على هؤلاء وأولئك.

فَدَفَعَ هذا المانع الوحيد عن تحقق هواجس الرجل، كان عنده أولى بالنفي من أولئك الرجال المنفيين، ولولاه لكان يشفي منهم غليله، ويتسنى له ما كان يبتغيه من البغي عليهم، والله يدافع عن الذين آمنوا، وإنه على نصرهم لقدير.

على أنه ليس من المعقول أن يكون من يأوي إلى مولانا أمير المؤمنين وآواه هو، طاغياً كما يحسبه هذا الخليفة، فإنه لا يأوي إلى مثله إلا الصالح الراشد من المظلومين. وهو «عليه السلام» لا يحمي إلا من هو كذلك، وهو ولي المؤمنين، وأمير البررة، وقائد الغر المحجلين، وإمام المتقين، وسيد المسلمين، كل ذلك نصا من الرسول الصادق الأمين.

وليتني أدري مم كان يغتم عثمان من مكان أمير المؤمنين «عليه السلام» بالمدينة؟!!

ووجوده رحمة ولطف من الله سبحانه وتعالى على الأمة جمعاء، لا سيما في البيئة التي تقله، يكسح عن أهلها الفساد، ويكبح جماح المتغلبين، ويقف أمام نعرات المتهوسين، ويسير بالناس على المنهج اللائق سيراً سجعاً» (1).

انتهى كلام العلامة الأميني «رحمه الله».

ونضيف إلى ما تقدم:

(1) راجع: الغدير ج 9 ص 61 و 62.

1 - إننا نلاحظ: هذا التردد الظاهر لعثمان في قراراته، الدال على عدم وضوح الرؤية لديه، فلا يدري ما هو من مصلحته مما لا يكون منها..

2 - إنه لم يحسب عواقب تردده هذا، وماله من أثر على نظرة الناس إليه، وتعاملهم معه..

3 - إنه يدل على مدى تحمل أمير المؤمنين «عليه السلام»، ومدى تواضعه وصبره على هذا الرجل الذي لا يعرف أقدار الرجال، ولا يعطيهم بعضاً من حقهم في أن يكون لهم رأيهم وقرارهم، وفي أن تحفظ كرامتهم.

فهو يتعامل مع أفضل الخلق وأكرمهم على الله، وكأنه يريد العوبة في يده، بلا قرار، وبلا رأي، وبلا حرية، إنه يريد أن يتصرف به كيف يشاء، دون أن يكون له ولو حق إبداء الرأي، وإسداء النصيحة له..

4 - إن أحداً من الناس مهما كان شأنه لا يرضى بأن يصبح العوبة في يد أحد، فإن هذا ثقل على النفوس، فكيف يجوز أن يطلب عثمان ذلك من إمام الأحرار، وسيد الأبرار، لا سيما إذا كان المطلوب هو حماية التصرفات الخاطئة، وتبريرها من دون أن يكون هناك أي أمل بالتراجع عنها..

إنه يريد حاملاً لأثقاله، ساعياً في تنفيذ رغباته، واضعاً عقله وحكمته وفهمه للأمور جانباً، يريد بلا وجدان، وبلا ضمير، وبلا

إحساس بالمسؤولية الشرعية والإنسانية..

الفصل الثالث:

التزوير للدعاية..



التزوير الرخيص:

قال الطبري:

عن محمد وطلحة وأبي حارثة وأبي عثمان، قالوا: لما كان في شوال سنة خمس وثلاثين خرج أهل مصر في أربع رفاق على أربعة أمراء، المقلل يقول ستمائة، والمكثر يقول ألف، على الرفاق عبد الرحمن بن عديس البلوى، وكنانة بن بشر الليثي، وسودان بن حمران السكوني، وقتيرة بن فلان السكوني، وعلى القوم جميعاً الغافقي بن حرب العكي، ولم يجترئوا أن يعلموا الناس بخروجهم إلى الحرب، وإنما أخرجوا كالحجاج، ومعهم ابن السوداء.

وخرج أهل الكوفة في أربع رفاق، وعلى الرفاق زيد بن صوحان العبدى، والأشتر النخعي، وزباد بن النضر الحارثي، وعبد الله بن الأصم أحد بني عامر ابن صعصعة، وعددهم كعدد أهل مصر، وعليهم جميعاً عمرو بن الأصم.

وخرج أهل البصرة في أربع رفاق، وعلى الرفاق حكيم بن جبلة العبدى، وذريح بن عباد العبدى، وبشر بن شريح الحطم بن ضبيعة القيسي، وابن المحرش بن عبد بن عمرو الحنفي، وعددهم كعدد أهل

مصر، وأميرهم جميعاً حرقوص بن زهير السعدي، سوى من تلاحق بهم من الناس..

فأما أهل مصر فإنهم كانوا يشتهون علياً.

وأما أهل البصرة فإنهم كانوا يشتهون طلحة.

وأما أهل الكوفة فإنهم كانوا يشتهون الزبير.

فخرجوا، وهم على الخروج جميع، وفي الناس شتى لا يشك كل فرقة إلا أن الفلج معها وأن أمرها سيتم دون الآخرين، فخرجوا حتى إذا كانوا من المدينة على ثلاث.

تقدم ناس من أهل البصرة، فنزلوا ذا خشب وناس من أهل الكوفة فنزلوا الأعوص، وجاءهم ناس من أهل مصر، وتركوا عامتهم بذي المروة ومشى فيها بين أهل مصر وأهل البصرة زياد بن النضر، وعبد الله بن الأصم، وقالوا:

لا تعجلوا ولا تعجلونا حتى ندخل لكم المدينة، ونرتاد، فإنه بلغنا أنهم قد عسكروا لنا. فوالله، إن كان أهل المدينة قد خافونا، واستحلوا قتالنا، ولم يعلموا علمنا، فهم إذا علموا علمنا أشد، وإن أمرنا هذا لباطل، وإن لم يستحلوا قتالنا، ووجدنا الذي بلغنا باطلاً لنرجعن إليكم بالخبر.

قالوا: اذهبوا.

فدخل الرجال، فلقيا أزواج النبي «صلى الله عليه وآله» وعلياً «عليه السلام» وطلحة والزبير وقالوا: إنما نأتم هذا البيت، ونستغنى

هذا الوالي من بعض عمالنا ما جئنا إلا لذلك.

واستأذناهم للناس بالدخول فكلهم أبى ونهى.

وقال: بيض ما يفرخن فرجعا إليهم.

فاجتمع من أهل مصر نفر فأتوا علياً، ومن أهل البصرة نفر فأتوا طلحة، ومن أهل الكوفة نفر فأتوا الزبير، وقال كل فريق منهم: إن بايعوا صاحبنا وإلا كدناهم، وفرقنا جماعتهم، ثم كررنا حتى نبغتهم.

فأتى المصريون علياً وهو في عسكر عند أحجار الزيت، عليه حلة أفواف، معتم بشقيقة حمراء يمانية، متقلد السيف، ليس عليه قميص، وقد سرح الحسن إلى عثمان فيمن اجتمع إليه، فالحسن جالس عند عثمان وعلي عند أحجار الزيت، فسلم عليه المصريون، وعرضوا له.

فصاح بهم وأطردهم، وقال: لقد علم الصالحون أن جيش ذي المروة وذي خشب ملعونون على لسان محمد «صلى الله عليه وآله»، فارجعوا لا صحبتكم الله.

قالوا: نعم.

فانصرفوا من عنده على ذلك.

وأتى البصريون طلحة، وهو في جماعة أخرى إلى جنب علي، وقد أرسل ابنه إلى عثمان، فسلم البصريون عليه، وعرضوا له.

فصاح بهم وأطردهم، وقال: لقد علم المؤمنون إن جيش ذي المروة في ذي خشب والأعوص ملعونون على لسان محمد «صلى

الله عليه وآله».

وأتى الكوفيون الزبير وهو في جماعة أخرى، وقد سرح ابنه عبد الله إلى عثمان، فسلموا عليه، وعرضوا له، فصاح بهم وأطردهم وقال: لقد علم المسلمون أن جيش ذي المروة وذي خشب والأعوص ملعونون على لسان محمد «صلى الله عليه وآله».

فخرج القوم، وأروهم أنهم يرجعون، فانفشوا عن ذي خشب والأعوص حتى انتهوا إلى عساكرهم، وهي ثلاث مراحل كي يفترق أهل المدينة ثم يكروا راجعين. فافترق أهل المدينة لخروجهم.

فلما بلغ القوم عساكرهم كروا بهم فبغثوهم، فلم يفجأ أهل المدينة إلا والتكبير في نواحي المدينة، فنزلوا في مواضع عساكرهم، وأحاطوا بعثمان وقالوا: من كف يده فهو آمن.

وصلى عثمان بالناس أياماً، ولزم الناس بيوتهم، ولم يمنعوا أحداً من كلام.

فأتاهم الناس فكلموهم، وفيهم علي، فقال: ما ردكم بعد ذهابكم ورجوعكم عن رأيكم؟!

قالوا: أخذنا مع بريد كتاباً بقتلنا.

وأتاهم طلحة، فقال البصريون مثل ذلك.

وأتاهم الزبير، فقال الكوفيون [مثل ذلك].

وقال الكوفيون [والبصريون]: فنحن ننصر إخواننا ونمنعهم

جميعاً. كأنما كانوا على ميعاد.

فقال لهم علي «عليه السلام»: كيف علمتم يا أهل الكوفة! ويا أهل البصرة! بما لقي أهل مصر وقد سرتهم مراحل ثم طويتم نحونا، هذا والله أمر أبرم بالمدينة.

قالوا: فضعوه على ما شئتم، لا حاجة لنا في هذا الرجل، ليعتزلنا. وهو في ذلك يصلي بهم، وهم يصلون خلفه، ويغشى من شاء عثمان. وهم في عينه أدق من التراب، وكانوا لا يمنعون أحداً من الكلام. وكانوا زمراً بالمدينة، يمنعون الناس من الاجتماع إلخ.. (1).

قال الأميني:

«تعطي هذه الرواية أن الذي رد الكتائب المقبلة من مصر والبصرة والكوفة هو زعماء جيش أحجار الزيت: أمير المؤمنين علي، وطلحة، والزبير، يوم صاحوا بهم وطردهم.

وروا رواية اللعن عن النبي «صلى الله عليه وآله»، وفيهم البديون وغيرهم من أصحاب محمد العدول، فما تمكنت الكتائب من دخول المدينة.

وقد أسلفنا إصفاق المؤرخين على أنهم دخلوها، وحاصروا الدار

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 348 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 386 والغدير ج 9 ص 225 - 226 والفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر الضبي ص 59 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 318 والبدائية والنهاية ج 7 ص 195.

مع المدنيين أربعين يوماً، أو أكثر أو أقل، حتى توسل عثمان بعلي أمير المؤمنين «عليه السلام»، فكان هو الوسيط بينه وبين القوم.

وجرى هنالك ما مر تفصيله من توبة عثمان على صهوة المنبر، ومن كتاب عهده إلى البلاد على ذلك، فانكفأت عنه الجماهير الثائرة بعد ضمان علي «عليه السلام» ومحمد بن مسلمة بما عهد عثمان على نفسه.

لكنهم ارتجعوا إليه بعد ما وقفوا على نكوصه، وكتابه المتضمن بقتل من شخص إليه من مصر، فوقع الحصار الثاني المفضي إلى الإجهاز عليه.

وأنت إذا عطفت النظرة إلى ما سبق من أخبار الحصارين، وأعمال طلحة والزبير فيهما، وقبلهما وبعدهما نظرة ممعنة لا تكاد أن تستصح دفاعهما عنه في هذا الموقف.

وكان طلحة أشد الناس عليه، حتى منع من إيصال الماء إليه، ومن دفنه في مقابر المسلمين.

لكن رواية السوء المتسلسلة في هذه الأحاديث راقهم إخفاء مناوأة القوم لعثمان، فاختلفوا له هذه وأمثالها(1).

ونزيد نحن هنا:

أولاً: تقول الرواية: إن علياً «عليه السلام» كان في عسكر عند

(1) الغدير ج9 ص312.

أحجار الزيت.

والسؤال هو: من أين أتى هذا العسكر؟! ولماذا وجد؟! وممن ومتى تكوّن؟! ولماذا لم يدافع عن عثمان حين تألبت تلك الجموع عليه، إن كان يريد دفع القتل عنه؟! أو لماذا لم يشارك في الهجوم على عثمان؟! إن كان يعمل على التخلص منه، كما يدعيه بنو أمية؟!

ثانياً: إن موقف طلحة من عثمان ومنعه الماء لا يحتاج إلى بيان. وقد قتله مروان في حرب الجمل، لأنه أراد أن يثأر لعثمان بذلك.

ثالثاً: ما هذا التقسيم البديع للبلاد الثلاثة، الذي جعل مصر لعلي «عليه السلام»، والكوفة للزبير، والبصرة لطلحة؟! وهل هو تقسيم صحيح ودقيق؟!

ولماذا اختص هذا بهذا البلد، وذاك بالبلد الآخر؟! مع العلم بأن الناس يقولون: إن الكوفة كانت لعلي «عليه السلام»، ومنها نفي صلحاء الكوفة إلى الشام.

رابعاً: ما هذا التوافق في الأعداد بين الذين جاؤوا من مصر، والذين جاؤوا من الكوفة، والذين جاؤوا من البصرة؟!

فقد صرحت الرواية: أن العدد كان هو العدد!! وأبدع منه التوافق في الرفاق الأربعة، وفي الأمراء الأربعة لهؤلاء، وأولئك، وأولئك!! ولكن الاختلاف جاء فقط في الهوى والميل، فهؤلاء يميلون إلى علي «عليه السلام»، وأولئك يشتهون طلحة، والآخرين يشتهون الزبير!! حسب تعبير الرواية.

واللافت: أن المرشحين الثلاثة كانوا أيضاً قد أرسل كل واحد منهم ولده إلى عثمان لنصرته، ثم توافقت أجوبة الثلاثة للفرقاء الثلاثة على نسق واحد أيضاً.

خامساً: والأبداع من هذا التوافق.. أن راوي الرواية لا يعرف مقدار العدد لكل فريق، لأن الرواة اختلفوا بين رقمين متباعدين بصورة لافتة، فالمقل يقول: ست مئة، والمكثر يقول ألف!!

سادساً: إذا كانت الفرق مختلفة إلى هذا الحد فيما بينها، وكان أهل المدينة يخالفونهم أيضاً، فهل من المعقول أن تقول تلك الرواية: «لا يشك كل فرقة إلا أن الفلج معها، وأمرها سيتم دون الآخرين.. فما المبرر لهذا اليقين الذي لا يتزعزع لدى كل فرقة، مع أن مقابلها فئات أكبر وأقدر منها تخالفها الرأي..

سابعاً: إن سياق الأحداث الوارد في الرواية، لا بد أن يخل بعزمهم، ويظهر لهم أنهم على الباطل، ولا سيما بعد أن طردهم علي «عليه السلام» وطلحة والزبير، ولم يعد لهم نصير، ولا ظهير.

كما أنه إذا كان الذين يريد هؤلاء قتل عثمان من أجلهم قد طردوهم، وأصبحوا ضدهم، فلمن إذن يعملون، ولماذا يقتلون عثمان؟!

ثامناً: إن حجة علي «عليه السلام» قد فضحت مؤامرتهم، وبينت أنه أمر أبرم بالمدينة، فكيف سكنت، وسكنت معه الناس عنهم، ومكنوهم من حصار عثمان شهرين أو أقل أو أكثر حتى قتلوه؟!

هوى أهل الكوفة في الزبير:

وزعمت الرواية المتقدمة: أن هوى الكوفيين كان في الزبير.. وهذا غير صحيح، فإن الأثر الذي كان لـ«علي» عليه السلام» كما كان علي» عليه السلام» لرسول الله «صلى الله عليه وآله» كان رئيس أهل الكوفة، ومعه زيد بن صوحان، الذي قيل فيه: دينه دين علي «عليه السلام».

فكيف يمكن أن يكون هوى هؤلاء في الزبير؟! وما هو الرابط بين الزبير وبين أهل الكوفة؟! وما السبب في هذا التعلق المفاجئ لهم به؟! أضف إلى ذلك: أن عمار بن ياسر «رحمه الله» الذي تولى على الكوفة، كان من حواربي علي «عليه السلام».

وزعمت تلك الرواية أيضاً: أن هوى أهل البصرة كان مع طلحة..

وهذا غير صحيح أيضاً، فإن زعيم البصريين كان حكيم بن جبلة، الذي حارب طلحة في البصرة قبل قدوم أمير المؤمنين «عليه السلام».. وقد استشهد حكيم، وجماعة كانوا معه..

ويبدو: أنهم يريدون بهذه الأباطيل أن يبرروا طمع الزبير بولاية الكوفة، وطمع طلحة بولاية البصرة. وأن طلبهما من علي «عليه السلام» أن يولييهما إياهما، كان في محله، لا سيما وأن أهل الكوفة

والبصرة يريدانهما، فرفض «عليه السلام» ذلك، ولا مبرر لهذا الرفض.

نصيحة المغيرة لعلي ×:

قال المغيرة بن شعبة لعلي «عليه السلام»: إن هذا الرجل مقتول. وإنه إن قتل وأنت بالمدينة اتخذوا أو اتحدوا فيك، فاخرج فكن بمكان كذا وكذا. فإنك إن فعلت وكنت في غار باليمن طلبك الناس. فأبى (1).

ونقول:

1 - كأن المغيرة بن شعبة يريد أن يوحي بأن علياً «عليه السلام» لا يريد مغادرة المدينة خوفاً من فوات الخلافة منه، وعدم بيعة الناس له، فإنهم إذا لم يجدوه قريباً منهم عدلوا إلى غيره فبايعوه. مع أن علياً «عليه السلام» لم يكن يفكر في هذا الأمر.

أولاً: لأنه كان يعلم حال الناس، فهو حاضر بينهم، ويعيش في متن الأمور، ويعرف الناس وميولهم أكثر من المغيرة الغادر.

ثانياً: إنه «عليه السلام» إنما يقيم بالمدينة ليعالج الفتنة، وليخفف من وقعها السيء، ويمنع من تطورها. ومن انفلات الأمور بصورة خطيرة. ومن قتل عثمان بهذه الصورة إن أمكن..

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 392 وج 3 ص 422 والغدير ج 9 ص 234 والفتنة ووقعة الجمل ص 74 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 410.

ثالثاً: قد يكون المغيرة بصدد خداع علي «عليه السلام»، وتوطئة الأمر لغيره، كطلحة مثلاً.. لأنه يعلم أن وجود علي «عليه السلام» في المدينة لا يبغي لغيره أية فرصة أو منفذ لهذا الأمر.

2 - ذكر ما يشبه هذه القضية بين الإمام علي «عليه السلام» وبين الإمام الحسن «عليه السلام».. وهي التالية:

مشورة الإمام الحسن علي أبيه ١ :

قالوا: وقال الحسن بن علي «عليهما السلام» لعلي «عليه السلام» حين أحاط الناس بعثمان: اخرج من المدينة واعتزل، فإن الناس لا بد لهم منك، وإن هم ليأتونك (لعله: وإنهم ليأتونك) ولو كنت بصنعاء اليمن، وأخاف أن يقتل هذا الرجل وأنت حاضره.

فقال: يا بني، أخرج عن دار هجرتي؟! وما أظن أحداً يجترئ على هذا القول كله (1).

ونقول:

إن كان رأي الإمام الحسن «عليه السلام» هو الصواب، فلا بد أن يختاره علي «عليه السلام»، ويجب أن يلتفت إليه من أول الأمر، ولا حاجة إلى أن يشير به أحد عليه.. حتى الإمام الحسن «عليه السلام»

(1) الأُمالي للطوسي ج 2 ص 324 و 325 و (ط دار الثقافة - قم) ص 714 وبحار الأنوار ج 31 ص 487 عنه.

وإن أشار به عليه الإمام الحسن «عليه السلام»، وظهر له أنه الحق بعد خفائه لم يجز له العدول عنه، ولكن هذا يوجب الطعن في إمامته «عليه السلام» وعلمه وحكمته..

وإن لم يظهر له صواب هذا الرأي، فإن أحدهما: هو، أو ولده ليس أهلاً لمقام الإمامة والهداية، لأن أحدهما مخطئ.. بلا ريب.

وإن كان الحق مع علي «عليه السلام»، فالحسن «عليه السلام» لا يشير عليه بغير الحق لأنه الإمام المعصوم. وإن أشار به لم يكن معصوماً ولا إماماً.

من أجل ذلك نقول:

الصحيح: هو أن هذه القضية قد حدثت بين علي «عليه السلام» وبين المغيرة بن شعبة كما ذكرناه..

لعل هذا هو الصحيح:

ولو سلمنا جدلاً أن شيئاً من هذا القبيل قد حدث بين الإمام «عليه السلام» وبين ولده الحسن «عليه السلام»، فلا بد أن يكون الغرض من هذا الخطاب، وذلك الجواب هو إسماع الناس هذا الجواب، وتعريفهم بأنه «عليه السلام» لم يكن غافلاً عما ربما يدور في خلدهم، أو قفل عما يتداولونه فيما بينهم، فإنه إنما يتصرف وفق ما يمليه عليه الواجب.

ويدل على أن الكلام مسوق في هذا الإتجاه قول علي «عليه السلام»: ما أظن أحداً يجترئ على هذا القول كله.. مشيراً بذلك إلى

أن الإمام الحسن «عليه السلام» كان يتحدث بلسان غيره. مما قيل، أو يحتمل أن يقال، أو مما لا يصرح به البعض، لأنه يتضمن جرأة على الحق والحقيقة.

والذي يدعو علياً «عليه السلام» للمقام في المدينة، رغم أن بوادر قتل عثمان كانت ظاهرة: هو أن خروجه «عليه السلام» منها قد يكون أدعى لترويج التهمة الباطلة ضده، والتي تقول: إنه «عليه السلام» قد حرّض الناس عليه، ثم تظاهر بأنه غير معني بالأمر، وابتعد عن الساحة في الظاهر، مع أنه هو الذي حركها ويحركها في الباطن.

وقد يتوسل بعض أهل الأهواء لتأكيد هذه التهمة بقول عمرو بن العاص حين قتل عثمان: إني إذا نكأت قرحة أدميتها.

يعني: أنه كان وهو بفلسطين يحرك الناس في المدينة على عثمان.

علي × ومغالطة طلحة:

من كلام لمولانا أمير المؤمنين «عليه السلام» في طلحة: والله ما استعجل متجردا للطلب بدم عثمان إلا خوفاً من أن يطالب بدمه، لأنه مظنته، ولم يكن في القوم أحرص عليه منه، فأراد أن يغالط بما أجلب فيه، ليلبس الأمر، ويقع الشك.

ووالله ما صنع في أمر عثمان واحدة من ثلاث: لئن كان ابن عفان ظالماً - كما كان يزعم - لقد كان ينبغي له أن يوازر قاتليه، أو

ينابذ ناصريه.

ولئن كان مظلوماً لقد كان ينبغي له أن يكون من المنهنيين عنه،
والمعذرين فيه.

ولئن كان في شك من الخصلتين لقد كان ينبغي له أن يعتزله،
ويركد جانباً، ويدع الناس معه.

فما فعل واحدة من الثلاث، وجاء بأمر لم يعرف بابه، ولم تسلم
معاذيره.

قال ابن أبي الحديد: فإن قلت: يمكن أن يكون طلحة إباحة
دم عثمان أولاً، ثم تبدل ذلك الإعتقاد بعد قتله، فاعتقد أن قتله حرام،
وأنه يجب أن يقتص من قاتليه.

قلت: لو اعترف بذلك لم يقسم علي «عليه السلام» هذا التقسيم،
وإنما قسمه لبقائه على اعتقاد واحد، وهذا التقسيم مع فرض بقاءه على
اعتقاد واحد صحيح لا مطعن فيه، وكذا كان حال طلحة، فإنه لم ينقل
عنه أنه قال: ندمت على ما فعلت بعثمان.

فإن قلت: كيف قال أمير المؤمنين: فما فعل واحدة من الثلاث؟

وقد فعل واحدة منها، لأنه وازر قاتليه حيث كان محصوراً.

قلت: مراده: أنه إن كان عثمان ظالماً وجب أن يوازر قاتليه بعد
قتله، يحمي عنهم، ويمنعهم ممن يروم دماءهم، ومعلوم أنه لم يفعل
ذلك.

وإنما وازرهم وعثمان حي، وذلك غير داخل في التقسيم (1).

عثمان يتعوذ بالمصحف:

قالوا: وبعد أن حصر عثمان، وأحرق الباب عليه، «خرج الناس كلهم، ودعا بالمصحف، يقرأ فيه، والحسن عنده؛ فقال: إن أباك الآن لفي أمر عظيم، فأقسمت عليك لما خرجت» (2).

ونقول:

لعل عثمان تعوذ بالمصحف حقاً، وجعله ردءاً يمنع مهاجميه من قتله، ولكن، هل صحيح أن الدماء قد سالت على المصحف، وخصوصاً على قوله تعالى: (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (3). ولكننا نشك في صحة ذلك.

فأولاً: لو صح ذلك لأخذ معاوية هذا المصحف ونصبه في الشام ليحرض به الناس على علي «عليه السلام». ومن معه كما أخذ قميص عثمان، ونصبه للناس في دمشق لأجل ذلك.

ثانياً: ما زعمته بعض الروايات من أن الغافقي أحد قاتلي عثمان

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 10 ص 9 والغدير ج 9 ص 91.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 392 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 422 والفتنة ووقعة الجمل ص 74 والغدير ج 9 ص 234 وتاريخ مدينة دمشق

ج 39 ص 410.

(3) الآية 137 من سورة البقرة.

ضرب المصحف برجله فاستدار المصحف فاستقر بين يديه وسالت عليه الدماء (1). لا يبعد أن يكون مصنوعاً من قبل بني أمية وحزبهم بهدف الدعاية والتحريض.. وإلا، فإن الإشكال يتوجه على عثمان حيث عرض المصحف، لما لا ينبغي تعريضه له في ظروف كهذه، مع أنه كان بإمكانه أن يدفع كل ما يجري ويتخلص من هذا البلاء بالالتزام بالعمل بما في المصحف، والتراجع عن مخالفاته لأحكامه..

ثالثاً: إن ما أريد الإيحاء به من أن الله تعالى سينتقم لعثمان من قاتليه.. غير موفق، فإن الآية تريد أن تقول للنبي «صلى الله عليه وآله»: «إن الله سيدفع عنك أعداءك، وسوف تنجو من كيدهم، ولن ينالك بطشهم، في حين أن ما جرى لعثمان كان عكس ذلك، فإن الله لم يكف أعداءه، ولم يدفعهم عنه، ولم ينجه منهم.

رابعاً: بالنسبة لحضور الإمام الحسن عنده وطلبه منه أن يخرج، نقول: عرفنا مدى حرص عثمان على جمع الأنصار حوله.. وكم من مرة استنجد بأبيه علي «عليه السلام»، فأنجده، فلما تكرر منه نقضه لعهوده تركه.

وقد قال عبد الرحمان بن الأسود: «ثم انصرف إلى بيته، فلم

(1) راجع: الغدير ج 9 ص 233 والفتنة ووقعة الجمل ص 72 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 157 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 439 وج 70 ص 138 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 421 والكامل في التاريخ ج 3 ص 178 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 210.

أزل أرى علياً منكباً عنه، لا يفعل ما كان يفعل»⁽¹⁾، فما معنى أن يرسل ولده للدفاع عنه!!

الفصل الرابع:

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص363 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص398 والغدير ج9 ص175.

خلط الحقائق بالأباطيل..

أباطيل.. مفضوحة:

قالوا: ثم بلغ علياً أنهم يريدون قتل عثمان، فقال: إنما أردنا منه مروان، فأما قتل عثمان فلا. وقال للحسن والحسين: اذهبا بسيفكما حتى تقوما على باب عثمان، فلا تدعا أحداً يصل إليه، وبعث الزبير ابنه، وبعث طلحة ابنه.

وبعث عدة من أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله» أبناءهم يمنعون الناس أن يدخلوا على عثمان، ويسألونه إخراج مروان. فلما رأى الناس ذلك رموا باب عثمان بالسهم، حتى خضب الحسن بن علي بدمائه، وأصاب مروان سهم وهو في الدار، وكذلك محمد بن طلحة، وشج قنبر مولى علي.

ثم إن بعض من حصر عثمان (وهو محمد بن أبي بكر) خشي أن يغضب بنو هاشم لأجل الحسن والحسين، فتنتشر الفتنة.

فأخذ بيد رجلين فقال لهما: إن جاء بنو هاشم فرأوا الدم على وجه الحسن كشفوا الناس عن عثمان، وبطل ما تريدون، ولكن اذهبوا بنا نتسور عليه الدار فنقتله من غير أن يعلم أحد.

فتسوروا من دار رجل من الأنصار، حتى دخلوا على عثمان، وما يعلم أحد ممن كان معه، لأن كل من كان معه كان فوق البيت، ولم يكن معه إلا امرأته، فقتلوه، وخرجوا هاربين من حيث دخلوا، وصرخت امرأته، فلم يسمع صراخها من الجلبة.

فصعدت إلى الناس فقالت: إن أمير المؤمنين قتل. فدخل عليه

الحسن والحسين ومن كان معهما فوجدوا عثمان مذبحاً، فانكبوا عليه
يبكون، ودخل الناس فوجدوا عثمان مقتولاً.

فبلغ علياً، وطلحة، والزبير، وسعداً، ومن كان بالمدينة، فخرجوا
وقد ذهبت عقولهم حتى دخلوا على عثمان فوجدوه مقتولاً،
فاسترجعوا. وقال علي لابنيه: كيف قتل أمير المؤمنين وأنتما على
الباب؟!.

ورفع يده فلطم الحسن، وضرب صدر الحسين، وشم محمد بن
طلحة. ولعن عبد الله بن الزبير، وخرج علي وهو غضبان، فلقبه
طلحة فقال: مالك يا أبا الحسن! ضربت الحسن والحسين؟

وكان يرى أنه أعان على قتل عثمان.

فقال: عليك كذا وكذا، رجل من أصحاب رسول الله «صلى الله
عليه وآله»، بدري، لم تقم عليه بينة ولا حجة.

فقال طلحة: لو دفع مروان لم يقتل.

فقال علي «عليه السلام»: لو أخرج إليكم مروان لقتل قبل أن
تثبت عليه حكومة.

وخرج علي «عليه السلام» فأتى منزله، وجاء الناس كلهم إلى
علي ليبايعوه، فقال لهم:

ليس هذا إليكم إنما هو إلى أهل بدر فمن رضي به أهل بدر فهو
ال خليفة، فلم يبق أحد من أهل بدر إلا قال: ما نرى أحق لها (بها.ظ.)
منك.

فلما رأى علي ذلك جاء المسجد، فصعد المنبر وكان أول من صعد إليه، وبايعه طلحة والزبير، وسعد، وأصحاب محمد «صلى الله عليه وآله»، وطلب مروان فهرب، وطلب نفعاً من ولد مروان بني أبي معيط فهربوا (1).

وروى ابن الجوزي في التبصرة، من طريق ابن عمر قال: جاء علي «عليه السلام» إلى عثمان يوم الدار، وقد أغلق الباب، ومعه الحسن بن علي «عليهما السلام»، وعليه سلاحه، فقال للحسن: ادخل إلى أمير المؤمنين فاقرأه السلام وقل له: إنما جئت لنصرتك فمرني بأمرك.

فدخل الحسن، ثم خرج، فقال لأبيه: إن أمير المؤمنين يقرئك السلام ويقول لك: لا حاجة لي بقتال وإهراق الدماء.

قال: فنزع علي عمامة سوداء ورمى بها، بين يدي الباب، وجعل ينادي: (ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ) (2).

وعن شداد بن أوس، نزيل الشام، والمتوفى بها في عهد معاوية،

(1) الغدير ج 9 ص 236 و 237 وفي هامشه عن: الرياض النضرة ج 2 ص 125 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص 108 نقلاً عن ابن عساكر، وتاريخ الخميس ج 2 ص 261 و 262 نقلاً عن الرياض. وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 418 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1304.

(2) الآية 52 من سورة يوسف.

أنه قال:

لما اشتد الحصار بعثمان يوم الدار رأيت علياً خارجاً من منزله، معتماً بعمامة رسول الله، متقلداً سيفه، وأمامه ابنه الحسن والحسين، وعبد الله بن عمر في نفر من المهاجرين والأنصار، فحملوا علي الناس وفرقوهم، ثم دخلوا على عثمان فقال علي: السلام عليك يا أمير المؤمنين! إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يلحق هذا الأمر حتى ضرب بالمقبل المدبر، وإني والله لا أرى القوم إلا قاتليك، فمرنا فلنقاتل.

فقال عثمان: انشد الله رجلاً رأى لله عز وجل عليه حقاً، وأقر أن لي عليه حقاً: أن يهريق في سببي ملء محجمة من دم، أو يهريق دمه في.

فأعاد علي «عليه السلام» القول، فأجاب عثمان بمثل ما أجاب، فرأيت علياً خارجاً من الباب وهو يقول: اللهم إنك تعلم أنا قد بذلنا المجهود.

ثم دخل المسجد، وحضرت الصلاة، فقالوا له: يا أبا الحسن! **تقدم فصل بالناس، فقال:** لا أصلي بكم والإمام محصور، ولكن أصلي وحدي، فصلى وحده وانصرف إلى منزله، فلحقه ابنه وقال: والله يا أبت! قد اقتحموا عليه الدار قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، هم والله قاتلوه.

قالوا: أين هو يا أبا الحسن؟!

قال: في الجنة والله زلفى.

قالوا: وأين هم يا أبا الحسن؟!

قال: في النار والله ثلاثاً⁽¹⁾.

ومن طريق محمد بن طلحة، عن كنانة مولى صفية: شهدت مقتل عثمان، فأخرج من الدار أمامي أربعة من شباب قريش مضرجين بالدم، محمولين. كانوا يدرؤون عن عثمان وهم: الحسن بن علي، وعبد الله بن الزبير، ومحمد بن حاطب، ومروان، فقلت له: هل تدري محمد بن أبي بكر بشيء من دونه؟!

قال: معاذ الله، دخل عليه فقال له عثمان: يا ابن أخي! لست بصاحبى. وكلمه بكلام، فخرج⁽²⁾.

قال العلامة الأميني: في الإسناد كنانة ذكره الأزدي في الضعفاء⁽³⁾، وقال: لا يقوم إسناد حديثه⁽⁴⁾.

(1) الغدير ج 9 ص 238 و 239 والرياض النضرة ج 3 ص 60 وتاريخ الخميس ج 2 ص 262.

(2) الغدير ج 9 ص 238 و 239 عن تاريخ البخاري ج 4 قسم 1 ص 237 وتهذيب الكمال ج 19 ص 456 والوافي بالوفيات ج 20 ص 30 والعدد القوية ص 203 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج 3 ص 1046 وتهذيب التهذيب ج 7 ص 129.

(3) الغدير ج 9 ص 239.

(4) الغدير ج 9 ص 239 وتهذيب التهذيب ج 8 ص 404.

وقال الترمذي: ليس إسناده بذاك (1).

وقال أيضاً: ليس إسناده بمعروف (2).

ومن طريق كنانة مولى صفية قال: كنت أقود بصفية لتردد عن عثمان، فلقبها الأستر، فضرب وجه بغلتها حتى قالت: ردوني، لا يفضحني هذا الكلب.

وكننت فيمن حمل الحسن جريحاً، ورأيت قاتل عثمان من أهل مصر، يقال له: جبلة (3).

وفي رواية أخرى عن أمامة الباهلي بعد أن ذكر نحو ما تقدم عن شداد بن أوس، قال: ودخلوا على عثمان وهو محصور، فقال له علي «عليه السلام»: السلام عليك يا أمير المؤمنين! إنك إمام العامة، وقد نزل بك ما ترى، وإنني أعرض عليك خصالاً ثلاثاً اختر إحداهن: إما أن تخرج فتقاتلهم ونحن معك، وأنت على الحق وهم على الباطل.

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

(3) الغدير ج 9 ص 238 و 239 وتاريخ البخاري ج 4 قسم 1 ص 237 و (ط) المكتبة الإسلامية - ديار بكر ج 7 ص 237 وراجع: مسند ابن الجعد ص 390 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 8 ص 128 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 415 وسير أعلام النبلاء ج 2 ص 237 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1311.

وإما أن تخرق بابا سوى الباب الذي هم عليه، فتركب رواحلك،
وتلحق بمكة، فإنهم لن يستحلوك وأنت بها.

وإما أن تلحق بالشام، فإنهم أهل الشام وفيهم معاوية.

فقال عثمان: أما أن أخرج إلى مكة، فإني سمعت رسول الله
«صلى الله عليه وآله» يقول: يلحد رجل من قريش بمكة، يكون عليه
نصف عذاب العالم. فلن أكون أنا.

وأما أن ألحق بالشام، فلن أفارق دار هجرتي، ومجاورة رسول
الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

قال: فأذن لنا أن نقاتلهم ونكشفهم عنك.

قال: فلا أكون أول من يأذن في محاربة أمة محمد «صلى الله
عليه وآله».

فخرج علي وهو يسترجع.

وقال للحسن والحسين «عليهما السلام»: إذهبا بسيفكما حتى
تقوما على باب عثمان، فلا تدعا أحداً يصل إليه،

وبعث الزبير ابنه.

وبعث طلحة ابنه.

(1) الغدير ج 9 ص 240 - 241 ومجمع الزوائد ج 7 ص 229 وتاريخ مدينة
دمشق ج 39 ص 381 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7
ص 236.

وبعث عدة من أصحاب محمد أبناءهم، يمنعون الناس أن يدخلوا على عثمان، ويسألونه إخراج مروان.

فلما رأى ذلك محمد بن أبي بكر، وقد رمى الناس عثمان بالسهم حتى خضب الحسن بالدماء على بابه وغيره، فخشي محمد بن أبي بكر أن يغضب بنو هاشم لحال الحسن، ويكشفوا الناس عن عثمان، فأخذ بيد رجلين من أهل مصر، فدخلوا من بيت كان بجواره، لأن من كان مع عثمان كانوا فوق البيوت، ولم يكن في الدار عند عثمان إلا امرأته، فنقبوا الحائط، فدخل عليه محمد بن أبي بكر، فوجده يتلو القرآن، فأخذ بلحيته.

فقال له عثمان: والله لو رآك أبوك لساءه فعلك. فتراخت يده، ودخل الرجلان عليه فقتلاه، وخرجوا هاربين من حيث دخلوا.

وقيل: جلس عمرو بن الحمق على صدره، وضربه حتى مات، ووطأ عمير بن ضابئ على بطنه فكسر له ضلعين من أضلاعه، وصرخت امرأته فلم يسمع صراخها لما كان حول الدار من الناس، وصعدت امرأته فقالت: إن أمير المؤمنين قد قتل، فدخل الناس فوجدوه مذبحاً، وانتشر الدم على المصحف على قوله تعالى: **(فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (1)**.

وبلغ الخبر علياً، وطلحة والزبير، وسعداً، ومن كان بالمدينة،

(1) الآية 137 من سورة البقرة.

فخرجوا وقد ذهبت عقولهم للخبر الذي أتاهم حتى دخلوا على عثمان، فوجدوه مقتولاً فاسترجعوا.

وقال علي لابنيه: كيف قتل أمير المؤمنين وأنتما على الباب؟ ورفع يده فلطم الحسن، وضرب على صدر الحسين، وشتم محمد بن طلحة، وعبد الله بن الزبير، وخرج وهو غضبان حتى أتى منزله، وجاء الناس يهرعون إليه فقالوا له: نبايعك، فمد يده، فلا بد لنا من أمير.

فقال علي: والله أني لأستحي أن أبايع قوما قتلوا عثمان، وإني لأستحي من الله تعالى أن أبايع وعثمان لم يدفن بعد،

فاfterقوا، ثم رجعوا فسألوه البيعة فقال: اللهم إني مشفق مما أقدم عليه، فقال لهم: ليس ذلك إليكم إنما ذلك لأهل بدر، فمن رضي به أهل بدر فهو خليفة، فلم يبق أحد من أهل بدر حتى أتى عليا فقالوا: ما نرى أحدا أحق بها منك، مد يده نبايعك. فبايعوه، فهرب مروان وولده.

وجاء علي وسأل امرأة عثمان فقال لها: من قتل عثمان؟

قالت: لا أدري، دخل عليه محمد بن أبي بكر ومعه رجلان لا أعرفهما، فدعا محمدا فسأله عما ذكرت امرأة عثمان.

فقال محمد: لم تكذب والله دخلت عليه وأنا أريد قتله، فذكر لي أبي فقامت عنه وأنا تائب إلى الله تعالى، والله ما قتلتها ولا أمسكتها.

فقلت امرأته: صدق، ولكنه أدخلهما عليه(1).

ونقول:

تستوقفنا أمور كثيرة في هذه النصوص، ولكن بما أن الأمور أصبحت واضحة، ودلائل التزوير في أمثال هذه الرواية لائحة. ولأن استقصاء الكلام في رد أمثال هذه الترهات والأباطيل معناه استنزاف الوقت، وبعثرة جهد الباحث والقارئ، وتقويت ما هو أهم، ونفعه أعم، فقد رأينا أن نقتصر على لمحات يسيرة، عازفين عن التفصيل، قانعين بالقليل..

فنقول، ونتوكل على خير مأمول، وأكرم مسؤول..

إنما أردنا منه مروان:

تقول الرواية المتقدمة: «ثم بلغ علياً أنهم يريدون قتل عثمان فقال: إنما أردنا منه مروان، فأما قتل عثمان فلا. ثم بعث بولديه لنصرته.. وبعث طلحة بولده، وكذلك الزبير، وبعث عدة من الصحابة أبناءهم».

ونقول:

أولاً: إن علياً لم يكن هو صاحب القرار في قيام الناس ضد عثمان، ولم يكن هو الذي حدد الأهداف للثائرين، والذين طالبوا بمروان هم المصريون، بعد أن وجدوا الكتاب المرسل إلى عامل

(1) الغدير ج9 ص240 - 242 وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج39 ص418.

مصر، وفيه الأمر بقتلهم والتنكيل بهم.

وقد طلبوا من عثمان أن يتخلى عن حماية مروان، لبيحثوا عن أمر الكتاب.

ثانياً: إن الرواية نفسها تقول: إن علياً «عليه السلام» قال لطلحة: لو خرج إليكم مروان لقتل قبل أن يثبت عليه حكومة، فكيف يقول: أردنا منه مروان، ثم ينقض قوله هذا بما يدل على عدم إمكان تسليم مروان لهم، لأنه سيقتل قبل أن يسأل عن شيء، فهل يطلب علي «عليه السلام» أمراً سينتهي إلى هذه النتيجة؟!!

لودفع لهم مروان:

عرفنا أن الصحابة وجدوا كتاباً مع غلام عثمان، مختوماً بختمه، مرسلاً إلى عامله على مصر، يأمره فيه بقتل بعض وفد مصر، والتنكيل ببعضهم الآخر فغضبوا وطلبوا منه أن يدفع إليهم مروان، وكان عنده في الدار، لكي يسألوه عن موضوع الكتاب، فأبى أن يدفعه إليهم، فخرجوا غضاباً.

وقالوا: «كيف يؤمر بقتل رجال من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» بغير حق. فإن كان عثمان كتبه عزلناه، وإن يكن مروان كتبه عن لسان عثمان نظرنا ما يكون منا في أمر مروان. فلزم الصحابة بيوتهم، فحاصر الناس عثمان، ومنعوه الماء

إلخ..»(1).

ونقول:

1 - إن كان عثمان خاف على حياة مروان، من غضب الناس، فقد كان يمكنه أن يستجوبه بنفسه، بحضورهم. ثم يتخذ القرار المناسب بحقه..

كما أنه كان يستطيع أن يبعده عن محيطه، ويكف ألسنة الناس، ويسلم من نقدهم واتهامهم..

2 - إن كان ذلك الكتاب كتب بغير علم الخليفة، ففاعل ذلك يستحق العقوبة، لأنه تضمن أموراً خطيرة، تؤدي بحياة أناس مسلمين. وربما ينتهي الأمر بفتنة يعرف أولها، ولا يعرف آخرها..

وإن كان كتب بعلم عثمان، فالمصيبة أعظم. ولعله إن أراد معاقبة مروان في هذه الحال لأقرّ مروان على عثمان بمشاركته له، وبأنه كتبه بأمره.. وهنا الخطر الأعظم الذي لا قبل لعثمان به.

لا سيما وأن مروان لا يتورع عن اتهام عثمان بذلك، حتى لو كان عثمان بريئاً.. ولربما يكون قد هدد عثمان بأنه إن أراد التخلي عنه، فسيتهمه بهذه التهمة، حتى لو لم يكن لها أصل.

(1) الغدير ج9 ص181 والثقات لابن حبان ج2 ص259 و 260 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص417 وتاريخ المدينة لابن شبة ج4 ص1160 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج2 ص271.

ابنا طلحة والزبير ينصران عثمان:

أما بالنسبة لإرسال علي ولديه «عليهم السلام» لنصرة عثمان، وكذلك طلحة والزبير فنقول:

أولاً: إن طلحة والزبير هما اللذين كانا يسعيان في قتل عثمان، فكيف يرسلان بولديهما لنصرته، والدفاع عنه؟!!

ثانياً: لماذا يرسل علي وطلحة والزبير وطائفة من الصحابة أبناءهم للدفاع عن عثمان، ولا يبادرون هم إلى ذلك بأنفسهم. وقد كان يكفي أن يحضر أولئك الكبار والأعيان من الصحابة إلى المكان، ويحجزوا الناس عن مهاجمة الرجل. وكان علي «عليه السلام» وحده قد رد الناس عن عثمان أكثر من مرة..

ابن الزبير عثماني، وأبوه ضد عثمان:

أما بالنسبة للزبير وابنه، فالأمر مختلف.. فإن الزبير كان يحرض على عثمان بلا ريب، كما تدل عليه الشواهد الكثيرة. وقد اشتد الحصار بعثمان، فنادى: أيها الناس! أسقونا شربة من الماء، وأطعمونا مما رزقكم الله.

فناداه الزبير بن العوام: يا نعتل! لا والله، لا تذوقه (1).

وقد صرح علي «عليه السلام» بمناوأة الزبير لعثمان في كثير

(1) راجع: الجمل لابن شدقم ص19 والجمل للشيخ المفيد ص75.

من كلماته. وذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير شواهد كثيرة على ذلك.

أما ولده عبد الله، فلم يكن تابعاً لأبيه، بل كان يسعى - فيما يظهر - للحصول على ما يبرر له ادعاء الخلافة، ولو بادعاء الوصاية له من قبل عثمان. وهذا ما حصل بالفعل، فقد ادعى: أن عثمان أوصى إليه يوم الدار (1).

ولعل سبب ذلك: أن عبد الله كان يعلم: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» هو الأوفر حظاً بهذا الأمر لو قتل عثمان.. وكان عبد الله شديد البغض له «عليه السلام»، ويسعى لتضعيف أمره، وكان - كأبيه - طامحاً للخلافة. فرأى أن ادعاء الوصاية له من قبل عثمان أقرب إلى قبول الناس، من المنافسة مع الآخرين في الجهات والأحوال والمؤهلات الأخرى..

وهذا ما قاله معاوية صراحة لابن الزبير (2).

ويؤيد ذلك قول الزبير: ما أكره أن يقتل عثمان ولو بدئ بابني (3).

-
- (1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص166 والعثمانية للجاحظ ص223.
 (2) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص389 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج20 ص126 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج8 ص372 وتاريخ مدينة دمشق ج28 ص201.
 (3) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص36 والغدير ج9 ص102 و

المهاجرون والأنصار لم ينصروا عثمان:

وفي جميع الأحوال نقول:

إن النصوص الكثيرة لا تدع مجالاً للشك ليس فقط في أن المهاجرين والأنصار لم ينصروا عثمان - كما صرح به أبو الطفيل الكنانى (1). بل هم قد ساعدوا وألبوا الناس عليه، وشاركوا في قتله، وقد اعتبرهم عثمان مرتدين.

من هم قتلة عثمان!؟

قال عمار بن ياسر في صفين عن عثمان: «إنما قتله الصالحون المنكرون للعدوان الأمرون بالإحسان» (2).

230 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص374 وبحار الأنوار ج31 ص85 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص584 و 681 وشرح نهج البلاغة ج2 ص166 وج9 = = ص29 و 110 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص70 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص395 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص453.

(1) راجع: الإمامة والسياسة ج1 ص192 و 193 و (تحقيق الزيني) ج1 ص165 و (تحقيق الشيري) ج1 ص214 ومختصر أخبار شعراء الشيعة للمرزباني الخراساني ص26 والغدير ج9 ص151 وتاريخ مدينة دمشق ج26 ص116 و 117.

(2) صفين للمنقري 38 و 39 و (ط المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة) ص319 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج5 ص252 والدرجات الرفيعة

وقد دعاهم إلى قتله الصحابة: المهاجرون والأنصار منهم على حد سواء. فضلاً عن قول عائشة الشهير: اقتلوا نعتلاً فقد كفر.

الصحابة هم قتلة عثمان:

خلاصة جامعة:

ويمكننا أن نوجز ما ذكرناه بإيراد ما في كتاب الغدير للعلامة الأميني، فقد قال ما ملخصه:

هذه الموضوعات اختلقت في مقابل التاريخ الصحيح المتسالم عليه المأخوذ من مئات الآثار الثابتة، المعتمد بعضها ببعض، ويدفعها ما أسلفناه في البحث عن آراء أعظم الصحابة في عثمان، وما جرى بينهم وبينه من سئ القول والفعل، وفيهم بقية أصحاب الشورى وعدد من العشرة المبشرة وعدة من البدرين، وقد جاء فيه ما يربو على مائة وخمسين حديثاً.

وتكذبها أحاديث جمّة عن أن المهاجرين والأنصار هم قتلة عثمان.

ويكذب أيضاً حديث كتاب أهل المدينة إلى الصحابة في الثغور وفيه أن الرجل أفسد دين محمد، فهلموا وأقيموا دين محمد «صلى الله عليه وآله».

ص 269 وبحار الأنوار ج 32 ص 489 والغدير ج 9 ص 110 و 111 و

وكتاب أهل المدينة إلى عثمان، يدعونه إلى التوبة، ويقسمون له بالله أنهم لا يمسون عنه أبداً حتى يقتلوه، أو يعطيهم ما يلزمه من الله. وحديث كتاب المهاجرين إلى مصر أن تعالوا إلينا، وتداركوا خلافة رسول الله قبل أن يسلبها أهلها، فإن كتاب الله قد بدل، وسنة رسوله قد غيرت.

وحديث الحصار الأول.

وكتاب المصريين إلى عثمان: إنا لن نضع سيوفنا عن عواتقنا حتى تأتينا منك توبة مصرحة، أو ضلالة مجلحة مبلجة. وحديث عهد الخليفة على نفسه أن يعمل بالكتاب والسنة. وحديث توبته مرة بعد أخرى.

وحديث الحصار الثاني.

وكتاب عثمان إلى معاوية في أن أهل المدينة قد كفروا، وأخلفوا الطاعة.

و كتابه إلى الشام عامة: إني في قوم طال فيهم مقامي، واستعجلوا القدر في. وخيروني بين أن يحملوني على شارف من الإبل الدحيل، وبين أن أنزع لهم رداء الله. وكتابه إلى أهل البصرة.

وكتابه إلى أهل الأمصار مستنجداً يدعوهم إلى الجهاد مع أهل المدينة، والحق به لنصره.

وكتابه إلى أهل مكة ومن حضر الموسم ينشد الله رجلاً من المسلمين بلغه كتابه إلا قدم عليه. إلخ.

وحديث يوم الدار، والقتال فيه، وحديث من قتل في ذلك المعترك. ومقتل عثمان وتجهيزه ودفنه بحش كوكب، بدير سلع مقابر اليهود.

ومما ثبت من أحوال هؤلاء الذين زعمت الرواية: أنهم بعثوا أبناءهم للدفاع عن عثمان، هو أنهم لم يفتأوا مناوئين له إلى أن قتل، وبعد مقتله إلى أن قبر في أشنع الحالات.

أما علي أمير المؤمنين «عليه السلام» فمن المتسالم عليه أنه لم يحضر مقتل الرجل في المدينة، فكيف يزعمون دخوله عليه قبيل ذلك، واستيذانه منه للذب عنه، وبعد مقتله، وبكاءه عليه، وصفعه، ودفعه، وسبه، ولعنه، وحواره حول الواقعة.

قال الهيثمي رداً على الحديث: الظاهر: أن هذا ضعيف، لأن علياً لم يكن بالمدينة حين حصر عثمان، ولا شهد قتله(1).

وقد سأله عثمان أن يخرج إلى ماله بينبع، ليقبّل هتف الناس باسمه للخلافة، وكان ذلك مرة بعد أخرى.

وفي إحداهما قال لابن عباس: قل له فليخرج إلى ماله بينبع، فلا أغتم به ولا يغتم بي.

(1) مجمع الزوائد ج7 ص230 والغدير ج9 ص244.

فأخبر ابن عباس علياً، فقال «عليه السلام»: يا ابن عباس! ما يريد عثمان إلا أن يجعلني جماً ناضحاً بالغرب، أقبل وأدبر، بعث إلي أن أخرج، ثم بعث إلي أن أقدم، ثم هو الآن يبعث إلي أن أخرج.

وعلي «عليه السلام» هو الذي مر حديث رأيه في عثمان مما يدل على أنه صلوات الله عليه لم يكن كالواله الحزين، ولم يكن ذاهباً عقله يوم الدار.

وأما طلحة فكان أشد الناس على عثمان نقمة، وله أيام الحصارين وفي يومي الدار والتجهيز خطوات واسعة، ومواقف هائلة، خطرة نائرة على الرجل.

وقد قال مولانا أمير المؤمنين «عليه السلام»: والله ما استعجل متجرداً للطلب بدم عثمان إلا خوفاً من أن يطالب بدمه لأنه مظنته، ولم يكن في القوم أحرص عليه منه، فأراد أن يغالط مما أجلب فيه، ليلبس الأمر، ويقع الشك.

وقوله: لحا الله ابن الصعبة، أعطاه عثمان ما أعطاه، وفعل به ما فعل. إلى أقواله الأخرى التي أوقفناك عليها.

وسل عنه عثمان نفسه، فله فيه كلمات تعرب عن جليلة الحال، وسل عنه مروان لماذا قتله؟

وما معنى قوله - حين قتله - لأبان بن عثمان: قد كفيتك بعض قتلة أبيك؟

وسل عنه سعداً، ومحمد بن طلحة، وغيرهما ممن مر حديثهم.

وأما الزبير فقد قال مولانا أمير المؤمنين «عليه السلام» له: أتطلب مني دم عثمان وأنت قتلتته؟ سلط الله على أشدنا عليه اليوم ما يكره.

وقال فيه وفي طلحة: إنهم يطلبون حقا هم تركوه، ودما هم سفكوه، فإن كنت شريكهم فيه فإن لهم نصيبهم منه، وإن كان ولوه دوني فما الطلبة إلا قبلهم. إلى غير ذلك من كلماته «عليه السلام».

وقد مر قول ابن عباس: أما طلحة والزبير فإنهما أجلبا عليه، وضيقا خناقه.

وقول عمار بن ياسر في خطبة له: إن طلحة والزبير كانا أول من طعن، وآخر من أمر.

وقول سعيد بن العاص لمروان: هؤلاء قتلة عثمان معك، إن هذين الرجلين قتلا عثمان: طلحة والزبير. وهما يريدان الأمر لأنفسهما، فلما غلبا عليه قالوا: نغسل الدم بالدم، والحبوبة بالحبوبة.

وأما سعد بن أبي وقاص فهو القائل: وأمسكنا نحن، ولو شئنا دفعنا عنه. ولكن عثمان غير وتغير، وأحسن وأساء، فإن كنا أحسنا فقد أحسنا، وإن كنا أسأنا فنستغفر الله.

واعطف على هؤلاء بقية الصحابة الذين حسب واضعوا هذه الروايات أنهم بعثوا أبناءهم للدفاع عن عثمان، وقد أسلفنا إجماعهم عدا ثلاثة رجال منهم على مقتله المفضي إلى قتله، وهل ترى من المعقول أن يميته الآباء إلى هذا الحد الموصوف، ثم يبعثوا أبناءهم للمجادة عنه؟ إن

هذا إلا اختلاق.

وهل من المعقول أن القوم كانوا يحضون له الولاء، وحضروا للمناضلة عنه، فباغتهم الرجلان اللذان أجهزا عليه، وفرا ولم يعلم بهما أحد إلى أن أخبرتهم بهما بنت الفرافصة، ولم تعرفهما هي أيضا، وكانت إلى جنب القتيل تراهما وتبصر ما ارتكباه منه؟.

وهل عرف مختلق الرواية التهافت الشائن بين طرفي ما وضعه من تحريه تقليل عدد المناوئين لعثمان المجهزين عليه، حتى كاد أن يخرج الصحابة الآباء منهم والأبناء عن ذلك الجمهور،

ومما عزاه إلى مولانا أمير المؤمنين «عليه السلام» من قوله: لما انثال إليه القوم ليبياعوه: والله إني لأستحي أن أبايع قوما قتلوا عثمان. الخ؟

وهو نص على أن مبايعيه أولئك هم كانوا قتلوا عثمان، وهم هم، المهاجرون والأنصار، والصحابة الأولون الذين جاء عنهم يوم صفين لما طلب معاوية من الإمام «عليه السلام» قتل عثمان، وأمر «عليه السلام» بأن يبرزوا أنفسهم، فنهض أكثر من عشرة آلاف قائلين: نحن قتلته، يقدمهم عمار بن ياسر، ومالك الأشتر، و محمد بن أبي بكر، وفيهم البديرون، فهل الكلمة المعزوة إلى الإمام «عليه السلام» لمبايعيه عبارة أخرى عن الرجلين المجهولين اللذين فرا ولم يعرف أحد خبرهما؟

أو هما وأخلاق من الناس الذين كانت الصحابة تضادهم في

المرمى؟

وهل أراد هذا الإنسان الوضاع أن ينحت عذراً مقبولاً لأولئك الصحابة العدول، الذابيين عن عثمان بأنفسهم وأبنائهم، الناقمين على من ناواه في تأخيرهم دفنه ثلاثاً، وقد ألقى في المزبلة حتى زج بجثمانه إلى حش كوكب، دير سلع، مقبرة اليهود، ورمي بالحجارة، وشيع بالمهانة، وكسر ضلع من أضلاعه، وأودع الجذث بأثيابه من غير غسل ولا كفن، ولم يشيعه إلا أربعة، ولم يمكنهم الصلاة عليه؟ فهل كل هذا مشروع في الاسلام، والصحابة العدول يرونه ويعتقدون بأنه خليفة المسلمين، وأن من قتله ظالم، ولا ينبسون فيه ببنت شفة، ولا يجرون فيه أحكام الاسلام؟!!

أو أنهم ارتكبوا ذلك الحوب الكبير وهم لا يتحوبون متعمدين؟! معاذ الله من أن يقال ذلك.

ومن الكذب الصريح في هذه الروايات عد سعد بن أبي وقاص في الرعيل الأول ممن بايع علياً «عليه السلام»، وهو من المتقاعدين عن بيعته إلى آخر نفس لفظه. وهذا هو المعروف منه، والمتسالم عليه عند رواة الحديث ورجال التاريخ. وقد نحتت يد الإفتعال في ذلك له عذراً أشنع من العمل (1).

(1) راجع: المستدرک للحاکم ج3 ص116 وخلاصة عیقات الأنوار ج7 ص104 والغدير ج1 ص39 وأعیان الشیعة ج1 ص445.

ومن المضحك جداً ما حكاه البلاذري عن ابن سيرين من قوله:
لقد قتل عثمان وإن في الدار لسبعمائة منهم الحسن وابن الزبير،
فلو أذن لهم لأخرجوهم من أقطار المدينة(1).
وعن الحسن البصري قال: أتت الأنصار عثمان فقالوا: يا أمير
المؤمنين! ننصر الله مرتين، نصرنا رسول الله «صلى الله عليه وآله»
وننصرك.

قال: لا حاجة لي في ذلك، ارجعوا.
قال الحسن: والله لو أرادوا أن يمنعوه بأرديتهم لمنعوه(2).
أي عذر معقول أو مشروع هذا؟!
يقتل خليفة المسلمين في عقر داره، بين ظهرائي سبعمائة
صحابي عادل، وهم ينظرون إليه.
ومحمد بن أبي بكر قابض على لحيته عال بها حتى سمع وقع
أضراسه، وشحطه من البيت إلى باب داره.
وعمر بن الحمق يثب ويجلس علي صدره.
وعمير بن ضابئ يكسر أضلاعه.
وجبينه موجوء بمشقص كنانة بن بشر.

-
- (1) راجع: أنساب الأشراف ج5 ص 93 والغدير ج9 ص246.
(2) راجع: إزالة الخفاء ج2 ص242 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص692
والغدير ج9 ص246 وراجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج4 ص1271.

ورأسه مضروب بعمود التجيبي.

والغافقي يضرب فمه بحديد، ترد عليه طعنة بعد أخرى حتى أثخنه الجراح وبه حياة، فأرادوا قطع رأسه، فألقت زوجته بنفسيهما عليه.

كل هذه الأمور تحدث بين يدي أولئك المئات العدول، أنصار الخليفة، غير أنهم ينتظرون حتى اليوم أن يأذن القتل، وإلا كانوا أخرجوهم من أقطار المدينة، ولو أرادوا أن يمنعوهم بأرديتهم لمنعوه. أين هذه الأضحوة من الإسلام، والكتاب والسنة، والعقل، والعاطفة، والمنطق، والإجماع، والتاريخ الصحيح؟! (1).

غضب بني هاشم:

وتقدم: أن محمد بن أبي بكر خشي أن يتحرك بنو هاشم لنصرة عثمان بسبب جرح الإمام الحسن «عليه السلام».. فنقب البيت عليه، وكان السبب في تعجيل قتله.

ويلاحظ هنا:

أولاً: لماذا خشي محمد بن أبي بكر غضب خصوص بني هاشم، ولم يخش من غضب الزبيريين والتيمييين، وغيرهم ممن جرح أبناؤهم في تلك المعركة..

(1) الغدير ج 9 ص 242 - 247 بتصرف وتلخيص.

ثانياً: إن هؤلاء الذين خشي غضبهم كانوا يعرفون أن الحسين أصبح في موضع الخطر، لأن الإمام «عليه السلام» أمرهما بالدفع عن عثمان بسيفيهما. فلماذا رضوا بذلك؟! ثم لماذا لم يتبرع أي من بني هاشم بالقيام بهذه المهمة عوضاً عن الحسين «عليهما السلام»؟ أو لم يحضر أحد منهم لمساعدتهما، أو للحفاظ عليهما من أن ينهالهما أحد بسوء؟!..

ولماذا غاب بنو هاشم وبنو تميم وسواهم عن كل ما يجري؟!..

ثالثاً: إذا كان بنو هاشم قادرين على كشف الناس عن دار عثمان، وعلي يريد إبطال ما يريده الثائرون، فلماذا يرسل علي «عليه السلام» غير القادرين. ولا يرسل القادرين لحسم مادة الخلاف؟!..

رابعاً: قد ذكرت بعض الروايات: أن عدد الثائرين كان بعد بالمئات والألوف، فهل يقدر بنو هاشم على دفع هذه الأعداد الهائلة؟! وكيف؟!..

هو طلحة، لا محمد بن أبي بكر!:

ما ذكرته الرواية من أن محمد بن أبي بكر هو الذي خاف من أن يغضب بنو هاشم للحسن «عليه السلام»، فيكشفون الناس عن عثمان.. غير مسلم ولا مقبول أيضاً، فقد قال ابن أبي الحديد المعتزلي:

«رووا: أنه لما امتنع على الذين حصروه الدخول من باب الدار،

حملهم طلحة إلى دار لبعض الأنصار، فأصعدهم إلى سطحها، وتسوروا منها على عثمان داره فقتلوه (1).

فلماذا يُبرأ طلحة في هذه الواقعة، ويستبدل بمحمد بن أبي بكر؟! هل لأجل قرب محمد هذا من علي، لتأكيد تواطؤه معه «عليه السلام» في أمر عثمان؟! أم لأجل التخفيف من ذنب طلحة، لكي يتسنى لهم توجيه طلبه بدم عثمان؟! أم للأمرين معاً؟!!

نقب حائط دار عثمان:

وقد ذكرت الرواية المتقدمة: أن الذين قتلوا عثمان بقيادة محمد بن أبي بكر قد نقبوا الحائط عليه من دار لبعض الأنصار.

غير أننا نقول:

1 - قد عرفنا: أن طلحة - وليس محمد بن أبي بكر - هو الذي قادهم إلى دار عثمان من دار الأنصاري.

2 - إن طلحة أصعدهم إلى سطح دار الأنصاري، وتسوروا منها على عثمان داره..

3 - بل في الطبري، عن عبد الرحمان بن أبزي، قال: رأيت اليوم الذي دخل فيه على عثمان، فدخلوا من دار عمرو بن حزم، من خوخة هناك. فوالله، ما نسيت أن خرج سودان بن حمران يقول: أين طلحة،

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص35 و 36 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص373.

قد قتلنا ابن عفان(1).

وهذا يشير إلى أن طلحة قد أدخلهم على عثمان، وخلي بينهم وبينه، وخرج لمتابعة الأمور، تحسباً لردات الفعل على قتل عثمان.

4 - إنه «عليه السلام» أمرهم بإغلاق الباب حين لحقوه لكي لا يدخل عليه الذين لحقوه، وذلك ليبياعوه، ليقطع الطريق على أهل الكيد والشنآن، فلا يشيعوا أنه «عليه السلام» هو الذي دعاهم إلى ذلك المكان، المنعزل عن الناس، لينفرد بهم، وليفرض عليهم قراره ورأيه..

فإغلاق الباب، ثم قرع الناس له، واستفتحهم يدل على أنهم هم الذين كانوا يطلبونه ويسعون خلفه من مكان إلى مكان، حتى وجدوه في هذا المكان الذي أثر أن يختفي به عنهم.

ويلاحظ: أن النص لم يصرح بأن الباب قد فتح لهم من قبل أصحاب القرار في فتحه وغلقه. ولم يشر إلى استئذان الناس بالدخول، ولا إلى أنه قد أذن لهم من يحق له أن يأذن، وأن لا يأذن..

بل النص يقول: قرعوا الباب، فدخلوا.. فلعلهم تكاثروا على الباب، وعالجوه وفتحوه، ودخلوا من غير إذن، ولعل الراوي اختصر الكلام، وطوى بعضه اعتماداً على معرفة الناس بالحال التي تجري عليها في الموارد المشابهة..

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 379 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 411.

3 - بالنسبة لتشاؤم حبيب بن ذؤيب باليد الشلاء نقول: لقد خاب فآل حبيب، وتم الأمر لعلي «عليه السلام»، وحارب أعداء الله. وقام بالأمر أكثر من خمس سنوات..

ونكت الناكثين لبيعته، وحرب القاسطين والمارقين لا يضره «عليه السلام».. كما لم يضر النبي «صلى الله عليه وآله» حربه للمشركين في بدر وأحد، والأحزاب، وحنين، وسواها.. وكذلك حربه لليهود في قينقاع، والنضير، وخيبر. وحربه للنصارى في مؤتة.. وهذا الحال ينسحب على الكثيرين من الحكام والخلفاء، الذين حاربوا من اعتبروهم أعداء لهم، سواء أكانوا محقين في حربهم أم مبطلين..

الجمع بين الأربعة مقصود:

ذكرت الرواية التي ذكرناها أولاً: أنه لما قتل عثمان بلغ علياً «عليه السلام»، وطلحة والزبير، وسعداً، ومن كان بالمدينة، فخرجوا، وقد ذهبت عقولهم، حتى دخلوا على عثمان، فوجدوه مقتولاً، فاسترجعوا.

ونقول:

أولاً: أن من يلاحظ الروايات يجد أن ثمة اهتماماً بالغاً بالجمع بين هؤلاء الأربعة في مختلف المواضع. وهم: علي، وطلحة، والزبير، وسعد، وهو أمر مثير الريب..

ثانياً: زعم هذا النص: أن هؤلاء ومن كان بالمدينة.. ذهبت

عقولهم لمقتل عثمان، مما يعني أن أهل المدينة كلهم كانوا يحبون عثمان، وقد عزَّ مقتله عليهم.. مع أن عثمان نفسه يكتب لعماله: إن أهل المدينة قد كفروا، وأنهم بمثابة المشركين الذين تألبوا على المسلمين في أحد وغيرها.

ولو صح ما ذكر عن أهل المدينة، فالسؤال البديهي هو: لماذا سمحوا إذن لتلك القلة القليلة بزعمهم بمحاصرة عثمان شهرين أو أقل أو أكثر، وأن تمنع الماء عنه.. ثم قتلوه بعد ذلك؟!!

ثالثاً: لو كان طلحة في جملة من هرع إلى عثمان حين قتل، وقد ذهب عقله. فما معنى قول الرواية نفسها عن طلحة: «وكان يرى أنه أعان على قتل عثمان»؟!!

ويشير إلى ذلك قول الرواية نفسها: إن علياً «عليه السلام» قال لطلحة: لو خرج إليكم مروان لقتل. فجعل طلحة في جملة المجلبين المحاصرين لعثمان.

عثمان بدري بريء!!:

نسبت الرواية المشار إليها إلى علي «عليه السلام»: قوله لطلحة مستغرباً قتل عثمان: رجل من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بدري، لم تقم عليه بيعة ولا حجة؟! وهو كلام لا يصح..

أولاً: إن عثمان لم يكن بدرياً.

وزعموا أنه تخلف على زوجة ليمرضها.. وهذا لا يصح،

فراجع كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» وغيره من مؤلفاتنا.

ثانياً: لا معنى للقول: بأنه لم تقم على عثمان حجة ولا بينة، فإن علياً «عليه السلام» نفسه قد طلب من عثمان أن يتوب مما فعل، وقد تاب على المنبر، ثم تراجع عن توبته.

كما أنه أعطى العهود والمواثيق، وحلف الإيمان على إصلاح الأمور، ثم لم يف بوعده وعهده.

جئت لنصرتك:

ما زعمته رواية بن الجوزي، عن ابن عمر، والرواية التي بعدها، من أن علياً جاء لنصرة عثمان، فلم يرض، لأنه لا يريد إراقة الدماء، غير مقبول.

أولاً: لأنه كان كما صرحت الروايات الأخرى يعد السلاح، ويهيئ الرجال، وكتب إلى عماله في سائر الأمصار ليرسلوا الرجال إليه، ليقاتل بهم أهل المدينة، لأنهم كفروا بحسب زعمه..

ثانياً: إن الدفاع عن المظلوم، والمنع من قتل البريء، لا يحتاج إلى إجازة أحد، ولا يطاع النهي عنه، لأن النهي عن فعل الواجب ساقط عن الاعتبار..

لا أصلي بكم والإمام محصور:

ما ذكرته رواية شداد بن أوس، من أن علياً «عليه السلام»

قال: لا أصلي بكم والإمام محصور، ولكن أصلي وحدي.. غير صحيح أيضاً، لأنه «عليه السلام» قد صلى بهم يوم النحر⁽¹⁾. وكان عثمان محصوراً، وقتل في نفس اليوم، أو بعده بيوم أو يومين على الأكثر الأظهر.. وقد ذكرنا ذلك في موضع آخر من هذا الكتاب..

علي × يقول: عثمان في الجنة:

وتقول رواية شداد بن أوس: أنهم سألوا الإمام علياً «عليه السلام» عن عثمان وقاتليه، فقالوا: أين هو يا أبا الحسن؟!

فقال: في الجنة والله زلفى..

قالوا: وأين هم يا أبا الحسن؟!

قال: في النار والله - ثلاثاً.

ونقول:

أولاً: كيف نوفق بين هذه الأيمان التي يدَّعون أنه «عليه السلام» كان يقسمها، ليؤكد بها أن قاتلي عثمان في النار. والحال أنهم يقولون: إن الصحابة كلهم عدول، وأنهم مجتهدون مثابون عن الخطأ والصواب. وكلهم في الجنة.

ثانياً: لا ريب في أن طلحة كان من أشد الناس على عثمان.. كما أن عائشة قد أمرت بقتله، وقالت: اقتلوا نعتلاً فقد كفر.. وأن الزبير

(1) الغدير ج9 ص239 والرياض النضرة ج2 ص127 وتاريخ الخميس ج2 ص262.

حرض، وكذلك عمرو بن العاصن وسعد. هذا فضلاً عن عمار وغيره من الصحابة الأخيار..

فكيف يكون عثمان في الجنة، وعائشة تحكم بكفره، وتأمر بقتله وقد أكفره أيضاً عمار وسواه؟! وكيف تكون عائشة والزبير وطلحة وسواهم في النار؟!!

مع أنهم زعموا: أن الزبير وطلحة من العشرة المبشرة بالجنة.

وزعموا أيضاً: أن أزواجه «صلى الله عليه وآله» بالجنة.

ردوني، لا يفضحني هذا الكلب:

ومن الأمور التي يندى لها الجبين هنا هذا التجني على مالك الأشر، الذي أخبر النبي «صلى الله عليه وآله» أنه من الصالحين. في قوله لأبي ذر: إنه يموت في أرض غربة، ويلي غسله ودفنه، والصلاة عليه رجال من أمته صالحون، أو تشهده عصابة من المؤمنين(1).

كان علي «عليه السلام» يتلهف ويتأوه حزناً لموت الأشر،

(1) راجع: أنساب الأشراف ج 5 ص 55 وحلية الأولياء ج 1 ص 170 والمستدرك للحاكم ج 3 ص 337 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 15 ص 99 والإستيعاب ج 1 ص 83 وقاموس الرجال ج 7 ص 463 و 464 عن الكشي، وعن الإستيعاب.

وقال فيه: رحم الله مالكا، فلقد كان لي كما كنت لرسول الله(1).
وإذ بهم يضعون على لسان صفية هنا، أنها قالت: ردوني لا
يفضحني هذا الكلب!!
 فاقراً، واعجب، فما عشت أراك الدهر عجباً..

يلحد رجل بمكة:

وذكرت الرواية الأخيرة: أن عثمان لم يرض بالذهاب إلى مكة
حين اقترح علي «عليه السلام» ذلك عليه، لأنه يخشى أن يكون هو
الرجل القرشي الذي يلحد بمكة. «يكون عليه نصف عذاب العالم».
وهذا معناه: أن ما يروونه عن النبي «صلى الله عليه وآله» في
حق عثمان من أنه من العشرة المبشرة بالجنة، وأنه يدخل الجنة لأجل

(1) بحار الأنوار ج42 ص176 والغدير ج9 ص40 والأعلام للزركلي ج5 ص259 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج30 ص453 و (ط دار الإسلامية) ج20 ص306 وشجرة طوبى ج2 ص332 ومستدرک سفينة البحار ج5 ص351 و 352 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص214 وج15 ص98 وينايع المودة ج2 ص28 ونهج الإيمان ص551 وخلاصة الأقوال = = ص276 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج3 ص318 ورجال ابن داود ص157 ونقد الرجال للقرشي ج4 ص81 وجامع الرواة للأردبيلي ج2 ص37 وطرائف المقال للبروجردي ج2 ص105 ومستدرکات علم رجال الحديث ج6 ص331 وقاموس الرجال ج7 ص464.

حفره بئر رومة. أو لتجهيزه جيش العسرة، أو لأنه يقتل مظلوماً..
 إن ذلك كله يصبح إما مكذوباً، وأما هو مشروط بعدم التغيير
 والتبديل، وإن كنا نرجح أنه مكذوب لأسباب ذكرناها في هذا الكتاب،
 وفي كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»..

الأذن في محاربة أمة محمد:

وقد ذكرت الرواية الأخيرة: أن عثمان رفض أن يكون أول من
 يأذن بمحاربة أمة محمد «صلى الله عليه وآله»..

ونقول:

1 - إن رسائله إلى عماله قد تضمنت إكفاره أهل المدينة، وقد
 طلب أن تأتيه الجنود من الأمصار لمحاربتهم، فمن كان كافراً يخرج
 من أمة محمد.. فيجوز قتاله..

2 - ذكرت الروايات الأخرى: أنه كان يعد السلاح، ويجمع
 الرجال للحرب، بعد أن أعطى عهده لعلي «عليه السلام» بإصلاح
 الأمور، ثم أخلف، وتخلف..

3 - إن أبا بكر سبقه إلى محاربة أمة محمد، حين حارب مالك بن
 نويرة وقتله هو وقومه، وكانوا من أمة محمد.. أو هو على الأقل قد
 حمى قاتلهم!!

4 - قلنا آنفاً: إن دفع الناس عن قتل النفس المحترمة واجب، ولا
 يحتاج إلى إذن.. بل إن عدم الإذن في هذه الحال يكون محرماً، إذا

كان يمنع من دفع الفساد والإفساد، ويفسح المجال لارتكاب المنكر،
الذي هو قتل النفس المحترمة.

5 - إن إرسال علي ولديه للدفاع عن عثمان هو بذاته مخالفة
لعثمان، الذي رفض ذلك، فلماذا يطيع علي «عليه السلام» الأمر في
نفسه، ويخالفه في ولديه؟!!

الفصل الخامس:

مناشدات عثمان.. لا تصح..

طلحة يمنع عثمان الماء:

وقال المفيد: ولما أبى عثمان أن يخلع نفسه تولى طلحة والزبير حصاره، والناس معهما على ذلك، فحصروه حصراً شديداً، ومنعوه الماء، فأنفذ إلى علي «عليه السلام» يقول: إن طلحة والزبير قد قتلاني بالعطش، والموت بالسلاح أحسن.

فخرج علي «عليه السلام» معتمداً على يد المسور بن مخرمة الزهري حتى دخل على طلحة بن عبيد الله، وهو جالس في داره يبكي نبلاً، وعليه قميص هندي، فلما رآه طلحة رحب به، ووسع له على الوسادة.

فقال علي «عليه السلام»: «إن عثمان قد أرسل إلي أنكم قد قتلتموه عطشاً، وأن ذلك ليس بالحسن، والقتل بالسلاح أحسن له، وكنت آليت على نفسي أن لا أرد عنه أحداً بعد أهل مصر، وأنا أحب أن تدخلوا عليه الماء حتى تروا رأيكم فيه».

فقال طلحة: لا والله، ولا نعمة عين، ولا نتركه يأكل ولا يشرب.

فقال علي «عليه السلام»: ما كنت أظن أن أكلم أحداً من قريش فيردني. دع ما كنت فيه يا طلحة.

فقال طلحة: ما كنت أنت يا علي في ذلك من شيء.

فقام علي «عليه السلام» مغضباً، وقال: ستعلم يا ابن الحضرمية أكون في ذلك من شيء أم لا. ثم انصرف (1).

وذكر الواقدي: أن طلحة منع عثمان ومن معه من الماء، ورد شفاعته علي «عليه السلام» في حمل الماء إليهم، وقال له: لا والله، ولا نعمت عين ولا بركت (بركة. ظ.)، ولا يأكل ولا يشرب حتى يعطي بنو أمية الحق من أنفسها (2).

وفي نص الطبري: قال علي «عليه السلام» لطلحة - وعثمان محصور -: «أنشدك الله إلا رددت الناس عن عثمان».

قال: لا والله، حتى تعطي بنو أمية الحق من أنفسها (3).

(1) الجمل للمفيد ص 145 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 74 والجمل لابن شذقم ص 15.

(2) بحار الأنوار ج 31 ص 287 وراجع ص 488 و 491 وج 32 ص 58 وتقريب المعارف ص 280 وراجع: الأمالي للطوسي ص 715 والجمل لابن شذقم ص 19 والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 684 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 161 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 402 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1169 و 1287.

(3) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 405 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 433 والكامل في التاريخ ج 3 ص 183 وشرح نهج البلاغة ج 2 ص 161 وج 10 ص 5 والغدير ج 9 ص 91.

الروايا إلى دار عثمان:

وروي أيضاً: أنه قيل لعلي «عليه السلام»: إن عثمان قد منع الماء، فأمر بالروايا فعكمت (شدت بثوب)، وجاء للناس علي «عليه السلام» فصاح بهم صيحة فانفرجوا، فدخلت الروايا. فلما رأى علي «عليه السلام» اجتماع الناس ووجوههم، دخل على طلحة بن عبيد الله وهو متكئ على وسائد، فقال: إن هذا الرجل مقتول فامنعوه.

فقال: أما والله دون أن تعطي بنو أمية الحق من أنفسها(1).

والحاصل: أن الذي منع الماء عن عثمان هو طلحة بالذات، ولذلك قال: البلاذري «واشتد عليه طلحة بن عبيد الله في الحصار، ومنع من أن يدخل إليه الماء، حتى غضب علي بن أبي طالب من ذلك، فأدخلت عليه روايا الماء»(2).

وفي بعض النصوص: «فحاصر الناس عثمان، ومنعوه الماء، فأشرف على الناس فقال: أفيكم علي؟!

قالوا: لا.

قال: أفيكم سعد؟!

(1) الأُمالي للطوسي ج2 ص325 و (ط دار الثقافة - قم) ص715 و بحار الأنوار ج31 ص488.

(2) أنساب الأشراف ج5 ص71 والغدير ج9 ص95.

فقالوا: لا.

فسكت، ثم قال: ألا أحد يبلغ علياً فيسقيناً ماء!!.

فبلغ ذلك علياً، فبعث إليه بثلاث قرب مملوءة ماء، فما كادت تصل إليه، وجرح بسببها عدة من موالي بني هاشم وبني أمية حتى وصلت (1).

وفي نص آخر: أن جبير بن مطعم هو الذي أخبر علياً (2).

وفي نص آخر: أنه «عليه السلام» كان هو وأم حبيبة أولهم إنجاداً له. وأنه «عليه السلام» جاءهم وكلمهم، فكان مما قاله لهم: «فبم تستحلون حصره وقتله؟!»

قالوا: لا والله، ولا نعمة عين، لا نتركه يأكل ولا يشرب.

فرمى بعمامته في الدار بآئي قد نهضت فيما أنهضتني (3).

ونقول:

(1) الغدير ج9 ص 181 و 240 وأنساب الأشراف ج5 ص 68 و 69 وتاريخ المدينة لابن شبة ج4 ص 1304 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص 459 والثقات لابن حبان ج2 ص 260 و 261 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص 418.

(2) تاريخ مدينة دمشق ج39 ص 367 والغدير ج9 ص 205.

(3) الفتنة ووقعة الجمل للضبي ص 66 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص 434 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص 417 والغدير ج9 ص 228.

1 - فعلي «عليه السلام» هو الذي أوصل الماء لعثمان، حين منع منه أيام حصاره. وهو دليل آخر على عدم صحة اتهامهم إياه «عليه السلام» بأنه مالأ على قتله..

2 - إنه «عليه السلام» قد طلب من طلحة أن يمنع من قتل عثمان. لا مجرد أن يكف عنه.

3 - إنه «عليه السلام» إنما طلب من طلحة منع قتل عثمان حين رأى اجتماع الناس؛ فدخل عليه بحضورهم، وخاطبه بذلك على مسمعهم.. وسمع الناس جواب طلحة ووعوه.. ليكون ذلك حجة له «عليه السلام» على طلحة أمام الله وأمامهم، ولكي لا يبقى للذين سينضوون تحت لواء طلحة بدعوى الطلب بدم عثمان أي عذر.

4 - يلاحظ: أن علياً «عليه السلام» الذي لاقى ما لاقى من أذى قريش، وظلمها، وكان هو المبغض لها، وخصوصاً بني أمية، وهو الذي يحرقون عليه الأرم حقدًا وحسدًا - إن علياً «عليه السلام» - يكون هو الساقى لنفس هؤلاء القرشيين في ساعات الشدائد، ويسعى لدفع الأخطار عنهم، ويبذل ما أمكنه من جهد في هذا السبيل، حتى لدى طلحة المعروف ببأوه وكبره.

أما طلحة، فإنه سيتخذ من بني أمية أنفسهم بما فيهم مروان سنداً وعضداً لحرب علي «عليه السلام»، بحجة الطلب بدم عثمان!!

5 - والأعجب من هذا وذاك هذا المنطق العشائري القبلي الذي برر به طلحة إصراره على قتل عثمان، وهو إرادة إذلال بني أمية

وترويضهم، ولكن ليس على إقامة الدين، وحفظ الشريعة، وحفظ حقوق الناس، بل إشباعاً منه لشهوة التسلط والهيمنة، والبأ والكبر الذي يعاني منه..

ولو كان الأمر غير ذلك، فقد كان عليه أن لا يمنع الماء عن أحد من الناس..

ولو فرض أنه غفل عن ذلك، فالمفروض: هو أن يتراجع عن الخطأ بمجرد لفت نظره إليه..

ولو لم يقتنع بأنه قد أخطأ، فالمفروض: أن يكرم سيد الوصيين، وأخا رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين طلب منه ذلك.

6 - إن علياً «عليه السلام» لم يزل هو الساقى للناس بما فيهم بنو أمية وشيعتهم، وكذلك الحسنان «عليهما السلام». وهو «عليه السلام» وبنوه كانوا الممنوعين من الماء من قبل بني أمية وشيعتهم، وقد منعهم معاوية الماء في صفين، وسقاهم علي «عليه السلام».

وسقا الحسين «عليه السلام» جيش ابن زياد، بقيادة الحر الرياحي في طريق كربلاء، ثم منعه من الماء حتى قضى هو وأهل بيته وأصحابه مظلومين عطاشى..

7 - إن علياً «عليه السلام» قد أصر على إيصال الماء لعثمان، ولم يتراجع عن قراره ذاك حتى حصل له ما أراد، فقد حكى البلاذري: أنه لما منع عثمان من الماء غضب علي بن أبي طالب

«عليه السلام» من ذلك، فأدخلت عليه روايا الماء(1).

وذلك يجعلنا نشك في صحة الحديث الآخر الذي يقول: «كان الزبير وطلحة قد استوليا على الأمر، ومنع طلحة عثمان من أن يدخل عليه الماء العذب، فأرسل علي إلى طلحة وهو في أرض له، على ميل من المدينة: أن دع الرجل فليشرب من مائه، ومن بئر - يعني بئر رومة - ولا تقتلوه من العطش.

فأبى، فقال علي «عليه السلام» لولا أني قد آليت يوم ذي خشب: أنه إن لم يطعني لا أرد عنه أحداً لأدخلت عليه الماء»(2).

فإن صح ذلك، فإنه يكون حدث في بعض المرات التي حاول فيها علي «عليه السلام» إيصال الماء لعثمان، دون بعضها الآخر.

8 - ليس من حق أحد أن يمنع الماء والطعام عن أحد، حتى عمن ينتظر القتل قصاصاً، أو من كان مفسداً في الأرض إلا إذا التجأ المجرم إلى الحرم في مكة، فإنه يضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج فيجري عليه حكم الله.

وقد رأينا كيف أن علياً «عليه السلام» يوصي بآبن ملجم، فيقول: «أطعموه من طعامي، واسقوه من شرابي، فإن عشت فأنا

(1) أنساب الأشراف ج5 ص71 والغدير ج9 ص95 عنه.

(2) أنساب الأشراف ج5 ص90 والغدير ج9 ص95 عنه.

أولى بحقي، وإن مت، فاضربوه ولا تزيدوه»(1) ..

9 - لعل منع الماء عن عثمان ومن معه قد تكرر، فتكررت محاولات علي «عليه السلام» إيصال الماء إليهم، فنجحت محاولاته في بعضها، وفشلت في بعضها الآخر..

وقد صرحت الروايات: بأن حصارهم لعثمان قد طال واستمر عشرات الأيام.

وقد لاحظنا وقاحة طلحة في إجابته لعلي «عليه السلام».

10 - لاحظنا أيضاً: أن علياً «عليه السلام» قد استصحب معه المسور بن مخرمة، ربما ليسمعه وليريه كيف أن الذين يحاولون قتل عثمان لا يأترون بأمره.. بل قد تبلغ الأمور بينه وبينهم حد الصدام من أجل عثمان..

(1) المناقب للخوارزمي ص 280 و 281 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص 388 وعن مقتل أمير المؤمنين لابن أبي الدنيا ص 65 وكشف الغمة ج 2 ص 60 وراجع: الثقات ج 2 ص 303 والأخبار الطوال ص 215 والطبقات الكبرى لابن سعد (ط ليدن) ج 3 ق 1 ص 25 و 26 والشرح الكبير لابن قدامة ج 10 ص 52 و 73 وكشاف القناع ج 6 ص 212 والمجموع للنووي ج 19 ص 216 والمغني لابن قدامة ج 10 ص 51 والجواهر النقي للمارديني ج 8 ص 58 وراجع: أنساب الأشراف ج 2 ص 495 و 502 و 504 والمبسوط للشيخ الطوسي ج 7 ص 268 وقرب الإسناد ص 143.

بئر رومة.. وجيش العسرة:

أخرج سيف بن عمر في الفتوح، من طريق صعصعة بن معاوية التيمي، قال: أرسل عثمان وهو محصور إلى علي «عليه السلام»، وطلحة والزبير، وغيرهم، فقال: احضروا غداً.

فأشرف وقال: أنشدكم الله، ولا أنشد إلا أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله». أستم تعلمون أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قال: من حفر حفرة رومة، فله الجنة، فحفرتها؟! فجهزته؟! أستم تعلمون أنه قال: من جهز جيش العسرة فله الجنة، فجهزته؟!!

قال: فصدقوه بما قال (1).

قال ابن حجر: وللنسائي من طريق الأحنف بن قيس: ان الذين صدقوه بذلك هم: علي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي

(1) فتح الباري ج 5 ص 314 و (ط دار الكتاب العربي سنة 1397) ج 5 ص 306 والغدير ج 9 ص 334 عنه، والمجموع للنووي ج 15 ص 330 ونيل الأوطار ج 6 ص 131 وتحفة الأحوذى ج 10 ص 131 وسبل الهدى والرشاد ج 7 ص 227 وصحيح البخاري (ط سنة 1309 هـ) ج 2 ص 83 و (ط دار الفكر) ج 3 ص 198 ولم يذكر أسماء من حضر المناشدة.. وراجع: السنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 167 وعمدة القاري ج 14 ص 72.

وقاص(1).

ونقول:

1 - لا شك في ضعف سند الرواية، فإن سيف بن عمر كذاب وضاع، متروك ساقط، واتهم بالزندقة(2).

2 - لو صحت هذه الرواية، وصح أن علياً «عليه السلام» ومن معه صدقوه فيما قاله، فإن عدم نصرتهم التامة له. بل أن بعضهم كان من أشد الناس عليه، ولا سيما طلحة الذي منعه الماء. يدل على أن حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» فيه كان مشروطاً بعدم تغييره وتبديله.. أي أنه «صلى الله عليه وآله» أخبر - لو صح أنه أخبر - عن أن عمله هذا يقتضي دخوله الجنة.. إلا إذا وجد المانع.

وفي بعض النصوص: أن الصحابة صرحوا بوجود هذا المانع،

(1) راجع: فتح الباري ج5 ص314 و (ط دار الكتاب العربي سنة 1397) ج5 = = ص306 والغدير ج9 ص334 عنه، والمجموع للنووي ج15 ص330 ونيل الأوطار ج6 ص131 وتحفة الأحوذ ج10 ص131 وسبل الهدى والرشاد ج7 ص227.

(2) الغدير ج9 ص334 وج5 ص233 وج10 ص141 والوضاعون وأحاديثهم ص191 ومستدرک سفينة البحار ج6 ص510 وراجع: كتاب الضعفاء والمتروكين ص187 وضعفاء العقيلي ج2 ص175 والجرح والتعديل ج4 ص278 وكتاب المجروحين ج1 ص345 والكامل لابن عدي ج3 ص435 وكتاب الضعفاء ص91.

فقد أجابوا عثمان على مناشدته: أما ما ذكرت من قدمك وسبقك مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» صحيح.. ولكنك بدلت بعد ذلك، وأحدثت ما قد علمت(1).

ورروا: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال لأصحابه: من قال: الله أكبر مرة غرس الله له بها شجرة في الجنة..

فقال رجل من قريش: إن شجرنا في الجنة لكثير.

فقال «صلى الله عليه وآله»: نعم، ولكن إياكم أن ترسلوا عليها نيراناً فتحرقوها(2).

3 - لو صحت هذه المناشدة، وكان النبي «صلى الله عليه وآله» قد أخبر أن عثمان في الجنة، فلماذا لم يذهب عثمان إلى مكة حين عرضوا ذلك عليه، وقال: إنه يخشى أن يكون هو الرجل الذي قال

(1) الغدير ج 9 ص 204 و 205 و 334 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 425 والكامل في التاريخ ج 3 ص 172.

(2) راجع: بحار الأنوار ج 8 ص 187 و ج 9 ص 168 والأُمالي للصدوق ص 392 و (ط مؤسسة البعثة) ص 705 وثواب الأعمال (منشورات الشريف الرضي) ص 11 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 7 ص 187 و (ط دار الإسلامية) ج 4 ص 1206 وعدة الداعي لابن فهد الحلبي ص 248 وجامع أحاديث الشيعة ج 15 ص 404 ومستدرك سفينة البحار ج 4 ص 429 والصافي ج 5 ص 30 و ج 6 ص 484 ونور الثقلين ج 5 ص 45.

رسول الله «صلى الله عليه وآله» عنه: يلحد بمكة رجل عليه نصف عذاب أهل الأرض(1).

4 - وعن تجهيز جيش العسرة نقول:

إذا أسقطت الرواية بما قدمناه، فهي ساقطة بالنسبة لهذه الفقرة أيضاً، وقد ذكرنا دلائل كثيرة على عدم صحة هذه الدعوى أيضاً في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» في الجزء التاسع والعشرين، فصل تجهيز جيش العسرة.. ولولا أن الكلام يطول لنقلنا ما ذكرناه هناك أيضاً. ولكننا نؤثر إحالة القارئ إلى ذلك الكتاب، فراجع.

5 - بالنسبة لحفر بئر رومة نقول:

ذكروا في جملة فضائل عثمان: أنه لما قدم رسول الله «صلى الله عليه وآله» المدينة، وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة، قال: من يشتري بئر رومة من خالص ماله؛ فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين، بخير له منها في الجنة؟!!

فاشتراها عثمان من صلب ماله، وجعل دلوه فيها مع دلاء

(1) راجع: الغدير ج9 ص152 وج10 ص110 و 125 وراجع: بغية الباحث ص293 و 294 وتاريخ بغداد ج14 ص274 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص382 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص41 و (تحقيق الشيري) ج1 ص58.

المسلمين، ثم لما حصر عثمان منعه من الشرب منها، حتى شرب ماء البحر.

وللروايات نصوص مختلفة جداً كما سنرى، وسنشير إلى بعض مصادرها فيما يأتي.

ونحن نشك في صحتها، استناداً إلى ما يلي:

أولاً: تناقض نصوصها الشديد جداً، حتى إنك لا تجد نصاً إلا ويوجد ما ينافيه ويناقضه، ونذكر على سبيل المثال:

أنهم يروون: أن عثمان ناشد الصحابة بقضية بئر رومة، وذلك حين الثورة عليه⁽¹⁾.

فرواية تقول: إنه اطلع عليهم من داره وهو محصور فناشدهم⁽²⁾.

(1) راجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج 1 ص 153 وج 4 ص 1195 والغدير ج 9 ص 339 وسنن الترمذي ج 5 ص 288 والمستدرک للحاكم ج 1 ص 419 والسنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 167 وصحيح ابن خزيمة ج 4 ص 121 والمعجم الأوسط للطبراني ج 2 ص 39 وصحيح ابن حبان ج 15 ص 348 وسنن الدارقطني ج 4 ص 123 و 124 وموارد الزمآن ج 7 ص 120 وكنز العمال ج 13 ص 73 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 334 و 339 ومسند أحمد ج 1 ص 59 وأسد الغابة ج 3 ص 380.

(2) راجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1195 وصحيح ابن حبان ج 15 ص 348 والسنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 167 وفتح الباري ج 5 ص 305

وأخرى تقول: ناشدهم في المسجد(1).

ورواية تقول: إنه اشترى نصفها بمائة بكرة، والنصف الآخر بشيء يسير(2).

وأخرى تقول: إنه اشتراها بأربعين ألفاً(3). (ولا ندري لماذا هذه الأثمان الباهظة، خصوصاً في تلك الفترة)؟!
وثالثة: بخمس وثلاثين(4).

وصحيح ابن خزيمة ج 4 ص 121 و سنن الدارقطني ج 4 ص 123 و 124
وموارد الظمان ج 7 ص 120 و كنز العمال ج 13 ص 73 والثقات لابن حبان
ج 2 ص 260 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 334 و 339 ومسنند أحمد ج 1
ص 59 و سنن النسائي ج 6 ص 236 والسنن الكبرى للنسائي ج 4 ص 97
والبداية والنهاية ج 7 ص 201.

(1) راجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج 1 ص 152 و ج 3 ص 1113 و سنن النسائي
ج 6 ص 47 و 234 و كتاب السنة لابن أبي عاصم ص 579 والسنن الكبرى
للنسائي ج 3 ص 31 و 96 و سنن الدارقطني ج 4 ص 121 و كنز العمال (ط
مؤسسة الرسالة) ج 13 ص 69.

(2) راجع: معجم البلدان ج 1 ص 299.

(3) راجع: الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 40 و (تحقيق الشيري)
ج 1 ص 57 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 1 ص 153.

(4) راجع: كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 13 ص 35 والمجموع للنووي ج 15
ص 330 ونيل الأوطار ج 6 ص 131 ومجمع الزوائد ج 3 ص 129 وفتح الباري
ج 5 ص 305 وعمدة القاري ج 14 ص 72 وتحفة الأحوذ ج 10 ص 135

ورابعة: إنه اشترى نصفها باثني عشر ألف درهم، والنصف الآخر بثمانية آلاف (1).

وخامسة: إنه اشتراها بعشرين ألفاً (2).

وسادسة: بخمسة وعشرين ألفاً (3).

ورواية تقول: إن هذه البئر كانت لليهودي لا يسقي أحداً منها قطرة إلا بثمن (4).

والمعجم الكبير للطبراني ج 2 ص 42 ونصب الراية ج 4 ص 408 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 71 وأسد الغابة ج 2 ص 190 والإصابة ج 2 ص 448 ومعجم البلدان ج 1 ص 300 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 471 وسبل الهدى والرشاد ج 11 ص 280.

(1) راجع: الإستيعاب (ط دار الجيل) ج 3 ص 1040 وتهذيب الكمال ج 19 ص 450 والشرح الكبير لابن قدامة ج 4 ص 22 والوافي بالوفيات ج 20 ص 29 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج 2 ص 268 والمعارف لابن قتيبة ص 192 والمغني لابن قدامة ج 4 ص 201.

(2) راجع: سنن الدارقطني ج 4 ص 121 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 20 ومعجم ما استعجم ج 2 ص 685 وعمدة القاري ج 14 ص 72 وتحفة الأحوزي ج 10 ص 131.

(3) راجع: سنن الدارقطني ج 4 ص 121.

(4) راجع: الإصابة ج 2 ص 449 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 1 ص 153 و الامامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 40 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 57 وراجع: المغني لابن قدامة ج 4 ص 201 ونيل الأوطار ج 5

وأخرى: إنها كانت لرجل من مزينة(1).

وثالثة: لرجل من بني غفار(2).

ورواية تقول: إنه اشترى البئر(3).

ص241 وتحفة الأحوزي ج4 ص409.

(1) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج1 ص506 وتاريخ مدينة دمشق ج39

ص72 وإمتاع الأسماع ج7 ص350 وسبل الهدى والرشاد ج7 ص227

وتاريخ المدينة لابن شبة ج1 ص153 ووفاء الوفاء ج3 ص967.

(2) راجع: نيل الأوطار ج6 ص131 وفتح الباري ج5 ص305 وج9

ص491 وعمدة القاري ج14 ص72 وج21 ص69 وكنز العمال ج13

ص36 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص71 ونصب الراية ج4 ص408

والمعجم الكبير للطبراني ج2 ص41 وتحفة الأحوزي ج10 ص135

والدرية في تخريج أحاديث الهداية ج2 ص145 وتاريخ الإسلام للذهبي

ج3 ص471 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص280 وأسد الغابة ج2

ص190 والإصابة ج2 ص448 ومعجم البلدان ج1 ص299 والمجموع

للنووي ج15 ص330 ومجمع الزوائد ج3 ص129.

(3) راجع: معجم البلدان ج1 ص299 و300 والإمامة والسياسة (تحقيق

الزيني) ج1 ص40 و (تحقيق الشيرازي) ج1 ص57 وتاريخ المدينة لابن

شبة ج1 ص153 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج13 ص35

والمجموع للنووي ج15 ص330 ونيل الأوطار ج5 ص241 وج6

ص131 ومجمع الزوائد ج3 ص129 وفتح الباري ج5 ص305 وعمدة

القاري ج14 ص72 وتحفة = = الأحوزي ج4 ص409 وج10 ص135

وأخرى تقول: إنه حفرها(1).

والجمع: بأنه اشتراها، ثم احتاجت إلى الحفر(2) لا يصح، لأنهم يقولون: إن عثمان قال ذلك حين المناشدة، والمناشدة كانت واحدة ولم تتكرر. والمهم هو شراؤها. فالمناشدة به أنسب.

ورواية تقول: إنها كانت عيناً(3). (أي فيها نبع وسيلان على وجه

والمعجم الكبير للطبراني ج 2 ص 42 ونصب الراية ج 4 ص 408 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 71 وأسد الغابة ج 2 ص 190 والإصابة ج 2 ص 448 و 449 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 471 وسبل الهدى والرشاد ج 11 ص 280 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج 3 ص 1040 وتهذيب الكمال ج 19 ص 450 والشرح الكبير لابن قدامة ج 4 ص 22 والوافي بالوفيات ج 20 ص 29 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج 2 ص 268 والمعارف لابن قتيبة ص 192 والمغني لابن قدامة ج 4 ص 201. (1) راجع: الغدير ج 9 ص 153 و 334 و 340 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 3 ص 198 والسنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 167 وفتح الباري ج 5 ص 305 وعمدة القاري ج 14 ص 72 وج 16 ص 201 وسنن الدارقطني ج 4 ص 125 والأذكار النووية ص 279 وتغليق التعليق ج 3 ص 428 وسبل الهدى والرشاد ج 7 ص 227.

(2) هذا الجمع ذكره السمهودي في وفاء الوفاء ج 3 ص 970.

(3) راجع: سبل الهدى والرشاد ج 7 ص 231 وج 11 ص 280 وعمدة القاري = = ج 14 ص 72 والإصابة ج 2 ص 448 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 471 والمجموع للنووي ج 15 ص 330 ونيل الأوطار ج 6 ص 131

الأرض).

وأخرى تقول: كانت بئراً(1).

ومجمع الزوائد ج3 ص129 وفتح الباري ج5 ص305 وتحفة الأحوذى ج10 ص135 والمعجم الكبير للطبراني ج2 ص41 ونصب الراية ج4 ص408 وكنز العمال ج13 ص35 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص71 وأسد الغابة ج2 ص190 ومعجم البلدان ج1 ص300 .

(1) راجع: المغني لابن قدامة ج4 ص201 وج6 ص193 والشرح الكبير لابن قدامة ج4 ص22 وج6 ص195 وكشاف القناع ج4 ص302 والمحلى لابن حزم ج9 ص180 وسبل السلام ج3 ص13 ونيل الأوطار ج5 ص241 وج6 ص128 و 131 وبحار الأنوار ج33 ص55 والغدير ج9 ص95 و 332 و 337 و 338 و 340 ومسند أحمد ج1 ص70 و 75 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج3 ص74 وج4 ص302 وسنن الترمذي ج5 ص290 وسنن النسائي ج6 ص47 و 234 و 235 والسنة الكبرى للنسائي ج3 ص31 وج4 ص96 و 97 والسنة الكبرى للبيهقي ج6 ص167 و 168 وشرح مسلم للنووي ج16 ص17 وفتح الباري ج5 ص22 و 40 و 307 وج7 ص43 وج9 ص491 وعمدة القاري ج12 ص190 وج14 ص72 وج16 ص201 و 217 وتحفة الأحوذى ج4 ص409 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص487 وج8 ص713 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص580 وصحيح ابن خزيمة ج4 = = ص120 و 122 وسنن الدارقطني ج4 ص121 - 125 والإستيعاب ج3 ص1039 و 1043 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص154 والأذكار النووية ص279 وموارد الظمان ج7 ص131 وتغليق التعليق ج3 ص314 وج4

ورواية تقول: إنه اشتراها عند مقدم النبي «صلى الله عليه وآله» والمهاجرين المدينة(1).

وأخرى تقول: إنه اشتراها وهو خليفة(2).

ورواية تقول: إن النبي «صلى الله عليه وآله» طلب منه ذلك(1).

-
- ص66 وكنز العمال ج13 ص30 و 54 و 70 و 74 وتفسير ابن أبي حاتم ج10 ص3430 وتفسير السمرقندي ج1 ص201.
- (1) راجع: المجموع للنووي ج15 ص330 ونيل الأوطار ج6 ص127 وأسد الغابة ج2 ص190 وكشاف القناع ج4 ص302 والغدير ج9 ص332 ومسند أحمد ج1 ص75 وسنن الترمذي ج5 ص290 وسنن النسائي ج6 ص235 والسنن الكبرى للبيهقي ج6 ص168 ومجمع الزوائد ج3 ص129 وفتح الباري ج5 ص22 و 305 و 307 وعمدة القاري ج14 ص72 وتحفة الأحوزي ج10 ص135 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص580 والسنن الكبرى للنسائي ج4 ص97 وصحيح ابن خزيمة ج4 ص122 والمعجم الكبير للطبراني ج2 ص41 وسنن الدارقطني ج4 ص121 و 122 ونصب الراية ج4 ص408 وتغليق التعليق ج3 ص314 وكنز العمال ج13 ص35 و 74 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص71 و 335 والإصابة ج2 ص448 ومعجم البلدان ج1 ص299 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص444 و 471 والبداية والنهاية ج7 ص200 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص280 والسيرة الحلبية (طدار المعرفة) ج2 ص268.
- (2) راجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج1 ص153 ووفاء الوفاء ج3 ص967 عنه. وروى ذلك الزبير بن بكار أيضاً.

وأخرى تقول: إنه «صلى الله عليه وآله» ناشد المسلمين من يشتريها منهم (2).

وثالثة تقول: إن غفاريّاً أبى بيعها للنبي بعين في الجنة!! فبلغ ذلك عثمان فاشتراها منه بخمسة وثلاثين ألفاً (3).

(1) راجع: المغني لابن قدامة ج4 ص201 والشرح الكبير لابن قدامة ج4 ص22.

(2) راجع: الغدير ج9 ص332 ومسند أحمد ج1 ص75 وصحيح البخاري ج3 ص74 و 198 وج4 ص202 وسنن الترمذي ج5 ص290 وسنن النسائي ج6 ص47 و 233 و 234 و 235 والسنن الكبرى للبيهقي ج6 ص167 و 168 وفتح الباري ج5 ص22 و 307 وعمدة القاري ج12 ص190 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص487 و 713 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص580 والسنن الكبرى للنسائي ج3 ص31 وج4 ص96 و 97 و 98 وصحيح ابن خزيمة ج4 ص120 و 122 وصحيح ابن حبان ج15 ص362 وسنن الدارقطني ج4 ص121 وكنز العمال ج13 ص54.

(3) راجع: نيل الأوطار ج6 ص131 ومجمع الزوائد ج3 ص129 وفتح الباري ج5 ص305 وعمدة القاري ج14 ص72 والمعجم الكبير للطبراني ج2 ص41 = ونصب الراية ج4 ص408 وكنز العمال ج13 ص35 والمجموع للنووي ج15 ص330 وتحفة الأحوذى ج10 ص135 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص71 وأسد الغابة ج2 ص190 والإصابة ج2 ص448 ومعجم البلدان ج1 ص299 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص471 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص280.

وثمة تناقضات كثيرة أخرى لا مجال لذكرها؛ فمن أراد المزيد فليراجع وليقارن.

ثانياً: ما ورد في الرواية - كما عند النسائي وأحمد والترمذي - من أنه «صلى الله عليه وآله» قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب، لا يصح بوجه، فقد كان في المدينة آبار كثيرة عذبة، وقد استمر النبي «صلى الله عليه وآله» على الإستقاء والشرب منها إلى آخر حياته، ومنها: بئر السقيا، وبئر بضاعة، وبئر جاسوم، وبئر دار أنس التي تفل فيها النبي «صلى الله عليه وآله» فلم يكن في المدينة بئر أعذب منها(1)، وبئر البويرية، وبئر الحفير، وبئر أريس، وبئر الهجير، وغير ذلك من آبار لا مجال لذكرها(2).

ثالثاً: لو صح حديث بئر رومة؛ فلا بد من الإجابة على التساؤلات في المجالات التالية:

ألف: إنه إذا كان عثمان قدم حديثاً من الحبشة، ولم يكن له مال؛ فمن أين جاء بالأربعين، أو الخمسة والثلاثين، أو العشرين ألفاً من الدراهم، أو المئة بكرة؟! ومتى وكيف اكتسب هذا المال؟!.

-
- (1) راجع: وفاء الوفاء للسهمودي ج3 ص972 و 956 و 958 و 959 و 951 وإمتاع الأسماع ج5 ص140 و سبل الهدى والرشاد ج7 ص223.
- (2) راجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج1 ص169 ووفاء الوفاء للسهمودي، فصل آبار المدينة.

ب: لماذا لا يعين المسلمين في حرب بدر بشيء من تلك المبالغ الهائلة من الدراهم؟ أو بشيء من تلك البكرات التي أخرج منها مئة من صلب ماله، حسبما تنص عليه الرواية؟! مع أن المسلمين كانوا في بدر بأمر الحاجة إلى أقل القليل من ذلك، وكان الإثنان والثلاثة منهم يعتقبون البعير الواحد، ومع أنه لم يكن معهم إلا فرس واحد، وإلا ستة أدرع وثمانية سيوف، والباقون يقاتلون بالعصي وجريد النخل(1).

أو لماذا لا يطعم المسلمين المهاجرين، ويسد حاجاتهم، ويكفيهم معونة الأنصار؟!

ولماذا لا يعين النبي نفسه بشيء من ماله، وقد كان يعاني أشد الصعوبات، ولم يتسع الحال عليه وعليهم إلا بعد سنوات من الهجرة؟!

ج: وتقول روايات المناشدة: إنهم قد منعوه من الشرب من تلك

(1) راجع: مناقب آل أبي طالب ج1 ص187 و (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص162 وبحار الأنوار ج19 ص206 و 323 ومستدرك سفينة البحار ج1 ص300 ومجمع البيان ج2 ص214 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج2 ص247 و (ط دار إحياء التراث) المجلد الأول ص415 وتاريخ الخميس ج1 ص371 وتفسير الميزان ج3 ص93 وتفسير الثعلبي ج3 ص21 وتفسير البغوي ج1 ص283 وتفسير أبي السعود ج2 ص13 وتفسير الألوسي ج3 ص96.

البئر، حتى اضطر إلى الشرب من ماء البحر.

وهذا عجيب حقاً!! فإنه إذا كان يستطيع الحصول على الماء، فلماذا لا يشرب من غيرها من العيون العذبة التي كانت في المدينة والتي تعد بالعشرات؟! أو من العيون التي كانت بين المدينة إلى البحر؟!!

كما أن من كان يمنعه من شرب الماء، لم يكن يسمح بدخول أي ماء كان إليه، ومن أي مصدر كان.

ويقولون: إن عماراً أراد أن يدخل إليه روايا ماء؛ فمنعه طلحة⁽¹⁾ ولم يستطع الحصول على الماء إلا من قبل علي الذي أرسل إليه الماء مع أولاده، وعرضهم للأخطار الجسيمة، كما هو معلوم. وهل يمكن أن نصدق أنه شرب من ماء البحر حقاً؛ مع أن البحر يبعد مسافات كبيرة جداً عن المدينة، أم أن ذلك كناية عن شربه للمياه غير العذبة والمالحة؟!!

د: إذا كان عثمان قد بذل هذا المال حقاً، فلماذا لم تنزل فيه ولو آية واحدة تمدح فعله، وتثني عليه؟!!

وكيف استحق علي أن تنزل فيه آيات حينما تصدق بثلاثة أقراص من شعير، وحينما تصدق بخاتمه، وحينما تصدق بأربعة دراهم، وحين قضية النجوى؟!!

(1) تاريخ المدينة لابن شبة ج 1 ص 154 ووفاء الوفاء ج 3 ص 945.

وهذا عثمان يبذل عشرات الآلاف، ومئة بكرة من الإبل، ولا يذكره الله بشيء، ولا يشير له بكلمة ولا بحرف؟! وبعد.. لماذا امتنع عثمان - كغيره - عن التصدق بدرهم في آية النجوى، حتى نزل القرآن يلوم الصحابة وهو معهم على إشفاقهم: أن يقدموا بين يدي نجواهم صدقة؟!.

بئر أريس:

وأخيراً: فلسنا ندري لماذا اختصت بئر رومة بهذا التعظيم والتبجيل، دون بئر أريس، مع أنها أيضاً - كما يدعون!! - قد اشتراها عثمان؛ وقد اشتراها أيضاً من يهودي، وكذلك هو قد تصدق بها!!⁽¹⁾.
بارك الله في آبار عثمان، وليمت اليهود بغيظهم، فإنهم يملكون الآبار، ويشترئها منهم عثمان، ويتصدق بها، وينال الأوسمة، ويحصل على الفضائل والكرامات!!.

حقيقة القضية:

وبعد.. فإن كان للقضية أصل، فلعله ما رواه ابن شبة: «عن عدي بن ثابت، قال: أصاب رجل من مزينة بئراً يقال لها: رومة؛

(1) البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص214 وتاريخ المدينة لابن شبة ج1 ص187 ووفاء الوفاء ج3 ص945 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص442.

فذكرت لعثمان بن عفان، وهو خليفة، فابتاعها بثلاثين ألفاً من مال المسلمين، وتصدق بها عليهم»⁽¹⁾.

وقد ضعف السمهودي هذه الرواية: بأن في سندها متروكاً، ورواها الزبير بن بكار في عتيقه، وردّها بقوله: وليس هذا بشيء، وثبت عندنا: أن عثمان اشتراها بماله، وتصدق بها على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽²⁾.

ونقول نحن:

لقد ثبت عدم صحة تلك الروايات التي أشار إليها الزبير بن بكار بأي وجه، ولا سيما مع تناقضها، ومع ما تقدم من الإيراد عليها ووجوه الإشكال فيها، مما لا دافع له.

هذا، عدا ما في أسانيدھا من نقاش كبير وكثير، فوجود المتروك في سند هذه الرواية لا يضر، ولا يعني أنها مكذوبة، ما دامت منسجمة مع الواقع التاريخي، ومع الظروف التي كانت قائمة آنذاك.

وما دام لا يمكن أن يصح غيرها، فالظاهر: أنها حرفت وحوّرت ليتمكن الاستفادة منها في إثبات فضيلة لعثمان، لا يمكن أن تثبت له بدون هذا التحوير والتزوير.

(1) تاريخ المدينة لابن شبة ج 1 ص 153 ووفاء الوفاء ج 3 ص 967 عنه، وروى ذلك الزبير بن بكار أيضاً.

(2) وفاء الوفاء ج 3 ص 967.

ولكننا لم نفهم قوله: «ابتاعها بثلاثين ألفاً من مال المسلمين، وتصدق بها عليهم»؛ فإنها إذا كانت من مالهم، فما معنى الصدقة بها عليهم؟

إلا أن يقال: إن عثمان والهيئة الحاكمة كانوا يرون أنهم يملكون بيوت الأموال حقاً، فلا بأس إذن بأن يشتريها من مال المسلمين، ثم يتصدق بها عليهم!! وقد ذكرنا بعض الشواهد والدلائل على نظرتهم هذه حين الحديث عما جرى لأبي ذر «رحمه الله» في مورد آخر، فراجع.

وأخيراً.. فقد ذكرنا في ضمن هذه الفصول: أن علياً «عليه السلام» طلب من الذين منعوا الماء عن عثمان أن يسمحوا له بالشرب من بئره، وذلك يشير إلى أنها لم تكن للمسلمين، وإنما هي من أملاك عثمان.

إلا إن فرض أن إضافته إليه كانت لأدنى ملابس، كإضافة البيوت لأزواج النبي «صلى الله عليه وآله» مع أنها لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

بئر رومة.. حديث خرافة:

وقد يقال: إن قوله «عليه السلام»: «دع الرجل، فليشرب من مائه، ومن بئره» يدل على أن عثمان لم يجعل بئر رومة وقفاً على المسلمين، بل اشتراها لنفسه، وبقيت ملكاً له إلى حين موته..

ويجاب أولاً: بأن الإضافة قد تكون لأدنى ملابس، كإضافة

البيوت إلى الأزواج، مع أنها ملك للنبي «صلى الله عليه وآله» في آية: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)⁽¹⁾.

وقد قلنا: إن عثمان قد اشترى البئر من أموال المسلمين، فنسبت إليه.

وإن كنا لا نمنع من أن يكون قد اشتراها بأموال بيت المال، ثم سمح لأقاربه بالاستفادة منها، فظنّ بعض الناس أنه أطلقها للناس..

ولربما تكون قد بقيت في ملكه إلى أن قتل، فاستباحها المسلمون بعد قتله، إما لأنهم يرون أنه اشتراها من بيت مال المسلمين، لا من أمواله الشخصية، وإما لأن ورثته لم يمنعوا الناس عنها للظروف القاهرة التي هيمنت على الواقع العام آنئذٍ.

وهكذا، فإنه «عليه السلام» قد أشار إلى بطلان حديث وقف عثمان بئر رومة بصورة عابرة، ومن دون اكتراث..

(1) الآية 33 من سورة الأحزاب.



الباب السابع عشر:

علي × وقتل عثمان



الفصل الأول:

هل دافع الحسنان عليهما السلام عن عثمان؟!:

علي × يعرض نصره على عثمان:

ولا نستطيع القبول بالحديث القائل: إن علياً «عليه السلام» أرسل ولده الحسن «عليه السلام» إلى عثمان يقول: أفتحب أن أنصرك؟! أنصرك؟! أنصرك؟!

وذلك لما يلي:

أولاً: إن علياً «عليه السلام» إن كان يرى عثمان مظلوماً، فيجب عليه نصر المظلوم، ودفع الناس عن ارتكاب مثل هذا المنكر العظيم في حقه، وهو قتل النفس المحترمة والبريئة، ولا يحتاج ذلك إلى سؤاله.

وإن كان عثمان مستحقاً للقتل، فكيف يعرض عليه النصر. وكيف يشارك في منع إجراء حكم الله تعالى فيه..

وإن كان يراه مستحقاً للقتل، ولكن لا بهذا النحو ولا بأيدي الناس الذين لم يأذن لهم الشارع بإجراء الحدود والأحكام.. فعليه أن ينهائهم عن المخالفة من دون أن ينصر ذلك الذي يراه مستحقاً للعقوبة. ومن دون أن يساعده على البقاء حاكماً ومتسلطاً على الناس..

فلا معنى لإرسال هذه الرسالة على جميع التقادير، إلا إن كان

يريد أن يبين لأسامة ولغيره ما يقطع به عذر الذين يتهمونه بالأمر بقتل عثمان..

ثانياً: إذا أخذنا بهذا الاحتمال الأخير، فيرد سؤال: كيف سيكون موقفه «عليه السلام» لو أن عثمان طلب منه النصر بالفعل؟! **ونجيب:**

بأن من الجائز أنه «عليه السلام» بعد أن تأتيه موافقة عثمان على نصره سوف يأخذ العهود والمواثيق على عثمان. كما فعل في السابق بالتراجع عن المخالفة، وبالتصدي لعماله. لأنه «عليه السلام» يعلم أن الناس لن يرضوا بالتخلي عن مطالبهم، وأن الأمور ستنتهي إلى وقوع ضحايا، فلم يكن يرى «عليه السلام» جواز المشاركة في قتلهم دفاعاً عن من يريد أن يمسك بالحكم، ويعود إلى ممارساته التي لا يقرها الشرع، ولا يرضاها أحد من الناس.. ويريد أن يبقى عماله على حالهم، ولا يغيروا من سياساتهم شيئاً.

ولعل عثمان أدرك أن علياً «عليه السلام» إذا عاد إلى التدخل، فإنه سيشترب عليه أموراً صعبة لا يريد الالتزام بها.. وكان لا يزال يأمل بأن تأتيه العساكر من الشام، والعراق، وسائر البلاد.. لنصرته فرفض طلب علي «عليه السلام».. وعاجله محاصروه، بعد أن بلغهم طلبه النصر من عماله، وأجهزوا عليه..

ثالثاً: إذا كان عثمان رفض نصرة علي «عليه السلام»، ورجع الإمام الحسن إلى أبيه وأخبره بذلك، فلا معنى لقولهم: إنه لما اقتحم

الناس الدار «التفت عثمان إلى الحسن بن علي «عليه السلام»، وهو جالس عنده، فقال: سألتك بالله يا ابن الأخ إلا ما خرجت، فإني أعلم ما في قلب أبيك من الشفقة عليك الخ..».

رابعاً: ويدل على أن عثمان قد رفض نصرة علي «عليه السلام» خوفاً من شروطه: أنه هو الذي كان قد طلب منه النصرة، وأرسل إليه بقول الممزق:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق
وحينئذٍ أخذ «عليه السلام» الشروط التي تاب منها، ثم رجع عن وعوده وعن توبته.

وبعد، فإننا إذا جمعنا أطراف ما ذكرناه فالنتيجة هي أنه لا صحة لقولهم: إنه «عليه السلام» عرض على عثمان أن ينصره، فأبى عثمان ذلك طلباً للثواب الإلهي.

الحسان عليه السلام يدافعان عن عثمان:

وحين حوضر عثمان بعث علي «عليه السلام» ولديه الحسن والحسين «عليهما السلام»، ومحمد بن الحنفية وأولاد جعفر شاكين بالسلاح ليعينوه.

فطلبهم عثمان، وأنشدهم بالله أن يرجعوا، وقال لهم: إن النبي «صلى الله عليه وآله» عهد إليّ إنني أدخل الجنة على بلوى أصيبها. وأنا أصبر وأحتسب، فارجعوا.

وروي في الصحاح، عن أبي سهلة قال: قال لي عثمان يوم الدار: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد عهد إليَّ عهداً، وأنا صابر عليه.

فكيف يقال: إن الصحابة أسلموه إلى من أجلب عليه من أهل الأمصار، ولم يدفعوا عنه؟!!

وقد ثبت: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» أعانه بأولاده وأفلاذ كبده. وهذا مما اتفق عليه الرواة. كذا ذكر ابن روزبهان⁽¹⁾.

وزادوا على ذلك: أن طلحة والزبير بعثا بولديهما أيضاً..

وقالوا: لما قتل عثمان جاء علي «عليه السلام» كالواله الحزين.

وإن الإمام الحسن «عليه السلام» جرح، وخضب بالدماء على باب عثمان، من جراء رمي الناس عثمان بالسهام، ثم تسور الثائرون الدار عليه، وقتلوه.

وجاء الإمام علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، كالواله الحزين، فطمم الحسن، وضرب صدر الحسين «عليهما السلام»، وشتم آخرين، منكرأ عليهم أن يقتل عثمان، وهم على الباب⁽²⁾.

(1) إبطال نهج الباطل لابن روزبهان (مطبوع ضمن دلائل الصدق) ج 3 ق 1 ص 188 وإحقاق الحق (الأصل) ص 57.

(2) راجع: الحياة السياسية للإمام للحسن «عليه السلام» (الطبعة الأولى) ص 114 عن المصادر التالية: الصواعق المحرقة ص 115 و 116

ونقول:

أولاً: لو صح ذلك لم يكن لمعاوية وأشباهه أن يتهموا علياً «عليه السلام» بقتل عثمان، لأنهم لن يجدوا أحداً يصدقهم في ذلك.

ثانياً: إن موقف علي «عليه السلام» من عثمان كان سلبياً، وكان يقول: إن قتل عثمان لم يسره ولم يسؤه، وغير ذلك مما قدمناه. كما أن عثمان لم يزل يشتكي من علي «عليه السلام»، ويتهمه بأنه هو السبب في كثير مما يجري له.. كما أظهرته نصوص كثيرة جداً ذكرنا شطراً كبيراً منها في هذا الكتاب.

يضاف إلى ذلك: أنه قد تجرأ مرات كثيرة على مقام أمير المؤمنين «عليه السلام»، وقال له - أكثر من مرة -: بفيك التراب يا علي.

فأجابه علي «عليه السلام» بقوله: بل بفيك التراب يا عثمان..

ومروج الذهب ج2 ص344 و345 والإمامة والسياسة ج1 ص44 و43 وأنساب الأشراف ج5 ص70 و69 و74 و80 و93 و95 والبدء والتاريخ ج5 ص206 وتاريخ مختصر الدول ص105 وسيرة الأئمة الإثني عشر ج1 ص527 و540 عن ابن كثير، وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص418 و419 والعقد الفريد ج4 ص290 و291 ودلائل الصدق ج3 ق1 ص193 عن بعض من تقدم وعن: ابن الأثير، وابن عبد البر، والفخري في الأداب السلطانية ص98 وفيه: أن الحسن قاتل قتالاً شديداً، حتى كان يستكفه، وهو يقاتل عنه، ويبذل نفسه دونه.

وهده أيضاً بالإبعاد والنفي، فأخبره «عليه السلام»: بأنه ليس بقادر على ذلك، وقال له: رم ذلك إن شئت (1).

ثالثاً: استغل طلحة والزبير، وعائشة، ومعاوية وسواهم هذا الموقف الناصح لعثمان، والساعي إلى حمله على إصلاح الأمور، فوجهوا التهم إليه، مع أنهم كانوا أشد المحرضين، وأقوى المشاركين للناس فيه، أما علي «عليه السلام» فلم يكن يريد لعثمان أن يقتل على هذا النحو، ولكنه لم يكن يرى أيضاً: أن الاعتراضات على عثمان كانت باطلة. بل كان يجاهر بمؤاخذاته له، ويدعوه إلى التراجع عنها. وقد وعده عثمان بذلك أكثر من مرة، ثم يخلف بوعده..

وهذا التوافق في المؤاخذات بين علي «عليه السلام»، وبين الثائرين قد استغله سعد بن أبي وقاص، الذي كان هو الآخر من المحرضين على عثمان، وكان يتربص به الدوائر على أمل أن يصل إلى شيء - استغله - لاتهامه «عليه السلام» بما هو بريء منه، فقد سئل سعد عن قتل عثمان، فقال: قتله سيف سلته عائشة، وشحذه طلحة، وسمه علي.

قال السائل: قلت: فما حال الزبير؟!..

(1) راجع: كتاب الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 379 والغدير ج 9 ص 19 عن أنساب الأشراف ج 5 ص 54 و (ط أخرى) ج 6 ص 169 ونهج السعادة ج 1 ص 161 وعن بهج الصباغة ج 4 ص 653 وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 367.

قال: أشار بيده، وصمت بلسانه(1).

وكان سعد يهدف بكلامه هذا إلى التحريض على علي «عليه السلام». وكان سعد يحسد علياً «عليه السلام» ويخافه في آن واحد، لما يعرفه عنه من إيمان ويقين، وصلابة في الدين.

وعن علي «عليه السلام»: من كان سائلاً عن دم عثمان، فإن الله قتله، وأنا معه(2).

ونقول:

أولاً: ما ذكر في الرواية المتقدمة من أن النبي «صلى الله عليه وآله» أمر عثمان بالصبر على ما ينزل به، لا تؤيده الشواهد والأدلة التي بين أيدينا، فلاحظ ما يلي:

ألف: إن ذلك لو صح لبلغ الصحابة، واحتج به بعضهم على

(1) الغدير ج 9 ص 83 و 230 وج 10 ص 128 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1174 والعقد الفريد ج 3 ص 84 ودلائل الصدق ج 3 ق 1 ص 192 وعن علي بن أبي طالب بقية النبوة لعبد الكريم الخطيب ص 253.

(2) المصنف لابن أبي شيبه ج 8 ص 685 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 308 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 294 وكنز العمال ج 13 ص 97 عن ابن أبي شيبه، ودلائل الصدق ج 3 ق 1 ص 192 والعمدة لابن البطريق ص 339 وبحار الأنوار ج 31 ص 165 و 308 وتأويل مختلف الحديث ص 40 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1268 وصحيح ابن حبان ج 2 ص 336 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 66.

بعض، ولبغتنا الأجوبة والمبررات التي تذرعوها بها..

بل كان المتوقع هو أن يحذر النبي «صلى الله عليه وآله» الصحابة من ارتكاب هذا الأمر في حق عثمان. وكان على عثمان أن يذكرهم به، ولكنه لم يفعل، فإنهم يقولون: إن عثمان قد ناشد الصحابة، وذكر عدة أمور اعترفوا له بها، وليس ذلك من بينها.. وإن كانت لنا مؤاخذات كثيرة على تلك المناشدات المدعاة..

ب: إن عثمان لم يصبر، بل كتب إلى معاوية، وابن عامر، ويزيد بن أسد، وأهل الشام يستنفرهم لحرب أهل المدينة، وقال: إنهم كفروا، ونزعوا يدهم من الطاعة، ونكثوا البيعة(1)..

وحين كتب أهل المدينة إليه يدعونه إلى التوبة أو القتل شاور نصحاءه وأهل بيته، فأشاروا عليه بمطاولتهم حتى يأتيه المدد..

إلى أن يقول النص: فجعل يتأهب، ويستعد بالسلاح، وقد كان اتخذ جنداً عظيماً من رقيق الخمس، فلما مضت الأيام الثلاثة ثار به الناس(2)، إذ كان عثمان قد مر بالقرب منهم..

(1) دلائل الصدق ج 3 ق 1 ص 194 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 202 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 1 ص 148 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 151 والكامل في التاريخ ج 3 ص 170 وأعيان الشيعة ج 1 ص 443.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 404 والكامل في التاريخ ج 3 ص 171 والغدير ج 9 ص 176 ودلائل الصدق ج 3 ق 1 ص 194 عن الطبري

رابعاً: ما زعمته الروايات من أن علياً «عليه السلام» قد ضرب ولطم ولديه، لا يصح، إذ كيف يضرب علي «عليه السلام» صدر الحسين «عليه السلام»، ويلطم الحسن «عليه السلام»، وهما لم يقتربا ذنباً؟! ولا ارتكبا جرماً؟!!

خامساً: لنفترض أن أحداً أخبره بأنهما قد قصرا في المهمة الموكلة إليهما، فكيف يضربهما قبل أن يسألهما عن ذلك، ويسمع دفاعهما، ودفعهما للتهمة الموجهة إليهما؟!!

سادساً: كيف يصدق «عليه السلام» أنهما خالفا أمره، أو قصرا في أداء المهمة، والحال أن القرآن يعلن طهارتهما وعصمتهما. وهو «عليه السلام» أبوهما وأعرف الناس بهما، وبما أنزل الله تعالى من القرآن في حقهما، وبما صدر عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» في فضلهما؟!!

سابعاً: إن كان الدفاع عن عثمان واجباً ولازماً إلى هذا الحد، فلماذا لم يبادر هو «عليه السلام» إلى ذلك بنفسه، فإن هيئته وموقعه، وسطوته وعظمته في الناس ستمنع الناس من الإقدام على قتل عثمان..

ثامناً: متى كان علي «عليه السلام» شاتماً للناس.. ومن أهل العدوان عليهم؟!!

والواقدي وغيرهما..

تاسعاً: إذا صح أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد جرح في الدفاع عن عثمان حتى خضب بالدماء، فلماذا يلطمه أبوه؟! ألا يدل حاله، وما نزل به على أنه لم يقصر في أداء المهمة الموكلة إليه؟!..

عاشراً: إذا كان عثمان قد طلب من الحسن والحسين «عليهما السلام»، وابن الحنفية، وأولاد جعفر أن ينصرفوا، فإن كانوا قد عصوه وبقوا يدافعون، فلماذا لم تصرح الرواية بذلك؟! لإظهار مدى حرصهم عليه، وتفانيهم في الحفاظ على حياته، وأنهم لم يقصروا في الدفاع عنه إذن، فلماذا يلطم علي «عليه السلام» هذا، ويضرب ذاك، ويشتم أولئك كما يزعمون!!

وإن كانوا قد أطاعوا عثمان، وانصرفوا عن المشاركة في الدفاع عنه، فلماذا يضربهم، ويشتمهم ويلطمهم علي «عليه السلام»، فإنهم لم يحضروا ما جرى، وقد منعهم صاحب العلاقة من معونته.

حادي عشر: ما معنى ذكر طلحة والزبير في جملة من لم يرض بقتل عثمان، فإنهما وخصوصاً طلحة كانا في طليعة المجالين عليه، وطلحة هو الذي منع الماء عنه.

بل إن مروان هو الذي قتل طلحة في حرب الجمل ثاراً منه لعثمان.. وقد تحدثنا عن ذلك حين تعرضنا لحصار عثمان، ومنع الماء عنه، ومحاولة علي «عليه السلام» إيصال الماء إليه..

ثاني عشر: ذكر العلامة الشيخ محمد حسن المظفر «رحمه الله»: أن دعوى ابن روزبهان: إتفاق المؤرخين على أن علياً «عليه

السلام» قد أرسل الحسين «عليهما السلام» لنصرة عثمان غير سديدة.. لأن عدداً منهم إقتصر على ذكر الإمام الحسن «عليه السلام».. ويضيف بعضهم الإمام الحسين «عليه السلام» أيضاً(1).

كما أن السيد المرتضى يستبعد ذلك(2).

ثالث عشر: إنه «عليه السلام» قال: إن قتل عثمان لم يسره ولم يسؤه(3).

وصرح أيضاً: بأن عثمان استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع(4).

فمن يقول هذا، لا يطير لبه، ولا يطيش عقله، ولا يكون كالواله

(1) راجع: دلائل الصدق ج1 ص192 عن الطبري، وابن الأثير، وابن عبد البر.

(2) راجع: الشافي في الإمامة ج4 ص242 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص8.

(3) راجع: شرح الأخبار ج2 ص80 وكتاب الأربعين للشيرازي ص610 والغدير ج9 ص70 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص128.

(4) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص75 و 76 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص81 وكشف المحجة لابن طاووس ص181 وبحار الأنوار ج31 ص499 والغدير ج9 ص69 ونهج السعادة ج5 ص222 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص126 وسير أعلام النبلاء ج2 ص527.

الحزين حين قتل عثمان..

وإن كان قد حصل شيء من ذلك فقد لا يكون لأجل أنه يرى أنه قتل مظلوماً، بل لعله لأجل أن قتله بهذه الطريقة سيفتح باب الفتنة، وسينتهي باستغلال أهل الأطماع لهذا الحدث في الوصول إلى مآربهم.

رابع عشر: قد يقال: إن إرسال أمير المؤمنين «عليه السلام» ولده الإمام الحسن «عليه السلام» للدفاع عن عثمان لا يتلاءم مع ما عرف عن الإمام علي «عليه السلام»، من أنه كان يكف الإمامين الحسين «عليهما السلام» عن الحرب في صفين، ألا ينقطع بهما نسل رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وقد يجاب عن ذلك: بأنه لم يكن يريد منهما «عليهما السلام» أن يردا الناس عن عثمان بالقوة، فإن كثرة الناس وحماستهم قد تجعل هذا العمل يصل إلى حد المجازفة. بل الهدف من إرسالهما هو إظهار تصميمه على الحفاظ على حياة عثمان، لكي لا يقتل بهذا النحو، لا إلى إدخال ولديه في حرب ضروس، فيها خطر كبير عليهما.

وقد يقال أيضاً: لو كان قد أرسلهما للدفاع عن عثمان لكان «عليه السلام» قد ذكر ذلك لمعاوية، حين كان يتهمه بالمساعدة على قتله..

كما أن عمرو بن العاص رأى الإمام الحسن «عليه السلام» يطوف بالبيت، فقال له: أومن الحق أن تطوف بالبيت، كما يدور

الجميل بالطحين، عليك ثياب كغرقى البيض، وأنت قاتل عثمان؟! (1).
فلم يجبه الإمام الحسن «عليه السلام» بأنه قد دافع عن عثمان
بسيفه، فكيف يكون قاتله؟!!

ويمكن أن يجاب عن هذا: بأن معلومية كذب ابن العاص للناس
فيما يفتريه على الإمام «عليه السلام» تغني الإمام الحسن «عليه
السلام» عن ذكر ذلك..

ولكنه جواب لا يكفي، فإن أكثر الناس قد لا يكونون واقفين على
كذب عمرو، لأنهم لم يحضروا ما جرى.. والذين حضروا كانوا قلة
بالنسبة إلى سائر الناس في مجتمع الإسلام.

الرأي الأمثل حول نصره عثمان:

وقد استبعد البعض دفاع الحسين «عليهما السلام» عن عثمان،
استناداً إلى أن خطة عثمان وسيرته، تبعّد كل البعد إقدام علي وولديه
«عليهم السلام» على نصرته.

كما ويبعد: أن يتخذوا موقفاً يخالف موقف البقية الصالحة من

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 244 وج 16 ص 27 و 28
وبحار الأنوار ج 44 ص 102 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 11
ص 225 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 212 وتاريخ الأمم والملوك
(ط الإستقامة) ج 4 ص 44 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 492
و 493 والإختصاص ص 179.

الصحابية، وينفصلوا عنهم.

ولو فرض حدوث ذلك، فإنه لم يكن إلا لدفع التهمة عن ابنه «عليهما الصلاة والسلام» بالإشتراك في دمه (1).

ويلوح من كلام السيد المرتضى «رحمه الله» أيضاً شكّه في إرسال أمير المؤمنين «عليه السلام» ولديه للدفاع عن عثمان، قال: «فإنما أنفذهما - إن كان أنفذهما - ليمنعا من انتهاك حريمه، وتعمد قتله، ومنع حرمة ونسائه من الطعام والشراب. ولم ينفذهما ليمنعا من مطالبته بالخلع» (2).

وعلى حد تعبير العلامة الحسني «رحمه الله»: «من المستبعد أن يزج بريحانتي رسول الله «صلى الله عليه وآله» في تلك المعركة للدفاع عن الظالمين، وهو الذي وهب نفسه وكل حياته للحق والعدالة، وإنصاف المظلومين» (3).

وأوضح ذلك باحث آخر، فقال: «إن الخليفة كان مستحقاً للقتل بسوء فعله، كما أن قتلته، أو الراضون بقتله هم جمهرة الصحابة الأخيار، ولا يعقل أن يقف الحسنان في وجه هؤلاء وضدهم» (4).

(1) راجع: حياة الإمام الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 115 و 116.

(2) الشافي في الإمامة ج 4 ص 242 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 8.

(3) سيرة الأئمة الإثني عشر ج 1 ص 428.

(4) الإمام الحسن بن علي «عليه السلام» لآل يس ص 50 و 51.

ونقول:

إننا لا نشك في كذب الرواية التي تقول: إن الإمام الحسن «عليه السلام» قد جرح في الدفاع عن عثمان، لأن الإمام علياً «عليه السلام»، وإن كان يمكن أن يكون قد أرسل ابنه - أو أحدهما - ليعرضاً على عثمان أن يدافعاً عنه، فعرضاً له المهمة، فردهما، ولم يقبل منهما ذلك..

ولعل الرواة قد زادوا على الرواية بعض ما هو في مصلحة عثمان - وقد ذكرنا فيما سبق أنها زيادات لا تجد ما يؤيدها في الواقع العملي..

ومن النصوص التي تدل على ما نقول:

1 - قال ابن أعثم: «ثم دعا علي بابنه الحسن، فقال: انطلق يا ابني إلى عثمان، فقل له: يقول لك أبي: أفتحب أن أنصرك؟ ! فأقبل الحسن إلى عثمان برسالة أبيه، فقال عثمان: لا، ما أريد ذلك، لأنني قد رأيت رسول الله.. إلى أن قال: فسكت الحسن، وانصرف إلى أبيه، فأخبره بذلك»(1).

ويلاحظ: أن رؤيا رسول الله «صلى الله عليه وآله» في المنام ربما تكون من زيادات الرواة، أو أن عثمان أراد أن يذكر هذه

(1) الفتوح لابن اعثم ج 2 ص 228 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 423.

الفضيلة لنفسه، لتخويف أعدائه من مغبة الإقدام على قتله.. وربما.. وربما..

2 - قال ابن أعثم أيضاً: «ثم اقتحم الناس الدار على عثمان وهو صائم..

إلى أن قال: والتفت عثمان إلى الحسن بن علي، وهو جالس عنده، فقال: سألتك بالله يا ابن الأخ إلا ما خرجت؟ فإني أعلم ما في قلب أبيك من الشفقة عليك..

فخرج الحسن «رضي الله عنه»، وخرج معه عبد الله بن عمر»(1).

3 - قال ابن قتيبة: «ثم دخل عليه الحسن بن علي، فقال: مرني بما شئت، فإني طوع يدك. فقال له عثمان: ارجع يا ابن أخي، اجلس في بيتك، حتى يأتي الله بأمره»(2).

4 - «وشمر أناس من الناس، فاستقتلوا، منهم: سعد بن مالك، وأبو هريرة، وزيد بن ثابت، والحسن بن علي، فبعث إليهم عثمان

(1) الفتوح لابن اعثم ج2 ص231 و (طدار الأضواء) ج2 ص425.
 (2) الإمامة والسياسة ج1 ص39 و (تحقيق الزيني) ج1 ص41 و (تحقيق الشيري) ج1 ص58 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص390 وحياة الصحابة ج2 ص134 عن الرياض النضرة ج2 ص269.

بعزمه لما انصرفوا، فانصرفوا»(1).

5 - «بعث عثمان إلى علي بن أبي طالب: أن ائتني.

فبعث حسيناً ابنه، فلما جاءه، قال له عثمان: يا ابن أخي، أتقدر على أن تمنعني من الناس؟! قال: لا.

قال: فأنت في حل من بيعتي، فقل لأبيك يأتني.

فجاء الحسين إلى علي، فأخبره بقول عثمان، فقام علي ليأتيه. فقام إليه ابن الحنفية، فأخذ بضبعيه، يمنعه من ذلك..».

وفي هذه الأثناء جاء الصريخ: أن قد قتل عثمان(2).

6 - قال أبو مخنف في روايته: «نظر مروان بن الحكم إلى الحسين بن علي فقال: ما جاء بك؟! قال: الوفاء ببيعتي.

قال: اخرج عنا، أبوك يؤلب الناس علينا، وأنت هاهنا معنا؟! وقال له عثمان: انصرف، فلست أريد قتالاً ولا أمر به»(3).

ونحن وإن كنا نرى أن قول الإمام الحسين «عليه السلام»:

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 389 والفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر الضبي ص 63 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 321.

(2) أنساب الأشراف ج 5 ص 94.

(3) أنساب الأشراف ج 5 ص 78.

«الوفاء ببيعتي» غير صحيح، فإنه - إن كان قد بايع فإنما بايع مكرهاً، تحت طائلة التهديد بالقتل، وهي بيعة باطلة..

على أنه قد كان على مروان أن يتخذ من نصر الحسين «عليه السلام» له ذريعة للتشنيع على أبيه، لو كان صادقاً فيما يدعيه من تأليه الناس عليهم..

ومن جهة أخرى نقول:

قد علمنا: أن عثمان كان بصدد القتال.. وقد أرسل يطلب النجدة من الأقطار، فلا يصح قول الرواية، إنه قال: لست أريد قتالاً، ولا أمر به.

غير أن مما لا شك فيه: أن ما تقدم يشير إلى أن عثمان قد رفض مساعدة الإمام الحسن، أو هو مع الحسين «عليهما السلام» وأنهما لم يشاركا «عليهما السلام» في دفع الثائرين عنه.

ولعل العرض والرفض قد تعدد عدة مرات، كما أنه لم يمكن تأييد الرواية القائلة بأن الإمام الحسن «عليه السلام» قد جرح في هذه القضية، ثم كان من علي «عليه السلام» بالنسبة إليه ولأخيه ما كان، مما تقدمت الإشارة إلى أنه مردود ومرفوض.

نعم، ربما يكون الإمام الحسن «عليه السلام» قد ساعد على نجاة البعض، من دون اشتراك في القتال، وإنما بما له من احترام خاص في النفوس، ففي محاورة جرت بينه وبين مروان بن الحكم، قال «عليه السلام» لمروان: «أفلا أرقى دم من وثب على عثمان في

الدار، فذبحه كما يذبح الجمل، وأنت تثغو ثغاء النعجة، وتنادي بالويل والثبور، كالأمة اللكعاء.

ألا دفعت عنه بيد؟! أو ناضلت عنه بسهم؟! لقد ارتعدت فرائصك، وغشي بصرك، فاستغثت بي كما يستغيث العبد بربه، فأنجيتك من القتل، ومنعتك منه، ثم تحث معاوية على قتلي؟! ولو رام ذلك لذبح كما ذبح ابن عفان الخ..»(1).

وجهة نظر معقولة:

وأما بالنسبة للدفاع عن عثمان. فإنّ ثمة وجهة نظر أخرى جديرة بالتقدير، وأمانة بأن تقدم تفسيراً صحيحاً، ومنطقاً موضوعياً ومنطقياً لموقف أمير المؤمنين «عليه السلام» في هذه القضية. القاضي بعدم الدخول المباشر للدفع عن عثمان، وبعدم الرضا عن الأسلوب الذي اتبع في قتله.

وملخص ما يمكن اعتباره كافياً لتبرير هذا الموقف:

أن أمير المؤمنين «عليه السلام»، وإن كان لا يرى خلافة عثمان شرعية، وكان على اطلاع تام على جميع المخالفات والتجاوزات، التي حصلت في أيام حكمه.

ويرى رأي العين: أن الفساد قد استشرى، وتفاقم خطره، حتى لم يعد من السهل تحمله، أو الإغضاء عنه..

(1) المحاسن والمساوي ج1 ص135 وفي هامشه عن المحاسن والأضداد.

إنه.. وإن كان يرى ذلك - إلا أنه لم يكن يرى: أن علاج الأمر بهذا الأسلوب الإنفعالي العنيف هو الطريقة المثلى والفضلى..
وقد نقل عنه «عليه السلام» قوله عن عثمان: إنه استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم (وجزعوا فأساؤوا) الجزع (1).

وما ذلك.. إلا لأن قتل عثمان في تلك الظروف، وعلى النحو الذي كان، لم يكن بالذي يخدم قضية الإسلام، بل كان من شأنه أن يلحق به ضرراً فادحاً، وجسيماً.. إذ هو يعطي الفرصة لأولئك المترصدين من أصحاب المطامع والأهواء لإستغلال جهل الناس، وضعفهم، وظروف حياتهم، وما تركته السياسات من آثار سلبية على مفاهيمهم، وفي عقليتهم، ونظرتهم، وفي عقائدهم، وغير ذلك.. الأمر الذي هيا الفرصة لأولئك المترصدين، لرفع شعار الأخذ بثارات عثمان، واتخاذ ذلك ذريعة للوقوف في وجه الشرعية المتمثلة بأمير المؤمنين «عليه السلام»، وإلقاء الشبهات والتشكيكات حول موقفه وموقف أصحابه «عليه السلام».. وهذا ما حصل بالفعل، ونشأت عنه حروب الجمل، وصفين، والنهروان، على النحو الذي سجله التاريخ..

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 75 و 76 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 81 وكشف المحجة لابن طاووس ص 181 وبحار الأنوار ج 31 ص 499 والغدير ج 9 ص 69 ونهج السعادة ج 5 ص 222 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 126 وسير أعلام النبلاء ج 2 ص 527.

ولو أنهم اكتفوا بخلع عثمان، ولم يقتلوه لكفاهم ذلك، ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد، ولربما كان ذلك أمراً مديراً بليل، خصوصاً من قبل طلحة والزبير.. وبرضى من معاوية وعمر بن العاص وغيرهم..

وقد كان أمير المؤمنين «عليه السلام» واقفاً على ذلك كله، بصورة تامة، حتى انه حينما جاءه اليمينيون لتهنئته بالخلافة، قال لهم: «إنكم صناديد اليمن وساداتها، فليت شعري، إن دهمنا أمر من الأمور كيف صبركم على ضرب الطلا، وطعن الكلا»⁽¹⁾.. مما يعني: أنه «عليه السلام» كان يتوقع منذئذٍ حروباً، لا بد له من خوضها، ضد أصحاب المطامع والمنحرفين.

وقد كان ذلك بطبيعة الحال وبآلاً على الإسلام، وعلى المسلمين، وسبباً للكثير من المصائب والبلايا، التي لا يزال يعاني الإسلام والمسلمون من آثارها..

فاتضح: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم يكن يرغب في قتل عثمان بهذه الصورة التي حدثت، وإذا كان قد أرسل الحسنين «عليهما السلام» ليعرضا عليه الذب عنه، فلم يرض بذلك عثمان، فسببه هو أن يعرف الناس أن ما سوف يدعيه بنو أمية وطلحة والزبير و.. عليه في أمر عثمان لا صحة له هذا.. وقد بلغ في دفاعه عنه حتى لا

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص255 و (طدار الأضواء) ج2 ص441.

يقتل بهذا النحو حداً جعل مروان يعترف بذلك ويقول: «ما كان أحد أدفع عن عثمان من علي.

ف قيل له: ما لكم تسبوننه على المنابر؟!

قال: إنه لا يستقيم لنا الأمر إلا بذلك»(1).

ويقول علي «عليه السلام»: «والله، لقد دفعت عنه، حتى خشيت أن أكون أثماً»(2).

وهو إنما يدفع عنه بالطلب من عثمان أن يصلح الأمور، ويصح الأخطاء، ويبعد بطانة السوء عنه.. ويطمئن الناس إلى مصيرهم ومستقبلهم..

كما أنه من جهة أخرى لم يكن يريد أن تكون محاولاته دفع القتل عن عثمان، موجباً لفهم خاطيء لحقيقة رأيه في عثمان، وفي

(1) الصواعق المحرقة ص53 والنصائح الكافية ص88 و (ط دار الثقافة - قم) ص114 عن الدارقطني، والغدير ج7 ص147 و 264 وراجع: شرح نهج = البلاغة للمعتزلي ج13 ص220 والعثمانية للجاحظ ص283 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص461.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص233 والغدير ج8 ص381 وج9 ص69 وشرح نهج البلاغة ج13 ص296 وبحار الأنوار ج31 ص473 ومصادر نهج البلاغة ج3 ص189 عن العديد من المصادر، وبهج الصباغة ج6 ص79 عن الطبري، وفيه: والله، ما زلت أذب عنه حتى إنني لأستحي الخ..

مخالفاته.. فكان يذكر تلك المخالفات تصريحاً تارة، وتلويحاً أخرى، ويجيب سائله عن أمر عثمان بأجوبة صريحة أحياناً، ومبهمة أحياناً أخرى، أو على الأقل لا تسمح بالتشبه بها واستغلالها، من قبل المغرضين والمستغلين(1)..

إنه «عليه السلام» لم يكن يسكت عن تلك المخالفات التي كان يرى بها خطراً داهماً ومدمراً.. بل ما انفك «عليه السلام» يجهر بالحقيقة مرة بعد أخرى، وقد حاول إسداء النصيحة لعثمان في العديد من المناسبات، حتى ضاق عثمان به ذرعاً، فأمره أن يخرج إلى أرضه بينبع(2).

كما أن النصوص صرحت: بأن عثمان قد واجه الإمام الحسن «عليه السلام» بأنه لا يرغب بنصائح أبيه، فقد «كان عليّ كلما اشتكى الناس إليه أمر عثمان، أرسل ابنه الحسن «عليه السلام» إليه، فلما أكثر عليه، قال: إن أباك يرى أن أحداً لا يعلم ما يعلم؟! ونحن أعلم بما نفعل، فكف عنا.

(1) راجع هذه الأجوبة في: كتاب الغدير ج 9 ص 69 - 77.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 233 وبحار الأنوار ج 31 ص 473 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 13 ص 296 وبهج الصباغة ج 6 ص 79 عن الطبري، ومصادر نهج البلاغة ج 3 ص 189 عن العديد من المصادر، والغدير ج 9 ص 60 - 62 و 69 عن مصادر أخرى أيضاً.

فلم يبعث علي ابنه في شيء بعد ذلك..»(1).

وهكذا.. يتضح: أن عرض الحسنين «عليهما السلام» نصرتهما على عثمان كان بأمر من أبيهما أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه، وهذا منسجم كل الإنسجام مع خطهم «عليهم السلام»، الذي هو خط الإسلام الصافي، والصحيح. وهو يدخل في عداد تضحياتهما الجسام - وما أكثرها - في سبيل هذا الدين، ومن أجل إعلاء كلمة الحق..

معاوية هو قاتل عثمان:

ولا نذهب بعيداً إذا قلنا: إن معاوية قد أدرك منذ البداية: أن قتل عثمان يخدم مصالحه وأهدافه، وأنه كان يرغب في أن يتم على عثمان ما تم.. ويشهد لما نقول:

1 - إن عثمان قد استنجد، فتلكأ عنه، وتربص به، ثم أرسل جيشاً، وأمره بالمقام بذي خشب، ولا يتجاوزها. وحذر قائده من أن يقول: «الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فإنني أنا الشاهد وأنت الغائب». **قال:** فأقام بذي خشب، حتى قتل عثمان، فاستقدمه حينئذ معاوية، فعاد إلى الشام بالجيش الذي كان أرسل معه. وإنما صنع ذلك معاوية

(1) الغدير ج 9 ص 71 عن العقد الفريد ج 2 ص 274 وعن الإمامة والسياسة ج 1 ص 30 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 180.

ليقتل عثمان، فيدعو إلى نفسه»(1).

2 - كتب علي أمير المؤمنين «عليه السلام» إليه: «ولعمري، ما قتله غيرك، ولا خذله سواك، ولقد تربصت به الدوائر، وتمنيت له الأمان»(2).

3 - وعنه «عليه السلام» فيما كتبه له: «إنك إنما نصرت عثمان حينما كان النصر لك، وخذلته حينما كان النصر له»(3).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 16 ص 154 وبحار الأنوار ج 33 ص 98 والغدير ج 9 ص 150 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1289 والنصائح الكافية ص 20 عن البلاذري، والإمام علي بن أبي طالب، سيرة وتاريخ ص 166.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي (طقديم) ج 3 ص 411 و (ط دار إحياء الكتب العربية) ج 15 ص 84 والغدير ج 9 ص 150 والنصائح الكافية ص 20 عن الكامل، والبيهقي في المحاسن والمساوي، والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» سيرة وتاريخ ص 167 عن المعتزلي، ومصباح البلاغة (مستدرك نهج = البلاغة) ج 4 ص 56 وبحار الأنوار ج 33 ص 125.

(3) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 62 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 55 والإحتجاج للطبرسي ج 1 ص 265 وبحار الأنوار ج 33 ص 98 والغدير ج 9 ص 149 ونهج السعادة ج 4 ص 168 والنصائح الكافية ص 20 و (ط دار الثقافة - قم) ص 40 وشرح نهج البلاغة لابن ميثم ج 5 ص 81 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 16 ص 153.

4 - وكتب أبو أيوب الأنصاري لمعاوية: «فما نحن وقتلة عثمان؟! إن الذي تربص بعثمان، وثبط أهل الشام عن نصرته لأنك الخ...»(1).

5 - وكتب إليه شيبث بن ربعي: «إنك لا تجد شيئاً تستغوي به الناس، وتستميل له أهواءهم، وتستخلص به طاعتهم، إلا أن قلت لهم: قتل إمامكم مظلوماً، فهلموا نطلب بدمه، فاستجاب لك سفهاء طغام رذال، وقد علمنا أنك قد أبطأت عنه بالنصر، وأحببت له القتل بهذه المنزلة التي تطلب»(2).

6 - وقال الطبري: فلما جاء معاوية الكتاب تربص به، وكره إظهار مخالفة أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله». وقد علم

(1) الإمامة والسياسة ج 1 ص 109 و 110 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 97 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 130 والغدير ج 9 ص 151 عنه، وعن شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 281 و ج 8 ص 44 وبحار الأنوار ج 32 ص 502 والدرجات الرفيعة ص 319 وأعيان الشيعة ج 6 ص 286 وصفين للمنقري ص 368.

(2) صفين للمنقري ص 187 و 188 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 570 والغدير ج 9 = ص 150 و ج 10 ص 307 عنهما، والكامل لابن الأثير ج 3 ص 286 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 4 ص 15 وبحار الأنوار ج 32 ص 449 والنصائح الكافية ص 42 ومواقف الشيعة ج 2 ص 427 وأعيان الشيعة ج 1 ص 482 ومستدرک سفينة البحار ج 5 ص 335.

اجتماعهم. فلما أبطأ أمره على عثمان الخ..(1).

7 - وكتب إليه ابن عباس: «.. فأقسم بالله، لأنك المتربص بقتله، والمحب لهلاكه، والحابس الناس قبلك عنه على بصيرة من أمره.. ولقد أتاك كتابه وصريخه، يستغيث بك ويستصرخ، فما حفلت به.. فقتل كما كنت أردت.. فإن يك قتل مظلوماً فأنت أظلم الظالمين»(2).

8 - ولابن عباس كتاب آخر يذكر له فيه ذلك أيضاً(3).

9 - كما أن المنقري يقول: إنه لما نُعيَ عثمان إلى معاوية:

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 402 والغدير ج 9 ص 190.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 16 ص 154 و 155 وبحار الأنوار ج 33 ص 99 والإمام علي بن أبي طالب، سيرة وتاريخ ص 167 عنه، والغدير ج 9 ص 134 و 150.

(3) الفتوح لابن أعمش ج 3 ص 256 والمناقب للخوارزمي ص 181 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص 257 والإمامة والسياسة ج 1 ص 113 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 100 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 133 و شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 66 والغدير ج 9 ص 150 وج 10 ص 325 وأعيان الشيعة ج 1 ص 504 = = وج 8 ص 55 وصفين للمنقري ص 415 والدرجات الرفيعة ص 113 و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 31 ص 372.

«ضاق معاوية صدرًا بما أتاه، وندم على خذلانه عثمان، وقال في جملة أبيات له:

ندمت على ما كان من تبعي الهوى وقصري فيه حسرة
وعويل(1)

10 - وحينما سأل معاوية أبا الطفيل الكناني عن سبب عدم نصره عثمان، قال له: «منعني ما منعك، إذ تربّصُ به ريب المنون، وأنت بالشام.

قال: أو ما ترى طلبي بدمه نصرة له؟!!

فضحك أبو الطفيل، ثم قال: أنت وعثمان كما قال الشاعر الجعدي:

لا ألفينك بعد الموت تندبني وفي حياتي ما زودتني
زادا(2)

-
- (1) صفين للمنقري ص 79 والإمام علي بن أبي طالب سيرة وتاريخ ص 166 و 167 عنه، والغدير ج 9 ص 151 والفتوح لابن أعمش ج 2 ص 266.
- (2) مروج الذهب ج 3 ص 20 والنصائح الكافية ص 21 و (ط دار الثقافة - قم) ص 41 والعقد الفريد ج 4 ص 30 والإمام علي بن أبي طالب سيرة وتاريخ ص 168 والغدير ج 9 ص 139 و 140 عن تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 33 وتاريخ مدينة دمشق ج 7 ص 201 و (ط دار الفكر) ج 26 ص 117 وعن الإستيعاب في الكنى، والإمامة والسياسة ج 1 ص 151 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 165 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 215 ومختصر أخبار

11 - ذكر اليعقوبي: أن معاوية أمر الجيش بالمقام في أوائل الشام، وأن يكونوا مكانهم، حتى يأتي عثمان ليعرف صحة الأمر، فأتى عثمان وسأله عن المدة، فقال: قد قدمت لأعرف رأيك وأعود إليهم، فأجبتك بهم. قال: «لا والله، ولكنك أردت أن أقتل فتقول: أنا ولي الثار. إرجع فجئني بالناس، فرجع ولم يعد إليه حتى قتل...» (1).

12 - وقد اعترف معاوية نفسه للحجاج بن خزيمة: بأنه قعد عن عثمان، وقد استغاث به فلم يجبه، وأنه قال في ذلك أبياتاً (2)، وهي الأبيات اللامية التي أشرنا إليها آنفاً.

13 - وصرح الشهرستاني: بأن جميع عمال عثمان وأمراءه قد «خذلوه، ورفضوه حتى أتى قدره عليه»، وهم: معاوية، وسعد بن أبي وقاص، والوليد بن عقبة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح (3).

14 - وقال له ابن عباس في المدينة، حينما اتهم بني هاشم بقتل عثمان: «أنت قتلت عثمان، ثم قمت تغمص على الناس أنك تطلب

شعراء الشيعة ص 26 ومستدركات علم رجال الحديث ج 4 ص 327.

(1) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 175.

(2) الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 265 و (طدار الأضواء) ج 2 ص 446.

(3) الملل والنحل للشهرستاني ج 1 ص 26 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص 358 والغدير ج 11 ص 69 وراجع هامش: الشيعة في التاريخ ص 142.

بدمه، فانكسر معاوية»⁽¹⁾.

15 - وكتب محمد بن مسلمة لمعاوية: «..ولعمري يا معاوية، ما طلبت إلا الدنيا، ولا اتبعت إلا الهوى، ولئن كنت نصرت عثمان ميثاً، خذلتة حياً»⁽²⁾.

16 - ومن كتاب لأمير المؤمنين «عليه السلام» إليه: «أما بعد، فوالله ما قتل ابن عمك غيرك، وإنني لأرجو أن ألحقك به على مثل ذنبه، وأعظم من خطيئته»⁽³⁾.

17 - كما أن الأصبغ بن نباته واجهه بمثل ما تقدم عن غير واحد⁽⁴⁾.

18 - وكذلك.. فإن الإمام الحسن «عليه السلام» قال له: «ثم

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص222 و 223.

(2) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص91 و (تحقيق الشيري) ج1 ص121 والغدير ج10 ص333 وكتاب الفتوح لابن أعمش ج2 ص531 .
(3) الغدير ج9 ص76 والعقد الفريد ج4 ص334 ونهج السعادة ج4 ص79 والعقد الفريد (ط 2) ج3 ص107 وفي (ط أخرى) ج2 ص223 وفي (ط غيرها) ج5 ص77، ورواه عنه تحت الرقم (429) من جمهرة الرسائل ج1 ص417.

(4) تذكرة الخواص ص85 والمناقب للخوارزمي ص134 و 135 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص205 والغدير ج1 ص203 وغاية المرام ج1 ص286 وكشف المهم في طريق خبر غدير خم ص126.

ولأك عثمان فتربصت عليه»(1).

19 - وقال معاوية لعمر بن العاص:

«صدقته، ولكننا نقاتله على ما في أيدينا، ونلزمه قتل عثمان.

قال عمرو: وا سواتاه، إن أحق الناس ألا يذكر عثمان لا أنا ولا أنت.

قال: ولم؟ ويحك.

قال: أما أنت فخذلته ومعك أهل الشام، حتى استغاث بيزيد بن أسد البجلي، فسار إليه.

وأما أنا فتركته عياناً، وهربت إلى فلسطين.

فقال معاوية: دعني من هذا الخ..»(2).

20 - ولما وصلت رسالة عثمان الإستنجادية إلى معاوية، قال له

المسور بن مخرمة: «يا معاوية، إن عثمان مقتول، فانظر فيما كتبت به إليه.

فقال معاوية: يا مسور، إني مصرح: إن عثمان بدأ فعلم بما

(1) تذكرة الخواص ص 201 والغدير ج 10 ص 169 وراجع: الإحتجاج

للطبرسي ج 1 ص 409 وبحار الأنوار ج 44 ص 79 .

(2) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 186 والإمامة والسياسة ج 1 ص 98 و (تحقيق

الزيني) ج 1 ص 88 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 118 ونهج السعادة ج 2

ص 64 وأنساب الأشراف ج 3 ص 74 و (ط مؤسسة الأعلمي) ص 287.

يحب الله ويرضاه، ثم غير وبدل، فغير الله عليه، أفيتها لي أن أرد ما غير الله عز وجل»؟! (1).

فهو يستدل بالجبر من أجل تبرير تخاذله عن نصر عثمان!!..
وحسبنا ما ذكرناه، فإن الحر تكفيه الإشارة..

(1) الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 228 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 417 و حياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 386.

الفصل الثاني:

العتاب والإستعتاب لـ «حمال الخطايا»..

بداية:

إنه بالرغم من أن علياً «عليه السلام» كان يجهر بمؤاخذاته لعثمان، ورغم أن الخصوم كانوا يحاولون التشبث حتى بالأكاذيب والإفتراءات والأباطيل لتشويه صورة علي «عليه السلام»، واتهامه بالباطل في موضوع قتل عثمان وغيره، فإن ذلك لم يمنعه من الجهر بحقيقة رأيه فيه حيث وصفه بأنه «حمل خطايا»، بالإضافة إلى كلمات أخرى أطلقها حوله، لا نرى حاجة للتعرض لها في هذا الفصل..

ثم صرح للناس بنمط التعامل الذي اختاره تجاهه ومعه.. غير آبه بكل ما يثار من عجيح، وما يفتعل من ضجيج، فإنه «عليه السلام» - بالرغم من ذلك - كان يرى أن الحق والحقيقة أمانة في عنقه لا بد من أدائها إلى أهلها على أكمل وجه وأتمه، وهذا ما كان يمارسه باستمرار طيلة حياته «عليه السلام»..

ونعرض في هذا الفصل إلى كلمته المشار إليها: «حمل الخطايا» ثم إلى كلمته الأخرى التي تشير إلى النهج الذي اختاره للتعامل معه، فنقول:

حمال الخطايا:

عن إسماعيل بن أبي خالد قال: جاء رجل إلى علي «عليه السلام» يستشفع به إلى عثمان، فقال: حمال الخطايا؟! لا والله لا أعود إليه أبداً.

فآيسه منه (1).

وقد وصفه «عليه السلام» بحمال الخطايا في خطبة له على منبر الكوفة أيضاً، فراجع (2).

ومن الواضح: أنه «عليه السلام» كان يريد أن يبلغ كلامه هذا عثمان، ليكون حجة عليه، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

ويريد أيضاً: أن يعرف الناس: أن من حقهم الاعتراض على الخطأ، وأن المقام والمنصب لا يعطي حصانة لصاحبه، ولا ينأى به عن الحساب والمؤاخذه..

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص17 وكتاب الأربعين للشيرازي ص585 ونهج السعادة ج1 ص173.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص194 والغارات للثقف ج1 ص40 وبحار الأنوار ج31 ص267 و268 و307 وج34 ص50 والغدير ج9 ص72 ونهج السعادة ج2 ص522 وتقريب المعارف ص294 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج7 ص201.

ويريد كذلك: أن تتخذ مقاومته للمنكر منحى سلبياً، بعد أن لم يستجب عثمان لما هو إيجابي منها، وبذلك يكون قد استنفد جميع طرق ووسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

من هو حمّال الخطايا؟:

زعم ابن أبي الحديد المعتزلي: أن حمال الخطايا هو معاوية، قال: لأنهم يحامون عن دم عثمان، ومن حامى عن دم إنسان، فقد قاتل عليه.

ونقول:

إن هذا باطل لما يلي:

أولاً: قال الأميني عن هذا الحمل: إنه من التافه البعيد عن سياق العربية، نظير تأويل معاوية الحديث الوارد في عمار عن النبي «صلى الله عليه وآله»: تقتلك الفئة الباغية(1)، فإن معاوية بعد أن قتل عماراً في صفين زعم أن علياً قتله، لأنه هو الذي رماه بين أسيافهم

(1) السيرة النبوية لابن هشام ج2 ص142 وتاريخ الخميس ج1 ص345 والأعلاق النفيسة، ووفاء الوفاء ج1 ص329 والسيرة الحلبية ج2 ص72 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص40 و 50 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص44 وشرح إحقاق الحق ج8 ص423 عن العقد الفريد (ط الشارقة بمصر) ج2 ص204.

(رماحهم)، أو هو الذي جاء به(1).

(1) راجع: معاني الأخبار ص35 والإحتجاج ج1 ص268 وبحار الأنوار ج33 ص7 و10 و16 و32 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص31 و33 و36 و37 و40 و41 و43 و46 و48 و51 - 58 و62 وجامع أحاديث الشيعة ج8 ص416 والغدير ج1 ص329 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص658 = = وروضة الواعظين ص286 والكامل في التاريخ ج3 ص311 والعقد الفريد ج4 ص319 ومسند أحمد ج2 ص161 وج4 ص199 والمستدرک للحاكم ج2 ص155 و156 وج3 ص387 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص189 ومجمع الزوائد ج7 ص242 والمصنف للصنعاني ج11 ص240 والمعيار والموازنة ص96 والمعجم الأوسط ج8 ص44 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص26 وج20 ص334 وفيض القدير ج6 ص474 وأحكام القرآن للجصاص ج3 ص532 والإحكام لابن حزم ج7 ص1022 والدرجات الرفيعة ص281 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص253 والثقات لابن حبان ج2 ص291 وتاريخ مدينة دمشق ج43 ص414 و425 و431 و480 وتهذيب الكمال ج17 ص114 وسير أعلام النبلاء للذهبي ج1 ص420 وأنساب الأشراف ص317 والبداية والنهاية ج6 ص240 وج7 ص298 و300 وإمتاع الأسماع ج12 ص200 و201 وصفين للمنقري ص343 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص110 و(تحقيق الشيري) ج1 ص146 وكتاب الفتوح لابن أعم ج3 ص159 والمناقب للخوارزمي ص234 وقصص الأنبياء للراوندي ص306 وكشف الغمة ج1 ص263 وسبل الهدى والرشاد ج3 ص344 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج2

ثانياً: إذا كان عثمان قد قتل مظلوماً، فما المانع من المطالبة بقتل قاتله، تماماً كما طالب علي «عليه السلام» بقتل عبيد الله بن عمر، حين قتل جفينة، والهرمزان، وبنت أبي لؤلؤة.

وحين لم يستجب عثمان لهذا الطلب، توعده «عليه السلام» عبيد الله بأن يقتص منه حين يقدر عليه، ولذلك انحاز إلى معاوية، وقاتل علياً «عليه السلام» في صفين، وقتل فيها..

إلا أن يقال: إن معاوية لم يكتف بالمطالبة بقتل قتلة عثمان، بل تجاوز ذلك إلى تجييش الجيوش لقتال الخليفة والإمام، وسفك بسبب ذلك دم عشرات الألوف من المسلمين..

ضعف سند حديث حمّال الخطايا:

وأورد المعتزلي على هذا الحديث: بأنه ضعيف بقيس بن أبي حازم، فإنه هو الذي روى حديث رؤية الناس ربهم يوم القيامة، كما يرون القمر ليلة البدر، لا يضامون في رؤيته..

كما أن المتكلمين من مشايخ المعتزلي قد طعنوا بهذا الرجل، لأنه فاسق، لأنه قال: سمعت علياً يخطب على منبر الكوفة، ويقول: انفروا إلى بقية الأحزاب، فأبغضته، ودخل بغضه في قلبي، ومن يبغض علياً «عليه السلام» لا تقبل روايته (1).

ص264 والنصائح الكافية ص39.

(1) الغدير ج9 ص73 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص195.

ونقول:

قال العلامة الأميني ما ملخصه: إن حديث الرؤية مخرج في صحيح البخاري ومسلم، ومسند أحمد وغيرهما، فلماذا لا يطعنون في أحاديث الصحاح لأجله، وقد روى البخاري عن عمران بن حطان، ماح عبد الرحمان بن ملجم، لأجل قتله أمير المؤمنين «عليه السلام».. فإذا كان فاسقاً فكيف يروي له البخاري..

وإذا كان قيس بن حازم فاسقاً لبغضه علياً، فكيف يروي له أصحاب الصحاح في صحاحهم أيضاً.. وكيف يوثقه أئمة الجرح والتعديل عندهم، وقالوا عنه: متقن الرواية، والحديث عنه من أصح الإسناد، وقال ابن خراش: كوفي جليل، وقال ابن معين ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: أجمعوا على الإحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه(1).

والحقيقة: هي أن تضعيفاتهم لهذا أو ذاك هي لاتهامهم إياهم بالتشيع، أو لرواية له في فضل علي، أو لميل - ولو ضئيل - إليه، أو إذا اعتبروه متحاملاً على معاوية مثلاً، أو لروايته بعض ما جرى على أهل البيت «عليه السلام» من حيف وظلم، أو نحو ذلك.

(1) الغدير: ج9 ص73 والتوثيقات مأخوذة من تهذيب التهذيب ج8 ص386 و (ط دار الفكر) ج3 ص347 وراجع: ميزان الاعتدال ج3 ص393 والكواكب النيرات لابن كيال الشافعي ص85.

أما التوثيقات، فهي لأكثر الناس حباً وتعلقاً، بمنائهم علي «عليه السلام»، وإطراءً لمن حاربه، أو آذاه، أو لمن عرفوا بانحرافهم الشديد عنه «عليه السلام»، أو لما دحي قاتليهم، والموثقين لأمثال عمر بن سعد قاتل الإمام الحسين، الذي وثقه العجلي، وأمثال أبي الغادية، وعمران بن حطان، وأضرابهم..

وتلك هي مجاميعهم الرجالية شاهد صدق على ما نقول..

حمال الخطايا: كيف؟! ولماذا؟!

وللمزيد من توضيح المراد من كون عثمان حمال الخطايا نقول:

إن معاوية قال لعثمان: «اجعل لي الطلب بدمك إن قتلت.

فقال عثمان: نعم، هذه لك. إن قتلت، فلا يطل دمي»⁽¹⁾.

ومعنى هذا: أن كل قتال حصل، تحت هذا الشعار وكل حقد، وفرقة، وبلاء قام على هذا الأساس، ومن ذلك قتل عمار بن ياسر، والتأسيس لتمكين معاوية، وحكومة يزيد، وقتل سيد الشهداء الإمام الحسين «عليه السلام» وصحبه يوم عاشوراء، ثم سائر الجرائم والمآثم التي ارتكبها بنو أمية وسواهم - إن كل ذلك - بسبب هذا القرار الذي جاء بمثابة التأسيس والتوطئة لذلك، بصورة مباشرة، أو غير مباشرة.

(1) الإمامة والسياسة ج 1 ص 31 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 34 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 49.

وقد صرح أمير المؤمنين «عليه السلام» بهذا المعنى أيضاً، فعن قيس بن أبي حازم: أنه سمع علياً «عليه السلام» يقول على منبر الكوفة:

«يا أبناء المهاجرين، انفروا إلى أئمة الكفر، وبقية الأحزاب، وأولياء الشيطان، انفروا إلى من يقاتل على دم حمال الخطايا. فوالذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه ليحمل خطاياهم إلى يوم القيامة، لا ينقص من أوزارهم شيئاً».

قال قيس: ولما سمعته قال: انفروا إلى بقية الأحزاب دخل بغضه في قلبي (1).

وهناك العديد من النصوص التي تدل على أن من يؤسس لنهج، أو لمسار بعينه، يتحمل المآثم والأوزار التي تنتشأ عنه، مهما طال الزمن، ما دام له أثر قائم إلى يوم القيامة. وهو أمر صحيح وواقعي لا يأباه العقل، ويرضاه العقلاء.. كما يعلم بأدنى التفات.

عتاب عثمان لعلي ×:

عن ابن عباس «رحمه الله» قال: شهدت عتاب عثمان لعلي

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 194 و 195 وراجع: نهج السعادة ج 2 ص 522 والغارات للثقف ج 1 ص 40 وبحار الأنوار ج 34 ص 50 وج 31 ص 307 والغدير ج 9 ص 72 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 294 و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 7 ص 201.

«عليه السلام» يوماً، قال في بعض ما قاله: نشدتك الله أن تفتح للفرقة باباً، فلعهدي بك وأنت تطيع عتيقاً وابن الخطاب طاعتك لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولست بدون واحد منهما، وأنا أمس بك رحماً، وأقرب إليك صهراً.

فإن كنت تزعم أن هذا الأمر جعله رسول الله «صلى الله عليه وآله» لك، فقد رأيناك حين توفي نازعت ثم أقررت؛ فإن كانا لم يركبا من الأمر جدداً، فكيف أذعنت لهما بالبيعة، وبخعت بالطاعة، وإن كانا أحسنا فيما وليا، ولم أقصر عنهما في ديني، وحسبي، وقرابتي، فكن لي كما كنت لهما.

فقال علي «عليه السلام»: أما الفرقة فمعاذ الله أن أفتح لها باباً، وأسهل إليها سبيلاً. ولكني أنهاك عما ينهاك الله ورسوله عنه، وأهديك إلى رشدك.

وأما عتيق وابن الخطاب، فإن كانا أخذوا ما جعله رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فأنت أعلم بذلك والمسلمون. ومالي ولهذا الأمر وقد تركته منذ حين!!!

فأما ألا يكون حقي، بل المسلمون فيه شرع، فقد أصاب السهم الثغرة (أي نقرة النحر).

وإما أن يكون حقي دونهم، فقد تركته لهم، طببت به نفساً. ونفصت يدي عنه استصلاحاً.

وأما التسوية بينك وبينهما، فلست كأحدهما، إنهما وليا هذا الأمر،

فظلنا أنفسهما وأهلهما عنه، وعمت فيه وقومك عوم السابح في اللجة.
 فارجع إلى الله - أبا عمرو - وانظر هل بقي من عمرك إلا كظمي
 الحمار، فحتى متى؟! وإلى متى؟! ألا تنهى سفهاء بني أمية عن
 أعراض المسلمين، وأبشارهم، وأموالهم. والله لو ظلم عامل من
 عمالك حيث تغرب الشمس لكان إثمه مشتركاً بينه وبينك.

قال ابن عباس: فقال عثمان: لك العتبي، وافعل، واعزل من
 عمالي كل من تكرهه، ويكرهه المسلمون.

ثم افترقا، فصدده مروان بن الحكم عن ذلك، وقال: يجترئ عليك
 الناس، فلا تعزل أحداً منهم(1).

ونقول:

قد يحتاج هذا النص إلى بعض التوضيح، فنقول:

1 - إن ما دعا عثمان للطلب من علي «عليه السلام» أن لا يفتح
 للفرقة باباً هو تلك المحاولات التي كان «عليه السلام» يبذلها معه
 لمنع حدوث المخالفات، ولدفع عثمان لمحاسبة عماله، ومنع المنكرات
 التي كانت تحصل منهم.. إذ لم يصدر من علي «عليه السلام» تجاه
 عثمان أي شيء سوى ذلك..

2 - إن عثمان يريد من علي «عليه السلام» أن يطيعه على حد

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 15 و 16 عن الواقدي في كتاب
 الشورى، وكتاب الأربعين للشيرازي ص 227 و 228.

طاعته لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلا يكون له معه أمر ولا رأي، وقد استدل عليه بأن طاعته لأبي بكر وعمر كانت على حد طاعته للرسول «صلى الله عليه وآله».. وهو أولى بذلك منهما، لأنه أمس به رحماً، وأقرب إليه صهراً.

3 - تحدث عثمان عن أنه إن كان المانع من طاعة علي «عليه السلام» له كطاعته لأبي بكر وعمر هو أن الحق لعلي دونه.. فقد كان هذا هو رأي علي «عليه السلام» معهما.. وقد عارض قليلاً، ثم رضي واطاع.. فلماذا لا يفعل مثل ذلك معه، وإن كان المانع من الطاعة له، والداعي للطاعة لهما هو أن سيرته وسيرتهما لم تكن حميدة.. فلماذا أطاعهما.. وعصاه.

وإن كانت سيرتهما حميدة، فسيرة عثمان كذلك، فإنه لم يقصر عنهما في دينه، ولا في قرابته وحسبه، فلماذا لا يطيعه كما كان يطيعهما؟!!

4 - ما ادعاه عثمان من أنه أقرب إلى علي «عليه السلام» صهراً من أبي بكر، وعمر، ليس معناه: أن زوجتي عثمان كانتا بنتي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إذ يكفي لصحة ادعاء الصهرية كونهما قد تربتا في بيت الرسول بحيث يحتاج من يريد الزواج إلى استئذانه «صلى الله عليه وآله» - ولو تأدياً ورعاية للأخلاق والآداب - كما قلناه أكثر من مرة..

على أن أم عثمان هي أروى بنت كرز، وأمها (أعني جدة عثمان

لأُمّه) هي أم حكيم بنت عبد المطلب، فهي عمّة علي «عليه السلام»..
فلعل المراد بالصهر هو هذا، وبالرحم الإجتماع مع علي «عليه
السلام» من قبل الأب بعبد مناف.

5 - إن جواب علي «عليه السلام» جاء ليؤكد على أنه إنما ينهى
عثمان عما ينهاه الله ورسوله «صلى الله عليه وآله» عنه. فإن عثمان
بعد هذا هو الذي فتح باباً للفرقة، وسهّل السبيل إليها، فعليه أن يتوقع
من الأمة كلها موقفاً صريحاً وحازماً، لن يكون سعيداً به..

6 - ثم أعلمه أيضاً: أنه قد ضل عن رصده. وأصبح يحتاج إلى من
يهديه إليه. وهذا من مفردات الإحسان إليه، وهل جزاء الإحسان إلا
الإحسان؟!.

7 - وحول ما فعله الشيطان، أبو بكر وعمر قال: إما أن عثمان
يرى كما يرى علي «عليه السلام» أنهما قد غصبا حقه المنصوص
عليه من الله ورسوله له، وهذا هو الصحيح، وعثمان وسائر المسلمين
يعرفون حقيقة هذا الأمر، ويعرفون النص عليه. ويكون «عليه
السلام» قد طالب أولاً بحقه، ثم سكت، لمصلحة الإسلام والمسلمين
طيلة تلك السنين.

وأما يكون عثمان لا يرى لعلي «عليه السلام» حقاً في هذا
الأمر، فيكون قد أصاب من الحق والدين مقتلاً. (أو فقد أصاب السهم
الثغرة).

أو يكون الحق لعلي «عليه السلام»، لأنه الأفضل والأعلم،

والأشجع، والمطهر والمعصوم، والأحكم، والأعقل، والأتقى، والأورع.. و.. و.. فيكون «عليه السلام» قد ترك حقه، لأنه رأى الصلاح في ذلك. فإذا زالت تلك المصلحة، فلماذا لا يطالب بحقه.

وذلك يدل على أن طاعته «عليه السلام» لهما ليست لأجل أنهما يستحقان ذلك، بل لأنه يريد استصلاح الأمور، وحفظ الدين، ورعاية مصلحة المسلمين..

8 - إنه «عليه السلام» أبطل ما ادعاه عثمان من أنه أولى منهما بأن يطيعه «عليه السلام»، فإنه لا طاعة لهما عليه، فضلاً عن أن يكون لعثمان مثل هذه الطاعة، أو أن يكون أولى منهما في ذلك.

ولا يجوز لعثمان أن يسوي نفسه بهما، لأنهما كفاً أنفسهما وأهلهما عن بيت مال المسلمين، وعن اختصاص أقاربهما بالولايات، ولم يفعل عثمان ذلك، بل عام فيه هو وقومه عوم السابح في اللجة..

9 - أما أن تكون القرابة والصهر، سبباً في تأكيد حق الطاعة، فهو مرفوض أيضاً، لأنها لا توجب ذلك في نفسها. كما أن أصل ثبوت الطاعة لهما ولعثمان باطل، بل هو حق مغتصب، وقد كف علي «عليه السلام» عن طلبه استصلاحاً..

10 - إنه «عليه السلام» بالرغم من أنه أبطل كل ما استدل به عثمان.. لم يحاول أن يواصل ما بدأه، بل لوَّح له بصورة عملية أنه مستمر في موقفه الرامي إلى إصلاح حال عثمان، من دون مساس بموقعه في السلطة.. وذلك حين وعظه، وطلب منه أن ينهى سفهاء

بني أمية عن ممارساتهم.

وقد تضمن كلامه أموراً:

منها: أنه صرح بأن مصدر المخالفات هو أناس سفهاء.

ومنها: تصريحه بأن هؤلاء السفهاء المخالفين هم بعض بنو أمية، وليس كلهم.

ومنها: أن لم يصرح بمشاركة عثمان لهم، ولا برضاه بفعلهم، بل اكتفى بقوله: إنه لم ينهم.

ومنها: أنه بيّن أن أولئك السفهاء من بني أمية كانوا يعتدون على أعراض المسلمين، وأبشارهم، وأموالهم. والمفروض والمطلوب والمتوقع منهم - بحكم موقعهم في السلطة هو أن يكونوا مصدر شعور الناس بالأمن على الأعراض، والأموال والأنفس..

ومنها: إعلام عثمان بأنه يشارك عمّاله بالإثم على الظلم حتى لو صدر ذلك الظلم من عامله حيث تغرب الشمس. لقد رتبته على استعمال الأخيار بدل الأشرار، وأهل العقل والحكمة والتدبير، بدل السفهاء، وأهل الرعونة والطيش، وأصحاب الأهواء..

العتاب والإستعتاب:

من كتاب له «عليه السلام» إلى أهل الكوفة عند مسيره من المدينة إلى البصرة:

«إن الناس طعنوا عليه (أي عثمان)، فكنت رجلاً من المهاجرين، أكثر استعتابه، وأقل عتابه. وكان طلحة والزبير أهون

سيرهما فيه الوجيف، وأرفق حدائهما العنيف الخ..»(1).
ونقول:

مناقشة كلام المعتزلي:

قال المعتزلي: إنه «عليه السلام»: «جعل نفسه كواحد من عرض المهاجرين الذين بنفر يسير منهم انعقدت خلافة أبي بكر، وهم أهل الحل والعقد، وإنما كان الإجماع حجة لدخولهم فيه»(2).

وهو كلام باطل من جهات:

فأولاً: من الذي قال: إن خلافة أبي بكر قد انعقدت بحيث أصبحت مرضية عند الله، وملزمة للناس لمجرد بيعة عمر، وأبي عبيدة، وأسيد بن حضير له؟!..

فإنها بيعة حصل بها رد قول الله تعالى، ورسوله «صلى الله عليه وآله» وإبطال تدبيره. وإنما أتت نتيجة تعد على صاحب الحق، ومهاجمته، وضرب زوجته سيدة نساء العالمين.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 2 الكتاب رقم 1 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 109 والأمثالي للطوسي ص 718 وبحار الأنوار ج 32 ص 72 و 84 والغدير ج 9 ص 104 ونهج السعادة ج 4 ص 54 و 56 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 6 والجمال للمفيد ص 131.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 7.

كما أنها بيعة نكثت بها بيعتهم يوم الغدير لعلي «عليه السلام».

ثانياً: إن الحل والعقد في هذا الأمر بيد الله تعالى ورسوله، وليس بيد البشر.. لأن هذا الأمر لله تعالى يضعه حيث يشاء. كما قاله النبي «صلى الله عليه وآله» لبني عامر بن صعصعة، حين اشترطوا لإسلامهم أن يجعل النبي «صلى الله عليه وآله» لهم الأمر من بعده.. وقال ذلك أيضاً لعامر بن الطفيل لنفس السبب.. وقد ذكرنا ذلك في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله».

وقوله تعالى: (وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ)⁽¹⁾، إنما يختص بالأمر العائدة إليهم، وليست الخلافة منها..

ثالثاً: من الذي جعل خصوص المهاجرين أهل الحل والعقد؟! ولم ولم يكن أهل الحل والعقد الأنصار؟! أو المهاجرين والأنصار معاً؟!!

أو غيرهم من الناس؟! وكيف يحصل التمييز بين الناس، فيكون هذا من أهل الحل والعقد، ولا يكون ذاك منهم؟!..

رابعاً: ما الدليل على أن حجة الإجماع تستند إلى دخول المهاجرين في المجمعين؟!!

ولم لا يكون دخول المعصوم في المجمعين هو سر حجة الاجماع؟! كما هو مذهب الشيعة!!

(1) الآية 39 من سورة الشورى.

خامساً: المراد بالاجماع هو اجماع المسلمين بجميع فئاتهم وانتماءاتهم ومذاهبهم ومشاربهم، ولم يحصل إجماع كهذا على أبي بكر مع مخالفة سعد بن عبادة ومن معه وعلي «عليه السلام» وبني هاشم، وسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وكثيرين آخرين...

سادساً: إن طلحة والزبير كانا من المهاجرين، مع أنه «عليه السلام» يصرح: بأن أهون سيرهما في عثمان الوجيف.. أما عائشة فقد أمرت بقتل عثمان، حين قالت: اقتلوا نعتلاً فقد كفر.. وكذلك الحال بالنسبة لعمر وبن العاص، وعمار، وأبي ذر، وابن مسعود، وابن عوف وحذيفة وسعد وسواهم من المهاجرين الذين حرضوا على عثمان، وكفروه، ودفعوا بالأمر حتى انتهت بقتله.

سابعاً: إنه «عليه السلام» حين جعل نفسه رجلاً من المهاجرين، لا يقصد بهم أمثال عمرو بن العاص، ولا طلحة ولا الزبير، ونظراءهم. بل هو يجعل نفسه مع عمار، وحذيفة، وأبي ذر، والمقداد، ونظرائهم.. ولا يقصد بهم أيضاً الغوغاء والهمج الرعاع الذين ينعقون مع كل ناعق.

المراد بالعتاب والإستعتاب:

إنه «عليه السلام» أراد بقوله: أكثر استعتابه، وأقل عتابه: أنه يكثر حثه على التراجع عن المخالفات، ويطلب منه إصلاح الأمور، والأخذ على أيدي عماله، ومنعهم من الظلم والتعدي. فهو يطلب منه أفعلاً ترفع عتب الناس عنه.

وهو يقل عتابه، من حيث أنه لا يظهر موجدته عليه، وإن كان مستحقاً لكل موجدة. وذلك رفقاً منه به، وتوخياً لإبعاد توهماته في أن يكون «عليه السلام» يتعامل معه من منطلق الأغراض والأهواء الشخصية.

ثم قدم «عليه السلام» نموذجاً للتشدد الذي يدخل في معنى كثرة العتاب، وإظهار الغضب والموجدة الشخصية وذلك بوصفه لحال طلحة والزبير مع عثمان.. فقد قتلوه لأجل طموحات شخصية، ثم هؤلاء أنفسهم يأتون للطلب بدمه، ممن هو أبرأ الناس منه.. مع أن دم عثمان عند هذين الرجلين أكثر من أي شخص آخر!!

الفهارس:

1. الفهرس الإجمالي

2. الفهرس التفصيلي

1. الفهرس الإجمالي

ا

الفصل الثالث: أحداث جرت في الحصار.....	5 - 24
الفصل الرابع: إعتماء عثمان على معاوية.....	27 - 46
الفصل الخامس: وساطات مع الوفد المصري.....	50 - 60
الفصل السادس: ليست توبة.. بل حوبة.....	65 - 84
الفصل السابع: عثمان يشكو علياً عليه السلام ويستجد به.....	91 - 122
الفصل الثامن: إيضاحات لمواقف علي ×.....	132 - 156
الباب السادس عشر: للدعاية والإعلان..	
الفصل الأول: يتهمون علياً ×.....	170 - 188
الفصل الثاني: عثمان يتهم علياً ×.....	202 - 212
الفصل الثالث: التزوير للدعاية..	228 - 230
الفصل الرابع: خلط الحقائق بالأباطيل..	247 - 266
الفصل الخامس: مناشدات عثمان.. لا تصح..	286 - 296

الباب السابع عشر: علي × وقتل عثمان..

الفصل الأول: هل دافع الحسنان عليهما السلام عن عثمان؟! 319 - 330

الفصل الثاني: العتاب والإستعتاب لـ «حمال الخطايا» ... 354 - 350

الفهارس: 351 - 363

2. الفهرس التفصيلي

ا

الفصل الثالث: أحداث جرت في الحصار..

- عثمان يستقيل من الخلافة: 7
- بدا له أن يتهم نفسه: 10
- القرار عند علي ×: 10
- طلحة والأشتر: 12
- عثمان يستقيل ويستجد: 13
- يتنحى علي × فيطمع طلحة والزبير: 13
- علي ؑ يفرق الناس عن طلحة يوم الحصار: 17
- حق الإخاء: 20
- قاتل عثمان يطلب ثأر عثمان: 21
- بماذا فرق علي ؑ الناس عن طلحة؟! : 23
- عذر طلحة أقبح من ذنب: 23
- تصديق علي ؑ لعثمان: 24
- سرور عثمان لم يدم: 24

الفصل الرابع: إعتاد عثمان على معاوية..

- 29 معاوية يشير بقتل علي × :
 34 المهاجرون التسعة:
 34 لماذا يدعو عثمان علياً وسواه؟!
 35 يا ابن اللخناء!! :
 38 مشورة معاوية على عثمان:
 39 الأربعة آلاف مقاتل:
 41 كتاب عثمان لمعاوية:
 44 عثمان يستقوي بمعاوية:

الفصل الخامس: وساطات مع الوفد المصري..

- 52 علي × ووفد المصريين:
 55 المصريون غضبوا لله:
 57 عثمان يرسل المغيرة إلى الثائرين:
 58 ارجع يا فاسق!! ارجع يا فاجر!! :
 60 عمرو بن العاص ليس بمأمون:
 62 مشورة ابن عمر:

الفصل السادس: ليست توبة.. بل حوبة..

- 67 توبة عثمان.. وعودته عنها:

- 70 فرصة مروان: فرصة مروان:
- 73 أي ذلك صحيح؟!: أي ذلك صحيح؟!
- 74 يكفرونهم ويستحل دماءهم: يكفرونهم ويستحل دماءهم:
- 75 التكفير متبادل: التكفير متبادل:
- 76 موقف علي × من التكفير: موقف علي × من التكفير:
- 79 البيعة والطاعة: البيعة والطاعة:
- 80 البلاد كلها ضد عثمان: البلاد كلها ضد عثمان:
- 80 إن رجع هؤلاء، فسيأتي غيرهم: إن رجع هؤلاء، فسيأتي غيرهم:
- 81 الإصرار حتى الموت: الإصرار حتى الموت:
- 82 لا ينصر عثمان بل ينصر دينه: لا ينصر عثمان بل ينصر دينه:
- 82 إفساد الدين والخديعة عن العقل: إفساد الدين والخديعة عن العقل:
- 83 لماذا لا يعود علي × إلى عثمان؟!: لماذا لا يعود علي × إلى عثمان؟!
- 84 قطعت رحمي وخذلتني: قطعت رحمي وخذلتني:
- 85 المطاولة إلى أن يأتي المدد: المطاولة إلى أن يأتي المدد:
- 85 هل الخداع حلال؟!: هل الخداع حلال؟!
- 86 يقسم ويحنث: يقسم ويحنث:
- 86 دلالات حنث الإيمان: دلالات حنث الإيمان:
- 88 الشروط الفاضحة: الشروط الفاضحة:

الفصل السابع: عثمان يشكو علياً عليه السلام ويستجد به..

- 93 عثمان يشكو ويضج من علي عليه السلام :
 101 عثمان يشكو علياً عليه السلام للعباس رحمته الله :
 106 علي عليه السلام يريد مقاطعة عثمان :
 118 عثمان يعود علياً عليه السلام في مرضه :
 129 أقول ما تكره، ولك عندي ما تحب :

الفصل الثامن: إيضاحات لمواقف علي × ..

- 134 بداية :
 134 كان على عثمان أن يعتزل :
 137 لا ينكث الإمام بيعته :
 138 علي × يأنف لنفسه ما جرى على عثمان :
 141 رمتني بدائها :
 143 الفرق بين موقف طلحة، والزبير، وموقف علي ×؟! :
 145 موقف أمير المؤمنين × من قتل عثمان :
 151 أحداث عثمان في حديث علي × :
 153 أقبلوني.. قلب للحقائق :
 157 علي × وباقي أعضاء الشورى :
 158 سكوت علي × عن عثمان :

- 159 من أسباب كراهة تولي الأمر:
- 160 دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً:
- 164 سميته باسم عثمان بن مظعون:

الباب السادس عشر: للدعاية والإعلان..

الفصل الأول: يتهمون علياً × ..

- 172 السيف الذي سمّاه علي ×:
- 175 بنو أمية يتهمون علياً ×:
- 180 بنو أمية يعلمون ببراءة علي ×:
- 187 لا يستقيم أمرهم إلا بسب علي ×:
- 188 عائشة تمهد لطلحة:
- 193 الخاذل شريك القاتل:
- 195 خلط - والله - أبو الحسن!:

الفصل الثاني: عثمان يتهم علياً ×

- 204 عثمان يتهم علياً عليه السلام:
- 205 أسئلة تحتاج إلى جواب:
- 207 عثمان يضرب ويرشو علياً عليه السلام!!:
- 213 علي عليه السلام يرفع العصا على عثمان:
- 217 الفرق بين عثمان وعمر:

218 عثمان ينوي مهاجمة علي ^{عليه السلام} :

222 كلام العلامة الأميني :

الفصل الثالث: التزوير للدعاية..

230 التزوير الرخيص:

238 هوى أهل الكوفة في الزبير:

239 نصيحة المغيرة لعلّي × :

240 مشورة الإمام الحسن على أبيه ١ :

242 علي × ومغالطة طلحة:

244 عثمان يتعوذ بالمصحف:

الفصل الرابع: خلط الحقائق بالأباطيل..

249 أباطيل.. مفضوحة:

258 إنما أردنا منه مروان:

259 لو دفع لهم مروان:

261 ابنا طلحة والزبير ينصران عثمان:

261 ابن الزبير عثماني، وأبوه ضد عثمان:

263 المهاجرون والأنصار لم ينصروا عثمان:

263 من هم قتلة عثمان؟!:

264 الصحابة هم قتلة عثمان:

- 272 غضب بني هاشم:
- 273 هو طلحة، لا محمد بن أبي بكر!:
- 274 نقب حائط دار عثمان:
- 276 الجمع بين الأربعة مقصود:
- 277 عثمان بدري بريء!!:
- 278 جئت لنصرتك:
- 279 لا أصلي بكم والإمام محصور:
- 279 علي × يقول: عثمان في الجنة:
- 280 ردوني، لا يفضحني هذا الكلب:
- 281 يلحد رجل بمكة:
- 282 الأذن في محاربة أمة محمد:

الفصل الخامس: مناشدات عثمان.. لا تصح..

- 288 طلحة يمنع عثمان الماء:
- 290 الروايا إلى دار عثمان:
- 296 بئر رومة.. وجيش العسرة:
- 311 بئر أريس:
- 311 حقيقة القضية:
- 313 بئر رومة.. حديث خرافة:

الباب السابع عشر: علي × وقتل عثمان

الفصل الأول: هل دافع الحسنان عليه السلام عن عثمان؟!؟

- 321 علي × يعرض نصره على عثمان:
- 323 الحسنان عليه السلام يدافعان عن عثمان:
- 333 الرأي الأمثل حول نصره عثمان:
- 339 وجهة نظر معقولة:
- 344 معاوية هو قاتل عثمان:

الفصل الثاني: العتاب والإستعتاب لـ «حمال الخطايا»..

- 356 بداية:
- 357 حمّال الخطايا:
- 358 من هو حمّال الخطايا؟:
- 360 ضعف سند حديث حمّال الخطايا:
- 362 حمّال الخطايا: كيف؟! ولماذا؟!:
- 363 عتاب عثمان لعلي ×:
- 369 العتاب والإستعتاب:
- 370 مناقشة كلام المعتزلي:
- 372 المراد بالعتاب والإستعتاب:

الفهارس:

- 1 - الفهرس الإجمالي 377
- 2 - الفهرس التفصيلي 380